



رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

انقضت سنتان على تعييني مفتشاً عاماً لدى سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA-IG). وبعد وقت قصير على هذا التعيين، قمت بأول رحلة إلى العراق لتقييم طريقة تحديد الإشراف الفعال على برامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة.

بعد خروجي من الطائرة في بغداد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أدركت بسرعة نطاق المهمة المعقدة والمهمة للغاية التي تواجهها والبيئة المميّنة والفوضوية التي قد يتوجب علينا العمل فيها. أخبرت الموظفين في مكنتي ان هدفنا الفائق الأهمية قد يكون توفير الإشراف العام الذي يؤدي إلى تعزيز التوفير، والكفاءة، والفعالية كما إلى منع الاحتيايل، والهدر، وسوء الاستعمال للموارد.

وعندما اصبح مكتب المفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة شغالاً بشكل كامل في بغداد، لم يبقى سوى أشهر قليلة قبل انقضاء فترة تولي سلطة الائتلاف المؤقتة للحكم. أشارت نهاية فترة تولي سلطة الائتلاف المؤقتة للحكم في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، إلى النهاية الفعلية لعمل المفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة. لكن نشر تقريرنا لشهر تموز/يوليو ٢٠٠٤، دفع الكونغرس إلى الاستنتاج بأن هناك ضرورة لاستمرار المراقبة في العراق. فقد كانت ملايين الدولارات ومستقبل إعادة إعمار العراق على المحك واستجاب الكونغرس من خلال إعادة تعيين المفتش العام لدى سلطة الائتلاف المؤقتة بصفة المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) وتكليفه بالمهمة البالغة الأهمية إلا وهي الإشراف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

والآن، بعد انقضاء حوالي سنتين على إنشاء منظمنا الإشرافية الفريدة هذه، يسرني أن اقدم التقرير الفصلي الثامن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى الكونغرس وإلى وزيري الخارجية والدفاع. وبصدور هذا التقرير يكون المفتش العام لإعادة إعمار العراق قد أكمل ٤٠

تقريراً تدقيقاً نهائياً و ٢٩ عملية تقييم وتفتيش مفصلة تزود بصورة مجتمعة نظرة شاملة مهمة حول تقدم عمل الولايات المتحدة في العراق.

أشار الرئيس بوش بصورة صحيحة في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، انه: "في كافة الجوانب الثلاثة لاستراتيجيتنا أي الديمقراطية، والأمن، وإعادة الإعمار، نتعلم من تجاربنا (في العراق) ونقوم بتصحيح الأمور التي لم تكن تعمل بصورة صحيحة." لقد لعب المفتش العام لإعادة إعمار العراق دوراً مهماً في المساهمة في مفهومي "التعلم" و"التصحيح". فعندما يحدد مدققو الحسابات والمفتشون التابعون للمفتش العام لإعادة إعمار العراق ضرورة إجراء تغييرات على الممارسات، والإجراءات أو السياسات اللازمة يقومون بتوفير الإرشاد الفوري إلى إدارات إعادة الإعمار حول العمل اللازم. تُثبت تقاريرنا بالوثائق ان مدراء برامج إعادة الإعمار يميلون إلى الاتفاق مع توصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق وانهم يتخذون عادةً خطوات فورية لتطبيق التعديلات التي تقتصد في النفقات. تعني هذه العملية عملية تدقيق في "الوقت الحقيقي" أي عملية الإشراف الذي يبقى مستقلاً ولكنه مُصمم لإحداث تحسين سريع.

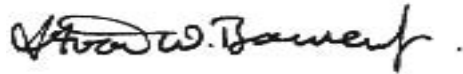
طوال العام ٢٠٠٥، لعب المفتش العام لإعادة إعمار العراق دوراً مهماً في تحديد المسائل الرئيسية التي تواجه وتعيق الجهد الأميركي لإعادة إعمار العراق. فمثلاً أشارت التحقيقات التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى وجود نواقص في أنظمة إدارة المعلومات المتعلقة بمشاريع إعادة الإعمار وألح المفتش العام على وجوب اتخاذ إجراءات، يجري تنفيذها حالياً، لتحسين هذا القصور الخطير. سلط المفتش العام لإعادة إعمار العراق الضوء على ضرورة تأمين سياسات محسوسة تضمن استدامة مشاريع إعادة الإعمار بعد تسليمها في نهاية المطاف إلى الحكومة العراقية. عجل هذا الطلب في وضع تشديد جديد على ضرورة تأمين تمويل إضافي لعمليات بناء القدرات وبرامج الصيانة. بلغت الآن ضرورة تأمين تمويل أكبر إلى نقطة حرجية؛ حيث أن هناك أساس ملح جداً لزيادة الدعم من أجل تأمين الاستدامة. أشار المفتش العام إلى المشاكل مع عمليات منح المكافآت للمقاولين وكانت هذه المشاكل قد تم إصلاحها حتى قبل صدور تقريرنا. حددنا ولفتنا الانتباه إلى "ثغرة إعادة الإعمار" القائمة بين التوقعات الأولية من برامج إعادة الإعمار والنتائج الجارية لبرامج إعادة الإعمار.

تؤكد التوقيفات الأخيرة لأربعة أفراد اتهموا بارتكاب جرائم احتيالية في العراق صحة القول المأثور بأن الإشراف ينجح عندما يعمل باجتهاد. ومن الممكن ان يكون الإشراف قد نجح

بشكل افضل فيما لو تواجد المفتش العام في العراق منذ البدء. وإلى أن حان وقت تعيين مفتش عام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان المرتكبون الذين أوقفوا حديثاً منخرطين لعدة أشهر خلت في تنفيذ مخططهم الإجرامي. كان علينا أن نقوم باللاحق السريع لملاحقتهم وتقديمهم للمحاكمة.

يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في دعم القدرات القومية لتأمين الاستقرار وإعادة الإعمار من خلال توثيق تجربة إعادة الإعمار في العراق من خلال إعداد تقرير تحليلي للدروس التي جرى تعلمها. وتمثل الدرس الرئيسي المكتسب من تجربة المفتش العام في أن الإشراف يعمل بالشكل الأفضل عندما يبقى في الواجهة، وبغاية الوضوح للجميع، إلى الأمام. مؤخراً، قام الكونغرس بتمديد فترة انتدابنا مجدداً وفيما نكمل أول سنتين لوجودنا في العراق، وننتقل إلى سنة التحول هذه سوف نثابر في تنفيذ مهمتنا الخطيرة متذكّرين على الدوام كل الذين ضحوا بالكثير لتحقيق النجاحات التي تم تحقيقها في العراق حتى اليوم، وفي نفس الوقت، نريد ان يعرف أولئك القليلين نسبياً ممن لا زالوا يعتقدون أنه لن يطلب إليهم مطلقاً تقديم الحساب حول جرائمهم، ان المفتش العام لإعادة إعمار العراق يلاحق القضية، وسوف يواجههم عن قريب.

قدم بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦



ستيوارت دبليو بويين جونيور

ملخص أداء المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ - ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

التدقيق

تقارير صدرت ٤٠

توصيات صدرت ١٠٧

عمليات التفتيش

تقييمات خاصة صدرت ٢٩

تقييمات أولية محدودة صدرت ٦٠

تقارير صور بواسطة الأقمار الصناعية صدرت ٥٣

التحقيقات

تحقيقات بوشر بها ٩١

تحقيقات أوقلت ٣٤

تحقيقات مفتوحة ٥٧

توقيفات ٤

قيمة الأصول المصادرة/المستردة ٦،٦٦٩،٩٠٤ دولار

الاتصالات على خط الاتصال المباشر (الساخن)

اتصالات بالفاكس ١٢

اتصالات بالهاتف ٥٣

حضور شخصي ١٠٨

بريد إلكتروني ٢٣٣

بريد عادي ٢١

إحالات ٢٣

مجموع الاتصالات المباشرة على الخط الساخن ٤٥٠

منتجات لا علاقة لها بالتدقيق

شهادات أمام الكونغرس ٣

جدول المحتويات

القسم ١ :

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

نظرة شاملة

٢٠٠٦ : سنة انتقالية بالنسبة للتحديات المستمرة في إعادة إعمار العراق

التحديات المستمرة

ثغرة إعادة الإعمار

الاستدامة

تقديرات كلفة الإنجاز للمشاريع

جهود مقاومة الفساد في العراق

إدارة أنظمة المعلومات

الكلفة البشرية

القسم ٢ :

تقرير التقدم في إعادة إعمار العراق

مقدمة

التقدم الحاصل مؤخراً

وضع قطاع الكهرباء

النشاطات في قطاع الكهرباء الممولة من

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

نتاج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة

وإعادة إعمار العراق

الحصيلة

التحديات

وضع قطاع النفط والغاز

النشاطات في قطاع النفط والغاز الممولة من

نتاج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

الحصيلة

التحديات

وضع قطاع المياه

النشاطات في قطاع المياه الممولة من صندوق
إغاثة وإعادة إعمار العراق
نتاج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة
وإعادة إعمار العراق
الحصيلة
التحديات
القطاعات الأخرى
الأمن والعدل
النقل والاتصالات
المرافق والخدمات
إدارة عملية إعادة الإعمار
مصادر الأموال واستخداماتها
تحديث العقود

القسم ٣ :

الإشراف العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق
تحديث القوانين
القوانين

المقاولون في ساحة القتال
توجيهات السياسة المتبعة

تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق
منتجات التدقيق الأخير

مسودات التقارير الصادرة

التدقيقات الجارية

التدقيقات المخططة

وضع تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق

التوصيات

عمليات التفتيش التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق
المقاربة

التخطيط

النتائج

مقاربة برنامج تقييم المشروع في الموقع

تقييمات المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمشاريع
برنامج المسح الجوي للمشاريع
تحليل مجموعة الصور لمكتب المفتش العام
التحقيقات التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق
إنجازات مكتب المفتش:
توقيفات متعددة
احتجازات ومصادرات
اتجاهات إجرامية
شركاء المفتش العام لإعادة إعمار العراق
خط الاتصال الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق
إصدار تقارير الربع الأخير من السنة
القضايا الجديدة
القضايا المغلقة
القضايا المحولة/المنقولة
مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق للدروس المكتسبة
تقرير الرأسمال البشري
مبادرة الدروس المكتسبة من العقود
مبادرة إدارة البرامج والمشاريع
قصة إعادة إعمار العراق
موقع الإنترنت للمفتش العام لإعادة إعمار العراق
البرامج الأميركية لمساعدة المؤسسات بمكافحة الفساد في العراق
تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق في مبادرة السفارة لمكافحة الفساد

القسم ٤ :

الإشراف العام على الوكالات الأخرى

تدقيقات الوكالات الأخرى

مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع
مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية
مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية
الدولية
مكتب المحاسبة الحكومي
وكالة تدقيق العقود الدفاعية

وكالة تدقيق الجيش الأميركي

وزارة المالية

وزارة التجارة

تحقيقات الوكالات الأخرى

مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية

دائرة التحقيقات الجنائية الدفاعية

مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية

مكتب التحقيقات الفدرالي

الملحق ١

المختصرات ١

هوامش ١

لائحة الملحقات

المختصرات والتعريفات

هوامش

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

القسم الأول

نظرة شاملة

٢٠٠٦: سنة انتقالية بالنسبة للتحديات المستمرة لإعادة إعمار العراق

الثغرة في إعادة الإعمار

الاستدامة

تقديرات كلفة الإنجاز

جهود مكافحة الفساد في العراق

إدارة أنظمة المعلومات

الكلفة البشرية

نظرة شاملة

واصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) خلال ربع السنة الأخير عملية التقدم في الإشراف المتشدد على استخدام الأموال في إعادة إعمار العراق. ففي قيامه بمسؤولياته، قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتعزيز كفاءة وفاعلية البرنامج الأميركي لإعادة الإعمار وضمن أن الأموال التي يدفعها المكلفون الأميركيون يتم إنفاقها بحكمة. أكثر من ذلك، يهدف دور المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى المساعدة في تأمين النجاح الإجمالي للجهود الأميركية وبالتالي تكريم التضحيات التي قدمها الجنود والمقاولون الذين قضوا أو أصيبوا بجروح.

كان من أبرز الإنجازات التي حققها المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة الأخير، توقيف أربعة مواطنين أميركيين لدفعهم رشوات ولقيامهم بأعمال تزوير وسرقة تتعلق بأموال إعادة إعمار العراق من خلال عقود تقدر بأكثر من ١٣ مليون دولار. تشير هذه التوقيفات إلى أن الولايات المتحدة ملتزمة دون لبس مكافحة الفساد وتعزيز المحاسبة على جميع الجبهات في العراق.

واصلت أقسام التدقيق والتفتيش لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق تركيز إشرافها على الثغرة في إعادة الإعمار، وعلى مشاريع الكلفة اللازمة لإنجاز إعادة الإعمار، وعلى استدامة المشاريع المنجزة، وجهود مكافحة الفساد في العراق، وعلى الحاجة الدائمة إلى تطوير قاعدة معطيات فاعلة لمشروع إعادة الإعمار. وسوف تقدم التدقيقات وعلميات التفتيش في المستقبل مزيدا من التقارير حول هذه القضايا وغيرها.

مع صدور التقرير ربع السنوي هذا، يقدم المفتش العام لإعادة إعمار العراق عرضا لقضية جديدة، أي مسألة المرحلة الانتقالية.

٢٠٠٦: سنة انتقالية بالنسبة

لإعادة إعمار العراق

ستكون سنة ٢٠٠٦ سنة انتقالية بالنسبة للبرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق. الانتخابات التي أجريت بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ نقلت العراق إلى مرحلة جديدة من تاريخه. يجري حالياً تشكيل أول حكومة منتخبة بموجب الدستور العراقي الجديد سوف تقوم عما قريب بمسؤولية إدارة اقتصاد العراق وبنيتها التحتية. هذه التطورات سوف تغير بصورة أساسية العلاقات الأميركية/العراقية على عدة مستويات بما في ذلك إعادة الإعمار.

تتوقع الولايات المتحدة أن تكون قد قامت بكامل التزاماتها بالنسبة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) بحلول نهاية السنة المالية ٢٠٠٦. تمثل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق جزءاً فقط من المبلغ الذي قدر البنك الدولي والأمم المتحدة أنه ضروري لإعادة إصلاح البنية التحتية العراقية، كما أن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد قدم دفعات مسبقة هامة لما سوف يشكل عملية إعادة إعمار طويلة الأمد. التقدم الذي تم تحقيقه بفضل الأموال الأميركية لإعادة الإعمار قد زود الحكومة العراقية الجديدة بانطلاقة هامة باتجاه إقامة بنية تحتية فعلية ورخاء اقتصادي في نهاية المطاف.

مع تزايد عدد المشاريع المنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، سوف تقوم الوكالات الأميركية والعناصر التي تدير حالياً وتطبق الجهود الأميركية الإجمالية لإعادة الإعمار - بما في ذلك مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)^٢ - بتطبيق استراتيجيات انتقالية للتأكد من أن المشاريع المنجزة والأصول التابعة لها يتم تحويلها إلى الرسميين العراقيين المناسبين الذين يملكون التدريب والموارد المالية الضرورية اللازمة لاستدامة تلك المشاريع. مع ازدياد زخم العملية الانتقالية، سوف تبدأ عملية إعادة الإعمار الأميركي في العراق تحولها إلى برامج مساعدة خارجية تديرها وزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

هل هناك موارد كافية لدعم تطوير القدرات بالنسبة
لرسميين الحكوميين المحليين والقوميين، وبالنسبة
لتطوير العمليات والصيانة، وأمن البنية التحتية،
وتطوير المدن الاستراتيجية والقطاع الخاص؟

إن المفتش العام لإعادة إعمار العراق لديه العديد من الـهواجس بالنسبة للمرحلة
والانتقالية لإعادة الإعمار:

- هل لدى جميع الوكالات الأميركية التي تقوم بأعمال إعادة الإعمار في العراق خطط
إستراتيجية جاهزة لأجل عملية انتقال أجزائها المتعلقة في برنامج إعادة الإعمار؟
- هل هناك موارد كافية لدعم تطوير القدرات بالنسبة للرسميين الحكوميين المحليين
والقوميين، وبالنسبة لتطوير العمليات والصيانة، وأمن البنية التحتية، وتطوير المدن
الاستراتيجية والقطاع الخاص؟
- هل أعد الرسميون العراقيون بصورة كافية الميزانيات والخطط بالنسبة للصيانة الأساسية
للبنية التحتية الجديدة التي قدمتها الولايات المتحدة؟
- هل الولايات المتحدة على استعداد لدعم الحضور المطلوب لإعادة الإعمار لأجل إنجاز
المشاريع المخططة التي قد يحتاج إنجازها إلى ثلاث أو أربع سنوات أخرى؟

لقد علم المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان فريقا انتقاليا تابعا لمكتب إدارة إعادة إعمار
العراق يراجع في الوقت الحاضر القضية الحيوية المتعلقة بتمويل الاستدامة على المدى
القريب. إضافة إلى ذلك، بدأت وزارة الدفاع ووزارة الخارجية تخطيط المرحلة الانتقالية
بالنسبة لمناطق مسؤولياتهما الخاصة. في ربع السنة هذا، قدمت الوكالة الأميركية للتنمية
الدولية خطة لنقل المساعدة الأميركية من جهود إعادة الإعمار الممولة من صندوق إغاثة
 وإعادة إعمار العراق المركزة على البنية التحتية إلى استراتيجية مساعدة تقنية تقليدية أكثر.

التحديات المستمرة

هناك، إذن، إشارات هامة بأن تخطيط المرحلة الانتقالية جارٍ تطبيقه. غير أن أهمية هذه القضية تفرض على المفتش العام لإعادة إعمار العراق الإعلان عن عملية تدقيق جديدة لمراجعة جميع الخطط الانتقالية لإعادة الإعمار. يواصل المفتش العام متابعة عدد من القضايا الحساسة جدا التي ظهرت في التقارير ربع السنوية السابقة:

- "الثغرة في إعادة الإعمار"
- الاستدامة
- تقديرات كلفة الإنجاز للمشاريع
- جهود مقاومة الفساد في العراق
- إدارة أنظمة المعلومات

ثغرة إعادة الإعمار

بحث التقرير ربع السنوي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أولا في "الثغرة القائمة في إعادة الإعمار"، أي الفارق بين ما كان مخططا له أصلا لإعادة الإعمار في مختلف القطاعات وبين ما سوف يسلم فعلا. ليس هذا جرس إنذار وانما مجرد ملاحظة تتعلق بواقع حالي: فالظروف المتغيرة في العراق، بما في ذلك تدهور الظروف الأمنية والأولويات السياسية والاقتصادية الناشئة، تتطلب من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إعادة النظر في برامجه، الأمر الذي يبذل من معدلات تمويل القطاعات والنتائج المتوقعة.

قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق، خلال ربع السنة هذا، بإعداد تدقيق حول الثغرة في إعادة الإعمار وجد أن الحكومة الأميركية لن تتجزر عدد المشاريع المتوقع تنفيذها بسبب الأموال المخصصة لبرنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قانون سنة ٢٠٠٣. لقد وجد التدقيق، في قطاعين رئيسيين، وجوه النقص الهامة هذه:

- من أصل ١٣٦ مشروعا مخطط لها أصلا في قطاع المياه، لم يتم إنجاز سوى ٤٩ منها فقط (٣٦%). ان معظم المشاريع المخططة للمجاري الصحية والري والصرف، ومشاريع الري الكبرى والسدود قد أنجزت. وتقول تقارير وزارة الخارجية ان طاقة معالجة المياه العراقية سوف تزداد فقط بمعدل ٢,٢٥ مليون متر مكعب في اليوم.

- من أصل ٤٢٥ مشروعا خطط لها أصلا (CPS) في قطاع الكهرباء، سوف يتم إنجاز ٣٠٠ مشروع فقط (٧٠,٥%)، ومن أصل ٣٤٠٠ ميغاواط إضافية مخططة للقطاع الثانوي لتوليد الكهرباء، سوف يتم تسليم ٢٢٠٠ ميغاواط فقط.

وجوه التقصير هذه يمكن عزوها إلى حد بعيد إلى إعادة البرمجة التي أجراها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في خريف ٢٠٠٤ والتي خفضت المخصصات لقطاع المياه من ٤,٣ مليار دولار إلى ٢,١ مليار دولار (هبوط بنسبة ٥١,٢%). وانخفضت حصة قطاع الكهرباء من ٥,٥٦٠ مليار دولار إلى ٤,٣٠٩ مليار (هبوط بنسبة ٢٢,٥%). في تلك الأثناء، ازدادت المشاريع المخططة إلى بعض القطاعات الأخرى: قطاع تنمية القطاع الخاص زاد بنسبة ٤٢٠% كما نمت كل من قطاعات العدل، والسلامة العامة، والبنية التحتية، والمجتمع المدني بنسبة ٧٠%.

إن تجمع عدد من العوامل معا، وكان من أبرزها ازدياد التمرد، جعل من الضووري إجراء تغيير هذه البرامج. كان من نتائج الاستراتيجية الجديدة المستجيبة أكثر للوضع الأمني والسياسي الجديد في العراق إعادة تخصيص ٥,٦ مليارات دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. إضافة إلى ذلك، أدت التكاليف الإدارية للوكالات الأميركية المستخدمة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى تغيير في البرامج قدرة حوالي ٤٢٥ مليون دولارا، ويجري في الوقت الحاضر تخصيص ٣٥٠ مليون دولار إضافية لأجل النشاطات الجديدة للاستدامة والتي لم تكن واردة في التخطيط الأصلي. أخيرا، ساهمت العوامل التالية أيضا في خلق الثغرة في إعادة الإعمار:

- تقديرات الكلفة غير الكافية أو غير الموجودة بالنسبة للعديد من المشاريع في خطة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الأصلية.

- تكاليف المواد المتزايدة، وعلى الأخص في قطاع النفط والغاز، التي زاد من فداحتها تهريب مواد البناء المدعومة عبر الحدود العراقية.
- التكاليف المرتفعة لأمن المقاولين.
- التكاليف المرتفعة لتأخير المشاريع بسبب التهريب والعنف.
- تطوير أوليات إعادة الإعمار لكي تتناسب مع خطة حملة القوة المتعددة الجنسيات والمتطلبات السياسية.
- غياب الإشراف على مشاريع إعادة الإعمار أثناء تطورها.

لقد كان الأمن مسببا هاما للتكاليف. ففي تموز/يوليو ٢٠٠٤، أعادت وزارة الخارجية تخصيص ١,٨ مليار دولار لأجل تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية والنفقات المرتبطة بها، وارتفعت التكاليف الأمنية بالنسبة للمقاولين من معدل ١٠-١٢% إلى أكثر من ٢٥% فزادت بصورة كبيرة تكاليف مشاريع الإعمار الكبرى. الحاجة إلى هذه الزيادة في الانفاق على الأمن يظهرها بوضوح عدد المقاولين المخطوفين والمصابين بجروح والقتلى منذ آذار/مارس ٢٠٠٣. يواصل تخويف العمال تأخير المشاريع، كما ان البيئة غير الآمنة قد أبعدت الفنيين الأجانب الضروريين جدا في قطاعات الخدمات الأساسية.

الاستدامة

شدد المفتش العام لإعادة إعمار العراق مرارا وتكرارا على أهمية تأمين استدامة الجهود الأميركية لإعادة الإعمار في العراق وأوصى بان تشمل الجهود المبكرة للرسميين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، ومكتب المشاريع والعقود (PCO) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تكاليف الاستدامة عند تخطيط موازنات المشاريع. غير انه لا تزال لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق هواجس حول تحقيق أهداف الاستدامة. يعتقد المفتش العام انه من الضروري تخصيص مزيد من الموارد للاستدامة. تعرف الاستدامة على أنها قدرة برنامج ما على تقديم فوائد المرغوبة لمدة طويلة من الزمن وبعد ان تكون المساعدة الرئيسية المالية والإدارية والفنية التي قدمها المانح الخارجي قد انتهت.

فكما جاء في تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: "هناك ثمة إدراك متزايد بأن الحكومة العراقية غير مهيأة بعد لاستلام إدارة وتمويل البنية التحتية على المدى القصير أو الطويل - التي طورتها مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق". ويلاحظ المفتش العام أن التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير ربع السنوي الأخير - بما فيها تعيين منسق للاستدامة قد تم تطبيقها، ويجب ان تظل وظيفة المنسق هذا ذات أولوية عالية بالنسبة لمدراء إعادة الإعمار في العراق.

تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق التي أجريت خلال ربع السنة هذا قدمت هذه التوصيات الأساسية بالنسبة للاستدامة:

- إنشاء قاعدة معطيات موحدة خاصة بالمعلومات حول أصول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - وتقديمها إلى الحكومة العراقية لدعم عمليات التخطيط وتحضير الميزانيات.

- تنسيق الخطط والتمويل لاستدامة مشاريع إعمار برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، مع وزارة الخارجية، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

وقدمت عمليات التفتيش التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا تصورا حول استدامة المشاريع في العراق.

يحتوي هذا التقرير على ثلاث عشرة عملية تفتيش، وتشتمل كل واحدة من تلك العمليات على مراجعة التخطيط للاستدامة. وينوي المفتش العام لإعادة إعمار العراق مواصلة استخدام التفتيش كأداة أساسية لتقييم استدامة مشاريع إعادة إعمار العراق.

تقديرات تكاليف الإنجاز المشاريع

قبل سنة تقريبا، ورد في تقرير للمفتش العام لإعادة إعمار العراق ان البرنامج الأميري لإعادة الإعمار ليس لديه تقديرات يعول عليها لتكاليف الإنجاز الخاصة بمشاريعه. منذ ذلك الحين، ألح مدققو المفتش العام لإعادة إعمار العراق بشكل مستمر على ضرورة وجود معطيات دقيقة حول كلفة الإنجاز. واجهت وزارة الخارجية هذه القضية في الربيع الماضي: ففي آذار/مارس ٢٠٠٥، أرسلت وزارة الخارجية فريقا إلى بغداد لمطالبة الوكالات العاملة في تنفيذ برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بالحاح للحصول على معطيات خاصة بمعلومات كلفة الإنجاز للمشاريع، ولم تلاقي جهودها إلا نجاحا محدودا.

تعرف *كلفة إنجاز مشروع* ما على أنها كلفة المشروع الإجمالية ناقص كلفة الأشغال الفعلية التي تم أدائها لتاريخه. *الكلفة المقدرة للمشروع* هي الكلفة المباشرة الفعلية يضاف إليها التكاليف غير المباشرة أو التكاليف القابلة لتخصيصها للمشروع، زائد التكاليف المقدرة (المباشرة وغير المباشرة) العائدة للأشغال المتبقية المفوض إنجازها. *الكلفة الفعلية للأشغال التي تم أدائها لتاريخه* هي الكلفة (المباشرة وغير المباشرة) لنسبة الأشغال المنجزة لتاريخه، وللجزء المنجز من الأشغال التي بوشر بها والتي لم تنجز بعد.

التقصير في جمع معلومات كلفة الإنجاز للمشاريع، والإبلاغ عنها كما هو مطلوب في القانون العام 106-108، قد جعل من الصعب بالنسبة للوكالات القائمة بالتنفيذ ممارسة إدارة مالية فعلية لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وقد منع ذلك حصول مكتب المفتش العام على الوضوح المالي الذي يحتاجه لممارسة مسؤوليته في الإشراف. فبدون معطيات جارية ودقيقة حول كلفة الإنجاز، لا تستطيع الإدارة تحديد ما إذا كانت الأموال الكافية ستكون متوفرة لإنجاز الأشغال الجارية، كما لا تستطيع لحظ توفير أموال المشروع بالنسبة لأية برامج أو مشاريع جديدة.

خلال ربع السنة هذا، أنجز المفتش العام لإعادة إعمار العراق تدقيقا لتحديد كفاية المنهجيات المستخدمة في تقدير ونشر تكاليف إنجاز المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. راجع التدقيق كيفية تعقب أرقام الإنجاز في قطاع المرافق والنقل. وتابع المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا توصية سابقة لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق تتعلق بإنشاء مجموعة منفردة من الإجراءات الموحدة لكلفة الإنجاز. أظهر أول تقرير لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق حول كلفة الإنجاز (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) العديد من وجوه

النقص الخطير في التمويل في العديد من قطاعات الإعمار. تقرير كلفة الإنجاز لربع السنة هذا فات أوانه؛ لذلك، لا توجد إمكانية لتقديم الملاحظات بالنسبة للتقدم الحاصل.

جهود مكافحة الفساد في العراق

لا يزال المفتش العام لإعادة إعمار العراق ملتزماً تكثيف الجهود الأميركية لدعم نظام فعال مقاوم للفساد داخل الحكومة العراقية، ويمتدح جهود البعثة الأميركية التي بذلت حتى الآن لدعم المؤسسات التي تقاوم الفساد في العراق. في التقرير ربع السنوي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حث المفتش العام لإعادة إعمار العراق السفير على عقد مؤتمر قمة ضد الفساد، وقد نظمه السفير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. كان من نتائج القمة اقتراح ينص على تشكيل مجموعة عمل مشتركة أميركية - عراقية ضد الفساد وعلى اتفاق أولي حول الحاجة إلى مزيد من تدريب الرسميين ابتداء من المجلس الأعلى للتدقيق وهيئة النزاهة العامة والمفتشين العاملين للوزارات العراقية.

كانت مجموعة العمل ضد الفساد التابعة للسفارة قد عينت في السابق العديد من الأولويات الهامة بينها:

- تعزيز إصلاحات السوق وخفض الدعم المالي للمواد من جانب الدولة.
- المساعدة في تعزيز الهيكلية الضعيفة لفرض تطبيق القانون.
- إنشاء حملة تثقيف عامة حول قضية الفساد.

سنة ٢٠٠٦، سوف يعلن المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن إجراء تدقيق لتقييم التقدم الذي حققته المبادرة الأميركية ضد الفساد.

إدارة أنظمة المعلومات

سنة ٢٠٠٥، لفت المفتش العام لإعادة إعمار العراق انتباه مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلى الحاجة إلى قاعدة معطيات موحدة حول معلومات مشاريع إعادة الإعمار في العراق. في ربع السنة الأخير، أوكل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أمر إنشاء قاعدة معطيات ثابتة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لكن هذا النظام لا زال بحاجة لأن يكون تشغيلياً. نتيجة لذلك، من الصعب بالنسبة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق تقييم التقدم الحالي لإجمالي ملف المشروع أو لتعيين المشاكل الكامنة ضمن كل واحد من المشاريع الفردية. فجهود إعادة

الإعمار كبيرة وهامة للغاية بحيث لا يمكن إدارتها دون الحصول على معطيات دقيقة وكاملة حول المشاريع المعنية.

يحاول مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والوكالات القائمة بالتنفيذ في بغداد تطوير سياسة وعملية مشتركة لأجل تسهيل الانتقال القانوني والمالي واللوجيستي للأصول إلى الحكومة العراقية. ثمة مجموعتا عمل مشتركة بين الوكالات في بغداد تعالجان هذه المشكلة.

يواصل المفتش العام لإعادة إعمار العراق تطوير نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام (SIRIS) لكن الصعوبات في استخراج المعطيات من الوكالات الحكومية الأميركية في بغداد تعيق تحقيق الاستجابة للمفتش العام.

الكلفة البشرية

لا تزال البيئة القاتلة في العراق تشكل تحديات استثنائية بالنسبة لمقاولي إعادة الإعمار. فمنذ بدء إعادة الإعمار في آذار/مارس ٢٠٠٣، تم تقديم ٤٦٧ طلب تعويض بسبب وفاة مقاولين من جميع القوميات على أساس قانون قواعد الدفاع الأميركي، وذلك حسب ما صدر عن وزارة العمل الأميركية. تقارير الوضع اليومي لفرقة منطقة الخليج التابعة لسلح الهندسة في الجيش الأميركي تنظم لائحة بتشكيلة كاملة من الأخطار التي تواجه أولئك الذين يعملون في مشاريع إعادة الإعمار في العراق. تدرج التقارير بصورة روتينية الخطف والقتل والهجمات والقصف بالقنابل والسطو المسلح والتهديدات. يدرج تقرير ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مثلاً، قصف سيارة بالقنابل، وإطلاق الرصاص من نافذة سيارة، وسطو مسلح، وتهديد من جانب خمسة رجال مسلحون ومقنعون على موقع مشروع، وستة هجمات على مقاولين.

القسم ٢ :

تقرير حول التقدم الحاصل في إعادة إعمار العراق

مقدمة

التقدم الحاصل مؤخراً

وضع قطاع الكهرباء

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في قطاع

الكهرباء

منتجات المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

الحصيلة

التحديات

وضع قطاع النفط والغاز

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النفط والغاز

منتجات المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

الحصيلة

التحديات

وضع قطاع المياه

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع المياه

منتجات المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

الحصيلة

التحديات

القطاعات الأخرى

الأمن والعدل

النقل والاتصالات

المرافق والخدمات

إدارة إعادة الإعمار

المصادر والاستخدامات

العقود

ملخصات القطاعات

مقدمة

يستعرض هذا القسم ويحلل الجهود الأميركية في إعادة إعمار العراق للإجابة على السؤال التالي: "ما هو التقدم الحالي الحاصل في المشاريع الأميركية في قطاعات معينة من إعادة الإعمار في العراق؟". يطبق المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق (SIGIR) ثلاثة مقاييس للإجابة على هذا السؤال الهام:

- تؤدي *النشاطات* إلى قياس الأعمال اليومية ضمن السيطرة المباشرة للوكالات القائمة بالتنفيذ والتي تدار على مستوى العقد أو المفاوض. هذا المقياس يعتمد على المعطيات الحالية للمشروع التي يتم الحصول عليها من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ومكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)¹
- تؤدي *المنتجات* إلى قياس النتائج المباشرة للمشاريع المنجزة وأموال المنفقة؛ انها الآثار الفعلية التي تنتجها التوظيفات الأميركية في إعادة إعمار العراق.
- تؤدي *الحصيلة* إلى قياس الفوائد الأوسع التي يحققها العراقيون بفضل التوظيفات في كل قطاع من قطاعات إعادة الإعمار.

لغاية اليوم، كانت الإدارة الجهود الأميركية لإعادة الإعمار تجري، في أول الأمر، عبر استخدام مقاييس النشاطات، بما في ذلك عدد المشاريع التي بوشر بها والمنجزة، وإجمالي الأموال الملتزم بها والمنفقة. غير أن التعويل على المعطيات التي تقود إلى مقاييس النشاط هي موضع شك، كما كشفت مراجعات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول أنظمة برامج معلومات إعادة الإعمار.

ان إضافة مقاييس المنتجات والحصيلة إلى المزيج التحليلي سوف يعمق ويوضح تحليلات مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول الأداء الأميركي في إعادة

إعمار العراق. هذه المقاييس تربط إنفاق الأموال الأميركية بكل من إعادة إصلاح خدمات أساسية معينة كما بالتحسينات الإجمالية في نوعية حياة العراقيين. يراجع هذا القسم التقدم الحاصل في كل قطاع إعادة إصلاح على عدة كما سيشمل مقارنة بين مقاييس المنتجات النتائج والحصيلة الحالية وبين مقاييس الأهداف الأصلية التي أعلنتها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) سنة ٢٠٠٣. صحيح انه من الواضح ان أرقام سلطة الائتلاف المؤقتة بطل استعمالها لكنها، مع ذلك، توفر علامات قياس تاريخية حذرة لإجراء القياس المقارن.

يركز هذا القسم على ثلاثة قطاعات خدمات رئيسية - الكهرباء، النفط والغاز والمياه. سوف يوسع مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في تقارير لاحقة، جهوده التحليلية لتشمل جميع قطاعات إعادة الإعمار. للمعلومات حول تعريف هذه القطاعات وغيرها، انظر الملحق ق.

التقدم الحاصل مؤخراً

يقود التحليل الأولي لمكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق حول التقدم الحاصل في إعادة الإعمار عبر مقاييس كل من النشاطات، والمنتجات والحصيلة، إلى استنتاجين أساسيين:

١- على الرغم من ان مشاريع إعادة الإعمار المنجزة حققت بوجه عام المنتجات المطلوبة منها، مثل طاقة أكبر من إنتاج الميغاواط، وزيادات في عدد براميل النفط يوميا، وملايين إضافية من الأمتار المكعبة من المياه المعالجة يوميا، غير ان هذه المنتجات لم تمكن العراقيين من الحصول على احتياجاتهم الحالية. بعد ١٨ شهرا من النشاط الكثيف في إعادة الإعمار، لم يعد العديد من الخدمات إلى مستويات ما قبل الحرب، وعلى الأخص في قطاع الكهرباء وفي قطاع النفط والغاز.

٢- استنادا إلى وتيرة إطلاق وإنجاز المشاريع، ومعدل إنفاق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، من الصعب توقع التاريخ النهائي لبرامج الحكومة الأميركية لإعادة الإعمار بدرجة من الثقة. فمع ارتفاع التكاليف غير الممكن تحملها للوجود الممتد في العراق، أصبح هذا يشكل هاجسا كبيرا ويبرر إجراء مراجعة أخرى. الرسم ٢-١ يقدم نظرة عامة عن تقدم إعادة الإعمار.

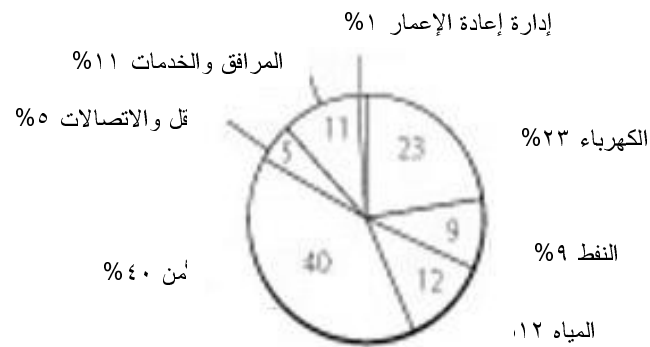
نظرة عامة حول تقدم إعادة الإعمار

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

الرسم ١-٢

حصص القطاعات من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

كنسبة مئوية من ١٨،٤٣٩ مليار دولار



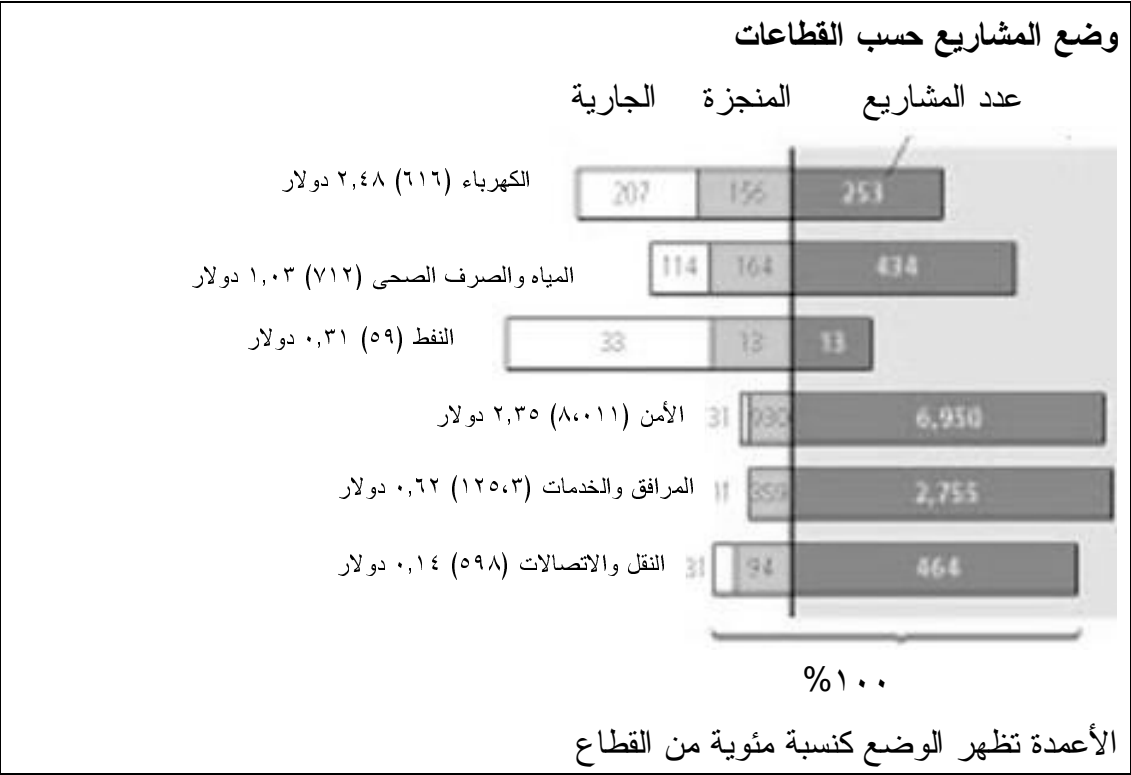
وضع مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

عدد المشاريع



المشاريع المخططة

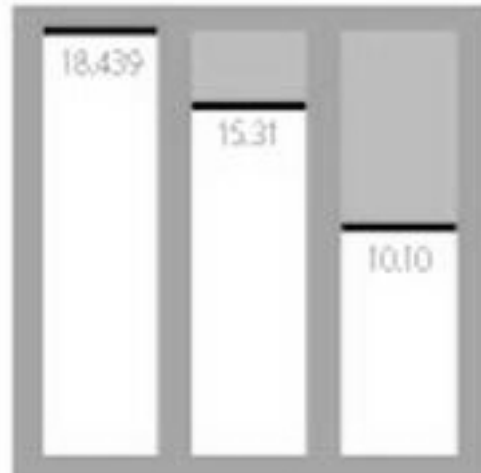
(١٣،١١٢)



وضع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

بمليارات الدولارات

تم صرفها تم الالتزام بها تم تخصيص تمويلها



وضع قطاع الكهرباء

تبحث مراجعة مكتب المفتش العام لقطاع الكهرباء، المشاريع التي تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية العراقية بغية زيادة توليد، ونقل، وتوزيع الكهرباء. لقد ركزت الجهود الأميركية لإعادة بناء القطاع بصورة كبيرة على إعادة بناء شبكات التوليد والنقل والتوزيع كما وأنظمة الرقابة والاتصالات.

يظهر الرسم ٢-٢ مواقع المشاريع المنجزة وتلك الجاري العمل بها في هذا القطاع.

النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع الكهرباء

مع أصل ٢٥٣ مشروعا تم إنجازها في هذا القطاع، لا يزال هناك ٢٠٧ (٣٤%) لم يباشر بها بعد. هناك أسباب عدة لهذا التأخر الظاهر. أولا، لقد أدت إعادة تخصيص أموال هامة من هذا القطاع، إلى تأخيرات وإلغاءات. ثانيا، في المشاريع القائمة على أساس التصميم والبناء، تتطلب أعمال التصميم الأولي والمشتريات التي تسبق البناء وقتا هاما. ثالثا، أظهرت العديد من الإلغاءات ان الرسميين والمقاولين قد قرروا خلال عملية التصميم، ان هذا المشروع أو ذاك ينطوي على مخاطر كثيرة، أو أنه مكلف أكثر من اللزوم إذا ما أريد إنجازة.

ان إنجاز المشاريع في قطاع الكهرباء (٤١%) يتأخر عن إنجازات القطاعات الأخرى. خلال ربع السنة الماضي، تم إنجاز ١٥ مشروعا وبوشر بـ ٤٧ مشروعا. ويأمل مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بان يتم إنجاز ٤٢٥ مشروعا من أصل ما مجموعه ٦١٦ مشروعا في هذا القطاع، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨^٢. يظهر الرسم ٢-٣ وضع المشاريع في قطاع الكهرباء.

إن ملياري دولار تقريبا من الأموال المخصصة لإعادة بناء الكهرباء، أي ٤٢% من إجمالي المبالغ المخصصة المتراكمة، قد أنفقت. خلال ربع السنة الماضي، أنفق ١٤٤ مليون دولار في هذا القطاع. يظهر الرسم ٢-٤ وضع الأموال في قطاع الكهرباء.

سنة ٢٠٠٣ وسعة ٢٠٠٤، بدأت الجهود الأميركية لإعادة الإعمار في قطاع الكهرباء مع فريق مهمة - إعادة تأهيل قطاع الكهرباء العراقي (RIE) التابع لسلح الهندسة في الجيش الأميركي الذي أدار مليار دولار بواسطة أموال معظمها من صندوق تنمية العراق (DFI).

مشاريع الكهرباء حسب المحافظات

عدد المشاريع بحلول الأول من كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦

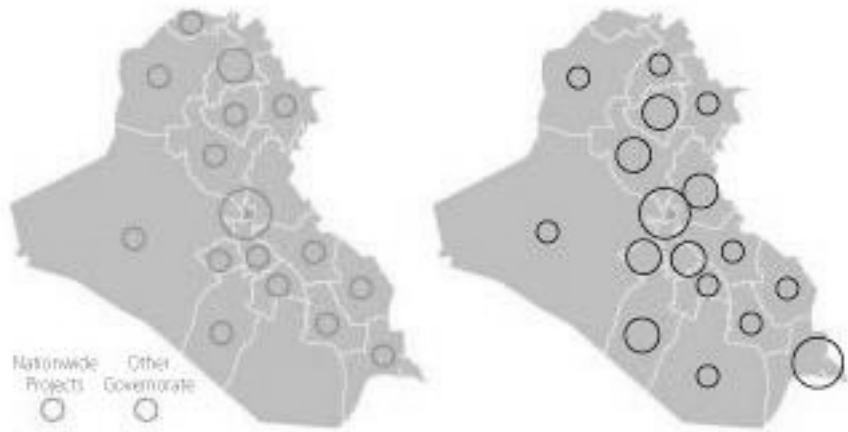
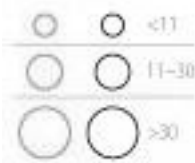
الرسم ٢-٢

المشاريع قيد التنفيذ في البلاد ككل وفي

المحافظات

المشاريع قيد التنفيذ

المشاريع المنجزة



وضع قطاع الكهرباء

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

وضع مشاريع الكهرباء

عدد المشاريع

الرسم ٢-٣



المشاريع المخططة (٦١٦) = ٤,٤٨ مليار دولار

وضع المشاريع حسب القطاعات الثانوية

عدد المشاريع



١٠٠%

الأعمدة تظهر الوضع كنسبة مئوية من القطاع الثانوي

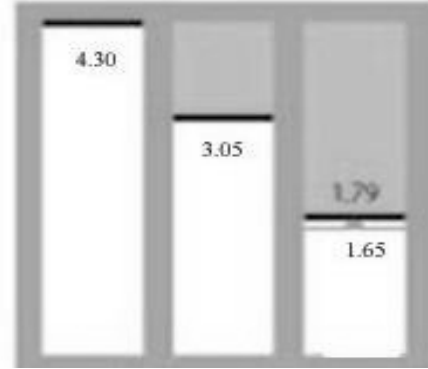
وضع أموال قطاع الكهرباء

بمليارات الدولارات

الرسم ٢-٤

أنفقت تشريع الأول/

أكتوبر ٢٠٠٥، كانون



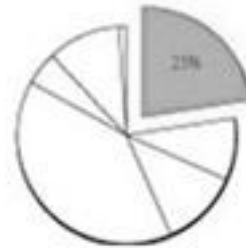
الثاني/يناير ٢٠٠٦ ملتزم بها مخصصة تمويلاتها

حصة قطاع الكهرباء من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

كنسبة مئوية من ١٨،٤٣٩ مليار دولار

الرسم ٢-٥

الكهرباء ٢٣%



ركزت المشاريع الأولية على الحاجات الملحة؛ ومن ثم حولت مشاريع الإعمار وإعادة التأهيل في القطاع إلى مكتب المشاريع والعقود كما ان سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي - فرقة منطقة الخليج (USACE-GRD) احتفظ بإدارة مشاريع الإعمار. وهكذا، بوشر بالعديد من المشاريع في هذا القطاع بموجب عقود إعادة تأهيل قطاع الكهرباء العراقي (RIE) بينما أضيفت لاحقا مشاريع أخرى تستخدم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

سنة ٢٠٠٤، وحسب مكتب المشاريع والعقود، بدأت مقارنة العقود تتحول من عقود كبيرة، على أساس التصميم والبناء مع تسليم غير محدود وكمية غير محدودة (IDIQ) إلى أساليب عقود مباشرة، وذلك في محاولة للإسراع في العمل وخفض تكاليفه. يقوم مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق في الوقت الحاضر بإجراء تدقيق بغية دراسة فعالية عقود التصميم والبناء بالمقارنة مع العقود المباشرة.

المشاريع الكبرى المنجزة والجاري تنفيذها

للبرنامج الأمريكي ثلاثة أنواع رئيسية من المشاريع في قطاع الكهرباء:

- مرافق التوليد، لإنتاج إجمالي طاقة الميغاواط للنظام.
- شبكات النقل، لتحمل هذه الطاقة عبر البلاد.
- شبكات التوزيع، لتسليم الطاقة المنقولة إلى المناطق المحلية والمنازل.

تركز معظم المشاريع الأميركية على نظام التوزيع في حين يبقى عدد المشاريع الكبيرة التي تغذي النظام محدودة.

التوليد

اثنان من أكبر المشاريع لإعادة إعمار توليد الطاقة سوف يكون أثرهما كبيراً على بغداد عند إنجازهما. فمحطة توليد الطاقة في الدورة التي يقدر أنها ستحتجز في شباط/فبراير ٢٠٠٦ من المتوقع أن تضيف ٢٨٠ ميغاواط (MW) إلى شبكة الكهرباء التي سوف تخدم أكثر من ١,٥ مليون إنسان^٣. فعلى غرار العديد من المرافق الكهربائية الأخرى، كانت محطة الدورة بحاجة ماسة إلى الإصلاح عند وقف القتال. اختار الرسميون الأميركيون تجديد المحطة بدلاً من بناء محطة جديدة. أما المرفق الثاني وهي محطة توليد كهرباء جنوب بغداد، فقط تلقت مولدي كهرباء جديدين فأضافت ٢١٦ ميغاواط من الطاقة إلى الشبكة في ربع السنة الأخير وخدمت ما يعادل ١٢٢,٠٠٠ منزلاً^٤.

علاوة على ذلك، ان تركيب وحدتي توربين تعملان على الغاز في محطة كهرباء خور الزبير سوف يزود ١,٥ مليون من المقيمين في البصرة بـ ٢٥٠ ميغاواط من الطاقة يمكن توزيعها أيضاً على باقي مناطق العراق كذلك^٥. حسب مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تم إنجاز هذا المشروع في بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

النقل

ثمة مبادرتان هامتان قيد التنفيذ حالياً بغية تحسين قدرات النقل في هذا القطاع. اتفاقية مشروع الشراكة (PPA) الموقعة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، يراد منها تنفيذ مشاريع معينة بالشراكة مع وزارة الكهرباء العراقية التي تمنح بدورها عقود هذه المشاريع للشركات العراقية^٦. فحسب مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تعاد النفقات إلى الوزارة على أساس التحقق من الأشغال المنجزة أو معالم مقاييس الإنجاز التي لبأها المقاول. ومن المتوقع أيضاً أن تخفض اتفاقية مشروع الشراكة إجمالي التكاليف، وتعزز تطوير القدرات بالنسبة للوزارة وللمقاولين، وأن تحول مزيداً من الأشغال إلى الشركات العراقية.

منذ ٢٠٠٤، حولت مبادرة العقود المباشرة (DCI) التركيز من العقود على أساس التصميم والبناء إلى مقارنة موحدة المقاييس بدرجة أكبر وبأسعار الثابتة المحددة. هذا التحول يراد منه تحويل المخاطر عن الوكالات الأميركية إلى المقاول وتمكين الحكومة الأميركية من الحد من زيادة الكلفة والتأخير نسبة إلى البرنامج الزمني المحدد. غير أن الناحية السلبية تكمن في أن الحكومة الأميركية تحتاج إلى مزيد من الوقت لمنح العقود بسبب الضغوط الناتجة عن معوقات تواجد جهاز الموظفين اللازم^٧.

التوزيع

على غرار مبادرة العقود المباشرة (DCI)، بوشر في أواخر ٢٠٠٤ بمبادرة العقود السريعة (RCI) لأجل التركيز على العقود السريعة بالنسبة لمشاريع التوزيع الصغرى عن طريق استخدام عقود بأسعار ثابتة تكون تنافسية بالكامل. ومن الممكن ان يجعل ذلك من العقود عملية أفضل، وأسرع، وأقل كلفة من استراتيجيات العقود التقليدية أكثر. ان معظم المشاريع التي لم يبدأ تنفيذها بعد في قطاع الكهرباء سوف تنفذ كمشاريع ضمن مبادرة العقود السريعة بالنسبة للشركات العراقية المحلية^٨.

الوضع الحالي لإعادة إعمار قطاع الكهرباء مقارنة بالأهداف

(ميغاواط)

الجدول ٢-١

مقياس الوضع النهائي	مستوى قبل الحرب	الهدف المعلن من قبل سلطة التحالف المؤقتة	الوضع النهائي بعد التأجيل ^{١٤}	الوضع الحالي بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠
طاقة التوليد	٤,٥٠٠	٤,٤٠٠ أواخر ٢٠٠٤	٥,٥٠٠	٣,٩٩٥
		٦,٠٠٠ على المدى الطويل		(المساهمة الأميركية ٢,٧١٠)
طاقة النقل	٤,٥٠٠	*٦,٠٠٠	٥,٥٠٠	٥,٥٠٠

* يبدو انه ليس هناك سجل لهدف طاقة النقل، لكن الهدف الحالي هو الوصول إلى طاقة توليد من ٦,٠٠٠ ميغاواط. المصادر:

مستويات ما قبل الحرب: الأمم المتحدة/البنك الدولي التقييم المشترك لحاجات العراق، ٢٠٠٣
الأهداف: الطلب الإضافي للسنة المالية ٢٠٠٤ لسلطة الائتلاف المؤقتة من أجل إعادة تأهيل وإعادة إعمار العراق، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛
كتاب من ل. بول بريمر إلى البيت الأبيض، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤.
الوضع الحالي أو الوضع النهائي: عرض موجز من السفارة الأميركية في بغداد لوزارة الخارجية، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

التشغيل والصيانة/الاستدامة

باشر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج مجموعة من المشاريع تهدف إلى معالجة هواجس التشغيل والصيانة (O&M) والاستدامة في قطاع الكهرباء. خصص مكتب

المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أكثر من ١٢٠ مليون دولار لبرنامج التشغيل والصيانة واقتراح تخصيص ٣٤٠ مليون دولار من التمويل لبرنامج الاستدامة، بما في ذلك:

الجهود لتدريب العمال والرسميين على صيانة الأصول الأميركية.
دعم الأجزاء الحيوية والجردات.
خدمات دعم التشغيل والصيانة على المدى الطويل.

وعلى الرغم من ان هذه المبادرات تشكل بداية هامة باتجاه معالجة مصدر قلق هام، فان تدقيق مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق يقدر ان الكلفة الإجمالية للاستدامة وللتنشغيل والصيانة في قطاع الكهرباء لسنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ سوف تبلغ حوالي ٧٢٠ مليون دولار^٩.

الرصد والرقابة

نظام الرقابة الإشرافية واكتساب المعطيات (SCADA) الموقع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يهدف إلى تمكين إجراء الرقابة في الوقت الحقيقي لنظام النقل وتحسين الرصد والاستقرار الإجمالي لنظام الكهرباء. بإمكان نظام الرقابة الإشرافية واكتساب المعطيات ان يعزل بصورة آلية أي خلل في خط أو محطة، الأمر الذي يحمي باقي الشبكة ويخفض مخاطر فترات التعتيم (أو انقطاع التيار) الطويلة في مجمل البلاد^{١٠}.

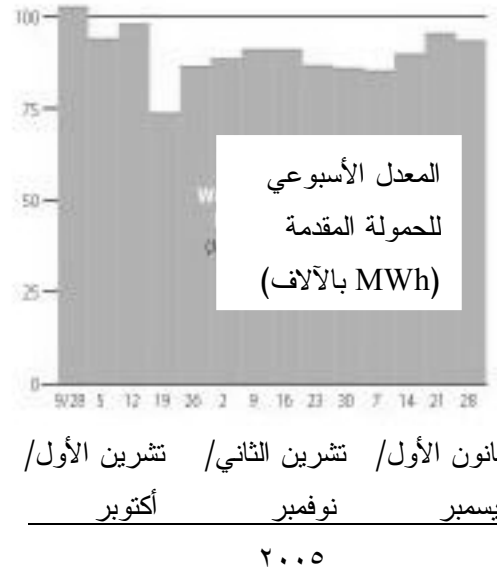
خفض تمويل القطاع

كان قد خصص أصلاً لقطاع الكهرباء ٥,٥٦ مليار دولار^{١١} من ما مجموعة ١٨,٤ مليار دولار من المخصصات. وقد نتج عن سلسلة من عمليات إعادة التخصيص تخفيض بنسبة ٢٢% من تمويل القطاع الذي هبط إلى ٤,٣١ مليار دولار. يظهر الرسم ٢-٥ النسبة المئوية لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي ألزمت إلى قطاع الكهرباء.

ممولة الكهرباء المقدمة

MWh = ميغاواط ساعة

الرسم ٢-٦



منتجات المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

إن المقاييس الأولية لنتاج قطاع الكهرباء تتمثل في قدرة التوليد والنقل اللتان تقاسان بالميغاواط^{١٢}. فكل المبدئين قد قصرنا عن بلوغ الأهداف الأصلية لإعادة الإعمار التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة. قبل العمليات الأميركية في العراق سنة ١٩٩١، كانت قدرة العراق الكهربائية (٩,٩٢٥ ميغاواط) أكثر مما هو كاف لتلبية الطلب القومي (٥,١٠٠ MW). غير أن حرب الخليج الفارسي قد خفضت بصورة قوية هذه القدرة إلى ٢,٣٢٥ ميغاواط. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، ازدادت هذه القدرة إلى ٤,٥٠٠ ميغاواط^{١٣}. أما اليوم، فإن الطلب يوازي ضعفي إجمالي قدرة التوليد تقريبا.

الجدول ١-٢ يقارن قدرات توليد ونقل الكهرباء الحالية مع الأهداف الأصلية لسلطة الائتلاف المؤقتة.

أن إنتاج قطاع الكهرباء لا يزال دون الأهداف المطلوبة. فقدرة التوليد أقل بألفي (٢٠٠٠) ميغاواط من الهدف المعلن سنة ٢٠٠٣. وبما أنه يجب أن تعمل جميع أجزاء الشبكة معا، فإن

هذا التقصير في التوليد يعني ان فوائد قدرة النقل والتوزيع المتزايدة لا يمكنها ان تتحقق. فقد وجد تدقيق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن هذا التقصير سببه جزئيا العوامل الخارجية مثل الأمن والتحويلات في الموازنة^{١٥}.

الحصيلة

المشاريع المنجزة تلبي الحصيلة المتوقعة في هذا القطاع لكن الجماهير العراقية لا تشاهد حتى الآن فوائد الطاقة الإضافية. أحد الأسباب الهامة هو ان الطلب يواصل النمو بوتيرة أسرع من الطاقة التي يمكن وضعها في الخدمة.

حصيلة قطاع الكهرباء

الجدول ٢-٢

مقاييس الحصيلة	مستوى ما قبل الحرب	الهدف المعلن من سلطة الائتلاف المؤقتة	الوضع النهائي بعد التحويل ^{١٦}	الوضع الحالي بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢ ^(١)
ساعات التيار في اليوم في العراق	٨-٤	غير متوفر	١٢-١٠	٢،١٠
ساعات التيار في اليوم في بغداد	٢٤-١٦	غير متوفر	١٢-١٠	٧،٣

(١) ساعات التيار في اليوم بلغت مستويات أعلى خلال تقرير ربع السنة هذا. المعطيات في الجدول هي أكثر المعلومات الحديثة المتوفرة. من الصعب تقييم الفوائد الإجمالية التي حصلت على نطاق البلاد في هذا القطاع. العراقيون الذين يعيشون في بغداد لديهم ١٢-١٠ ساعة تيار في اليوم - أقل مما كانت تناله بغداد أيام نظام صدام حسين عندما حولت الكهرباء من أجزاء البلاد الأخرى لتزويد بغداد بالتيار. غير ان الذين يعيشون خارج بغداد سوف يحصلون على الأرجح على ساعات أكثر من التيار مما كانت الحال قبل الحرب. تشير المقابلات التي أجراها مكتب المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق انه كان هناك تحويل استراتيجي من قبل العراقيين لتأمين التيار بصورة عادلة أكثر عبر البلاد بدلا من التركيز على بغداد كما فعل صدام حسين.

المصادر:

مستوى ما قبل الحرب والوضع النهائي: عرض موجز للسفارة الأميركية في بغداد في وزارة الخارجية، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

حاليا: التقرير الأسبوعي عن الوضع في العراق لوزارة الخارجية، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

ان عدد الساعات التي يتلقى فيها العراقيون خدمة الكهرباء يوميا يعتبر المقياس الأساسي للتحسن في فوائد قطاع الكهرباء. الجدول ٢-٢ يقدم هذه المقاييس بالنسبة

لمستويات ما قبل الحرب، كما في نهاية فترة هذا التقرير. الرسم ٢-٦ يبين حمولة الكهرباء التي تم توفيرها سنة ٢٠٠٥.

التحديات

يواجه التقدم في إعادة إعمار هذا القطاع تحديات كبيرة تشمل الأمن والطلب المرتفع والبنية التحتية المتدهورة.

الأمن يبتلع أموالاً أكثر مما كان متوقعاً

أحد أهم التحديات التي تواجه الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتطوير قطاع الكهرباء تكمن في هجمات المتمردين. فالهجمات المنظمة جيداً على البنية التحتية للكهرباء قد سببت الانقطاعات في التيار، وأحياناً على المستوى القومي. ارتبطت هذه الهجمات بقطاع النفط والغاز حيث كانت تستهدف تسليمات المخزون المحدود من المحروقات المكررة العراقية لاستخدامها في توليد الكهرباء^{١٧}. كذلك فإن الهجمات على البنية التحتية وعلى الموظفين قد أبطأت تقدم إعادة الإعمار عن طريق تحويل الأموال من المشاريع الإنمائية إلى زيادة الأمن. في آذار/مارس ٢٠٠٥، تم إلغاء أمر مهمات لتوليد الكهرباء تابعين للوكالة الأميركية للتنمية الدولية بغية تحويل ١٥ مليون دولار إلى مجال الأمن^{١٨}.

هذا الأمر يجعل من الضروري أن يتسلم العراقيون الواجبات الأمنية الأساسية. وقد يحتاج الأمر إلى عدة سنوات قبل أن يخف التهديد الأمني بصورة ملحوظة.

ارتفاع الطلب

خلال صيف ٢٠٠٥، بلغت طاقة التوليد ذروتها مع بتوليد ٥,٣٧٥ ميغاواط لكنها ظلت دون الطلب المقدر لتلك الفترة. لكن، حتى لو تم بلوغ الأهداف المقدر، فإن قطاع الكهرباء لن يكون قادراً على تلبية الطلب المتزايد. فطلب العراق على الكهرباء لا يزال مرتفعاً (حالياً ٧,٠٠٠ + ميغاواط) حسب مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) الأمر الذي تنسبه وزارة الكهرباء العراقية إلى خلق وظائف جديدة، وإلى الصناعات والمعامل في وقت بدأ فيه الاقتصاد يستعيد عافيته من أيام النظام السابق. علاوة على ذلك، إن تدفق استعمال التجهيزات الكهربائية المنزلية الجديدة والربائن الجدد قد زاد الضغط على الشبكة لتلبية طلب المستهلكين. فقد جاء في تقرير لمكتب المحاسبة الحكومية (GAO)، في تموز/يوليو ٢٠٠٥، أن متطلبات الكهرباء تتأثر إلى درجة ما بالوصلات غير المشروعة بالشبكة وبغياب العدادات لاستهلاك

الكهرباء^{١٩}. فحسب المؤسسة الأميركية للسلام، ساهم الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء في هذه الزيادة في الطلب ولعب دورا كبيرا في عجز إنتاج الكهرباء في أرجاء البلاد^{٢٠}.

لا تزال عواقب هذا الوضع تشكل هاجسا كبيرا، خاصة مع ازدياد الطلب في الشتاء والصيف. يظهر تقرير وزارة الخارجية (DoS) بعنوان وضع العراق الأسبوعي ان الطلب المقدر على الكهرباء فاق بسرعة الطاقة المولدة: فالحمولة المتوفرة للمستهلكين تنقص عن المطلوب بحوالي ٦٠,٠٠٠ ميغاواط/ساعة (MWh)^{٢١}. يقول تقرير مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ان المفتاح لمعالجة الطلب على الكهرباء ولتعزيز قدرة إمداد الطاقة العراقية في البقاء على المدى الطويل يكمن في إصلاح عملية تسديد المستهلك لكلفة الكهرباء حسب استخدامه.

البنية التحتية المتدهورة

إضافة إلى تعقيدات المشاكل الناتجة عن الإنتاج في بيئة غير آمنة للغاية، كانت البنية التحتية للكهرباء قد تركت في حالة من غياب الإصلاح خلال التسعينات من القرن الماضي ولغاية نزاع آذار/مارس ٢٠٠٣. هذا الوضع امتد عبر جميع المكونات الثلاثة لقطاع الكهرباء، أي التوليد، والنقل والتوزيع، وتميز بعقود من التشغيل المتواصل دون صيانة منتظمة. يقول تقرير لمكتب المحاسبة الحكومية انه كان يصعب الحصول على قطع الغيار إلى حد كبير خلال التسعينات من القرن الماضي بسبب العقوبات الدولية التي تلت حرب الخليج، الأمر الذي يتطلب إصلاح/ترميم التجهيزات العتيقة الطراز التي يصعب شراؤها الآن. آثار هذه البنية التحتية المتدهورة زادت سوءا أعمال السلب والتخريب بعد الحرب^{٢٢}. بعد عملية حرية العراق مباشرة، هبطت قدرة العراق على توليد الكهرباء إلى أقل من ٢٠٠٠ ميغاواط كما ان جميع محطات الكهرباء في الدولة كانت تواجه ظروفًا بائسة بعد سنوات من تأجيل الصيانة المؤجلة^{٢٣}.

وضع قطاع النفط والغاز

تبحث مراجعة قطاع النفط والغاز هذه المشاريع الهادفة إلى إعادة بناء آبار الغاز الطبيعي، وأنابيب النفط، ومصافي التكرير. تساهم مشاريع قطاع النفط والغاز في إنتاج النفط الخام، وتصنيع الزيت، ومنشآت فصل الغاز والنفط، والتوزيع. لقد كانت النشاطات الممولة من الولايات المتحدة في قطاع النفط والغاز محصورة في البداية في إعادة تأهيل وإصلاح وتوسيع المرافق القائمة^{٢٤}. شكلت مشاريع النفط التي أعيد تأهيلها حوالي ٧٥% من إنتاج النفط في العراق بحلول ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥^{٢٥}. لكن ما أنفق من الأموال التي كانت مخصصة لهذا القطاع لم تزيد عن النصف كما ان أقل من ربع المشاريع المخططة قد أنجز.

يقيس هذا القسم التقدم الحاصل في قطاع النفط والغاز عن طريق مراجعة القدرة الإنتاجية والإنتاج، والصادرات. القدرة تعني المنتج المحتمل في قطاع النفط والغاز إذا بلغ الإنتاج نسبة ١٠٠% من فاعليته. لقد زاد برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار بصورة كبيرة الإنتاج الكامن لقطاع النفط والغاز. يقول تقرير مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ان العراق قادر على إنتاج ٢,٥ مليون برميل في اليوم (MBPD) من النفط الخام، أي نفس القدرة التي كانت لديه قبل الحرب. الإنتاج يعني المنتج الحالي في اليوم في قطاع النفط والغاز. كان المتوسط التقريبي لإنتاج النفط الخام خلال ربع السنة الأخير ٢,٠ مليون برميل في اليوم حسب تقارير "وضع العراق الأسبوعي" الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية. الصادرات تقيس الكمية التي يصدرها إنتاج العراق من النفط حالياً إلى الأسواق الخارجية.

شكلت الإيرادات بالنسبة للرساميل المستثمرة في القطاع أحد أهم العوامل الرئيسية لوضع سلم الأولويات المتعلقة بهذه المشاريع. يقدر الراسميون في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ان كل دولار موظف في البنية التحتية للنفط من المتوقع ان يعطي مردودا

سنويا متكررا قدره خمس دولارات. وقد تركزت الجهود على إعادة إعمار أو تجديد المرافق في المنطقتين الرئيسيتين لإنتاج النفط: كركوك في الشمال والبصرة في الجنوب.

الرسم ٧-٢ يظهر مواقع المشاريع المنجزة أو التي هي قيد التنفيذ.

مشاريع النفط والغاز حسب المحافظات

عدد المشاريع بتاريخ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

الرسم ٧-٢



وضعية قطاع النفط والغاز

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

وضع مشاريع النفط والغاز

عدد المشاريع

الرسم ٨-٢

لم تبدأ بعد	جارية	منجزة
33	13	13

المشاريع المخططة (٥٩)

٠,٣٢ دولار

وضعية المشاريع حسب القطاعات الثانوية

عدد المشاريع

معامل تسييل الغاز الطبيعي (LPG/LNG)

(٧) ٠.١٤ ده لا

مختلف (٢٨) ٠.٠٩ دولار

محطات ضخ حقن المياه (في الآبار) (١٨) ٠.٠٦ دولار

الطاقة المخصصة (٦) ٠.٠٣ دولار

%١٠٠

تظهر الأعمدة كنسبة مئوية للقطاعات

وضعية أموال النفط والغاز

بالمليارات

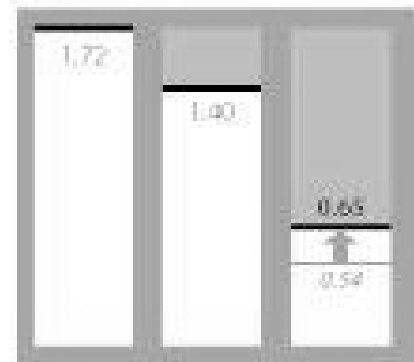
الرسم ٩-٢

المنفقة حتى كانون

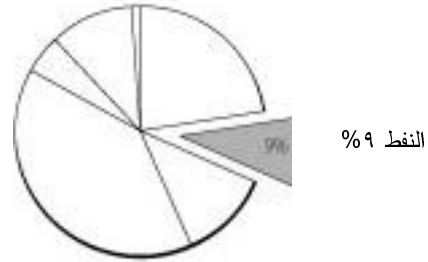
الثاني/يناير ٢٠٠٦

تشرين الثاني/أكتوبر

٢٠٠٥ الملزمة الأموال المخصصة



قطاع النفط والغاز كنسبة من أموال
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
النسبة المئوية من ١٨،٤٣٩ مليار دولار
الرسم ١٠-٢



النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع النفط والغاز
من أصل ١٣٦ مشروعاً للنفط والغاز، هناك ٦٧ مشروع هندسة ومشتريات (EP)،
٦٩ مشروع هندسة ومشتريات إنشاء (EPC). ومن أصل ٦٩ مشروع هندسة ومشتريات
وإنشاء، هناك ١٠ مشاريع تم الإبلاغ على أنها مشاريع إدارية و ٥٩ مشروعاً إنشائياً. في هذا
التقرير، يدخل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق المعطيات المساندة للمشاريع الـ ٥٩
(EPC) المبينة في الرسم ٨-٢.

نصف مشاريع الهندسة والمشتريات والإنشاء (EPC) المخطط لها، وعددها ٥٩، قد
بوشر العمل بها، كما ان ٢٢% منها قد تم إنجازه وفقاً لمعطيات وزارة الدفاع. خلال ربع
السنة الماضي، تم إنجاز مشروعين، وبوشر العمل في خمسة مشاريع، وهناك مشروع مرشح
للإطلاق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وعلى الرغم من تأخير المواعيد والتخلف
الزمني الظاهر في معدل إنجاز المشاريع، يتوقع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة
منطقة الخليج (GDR-PCO) ازدياد هذا المعدل مع اقتراب المشاريع الطويلة الأجل من موعد
إنجازها. كذلك فإن وتيرة العمل في هذه المشاريع يجب ان تزداد بصورة محسوسة مع
مواصلة اتساع الدور العراقي فيها. يظهر الرسم ٨-٢ وضع المشاريع في قطاع النفط والغاز.

على الرغم من التقدم الحاصل في العديد من المشاريع الهامة الجاري تنفيذها في
العراق، فإن أقل من نصف الأموال المخصصة لهذا القطاع قد أنفق. الرسم ٩-٢ يظهر وضع
التمويل بالنسبة لقطاع النفط والغاز.

المشاريع الرئيسية المنجزة وقيد الإنجاز

خلال فترة التقرير هذه، تحقق في العديد من مشاريع النفط والغاز الهامة تقدماً جوهرياً. لقد بات مشروع "الفتح" لعبور خط الأنابيب للنهر والقناة، وهو أحد أهم هذه المشاريع في محافظة تميم منجزاً بنسبة ٧٢% تقريباً، ويقدر أن إنجازها سوف يتم بتاريخ الأول من آذار/مارس ٢٠٠٦.^{٢٦} يشكل هذا المرفق نقطة تحويل رئيسية في عملية نقل النفط الخام من الآبار الشمالية إلى المصافي المحلية ومن ثم للتصدير. يتوقع أن يعطي المشروع عند إنجازها ٣٠٠,٠٠٠ برميل إضافي على الأقل في اليوم (BPD) عبر خط الأنابيب العراق - تركيا للتصدير عبر ميناء جيهان.^{٢٧} يشمل مشروع الفتح حالياً خطوط مركبة تعمل بصورة مؤقتة وكذلك خطوط إضافية للنفط تعمل تحت النهر. يشتمل هذا التقرير ربع السنوي، على تقييم لمشروع الفتح. يبحث التقييم في التخطيط الأصلي وفي عملية تنفيذ المشروع، كما وفي التحديات التي واجهها في البداية.

مشروع نظام حقن المياه في آبار النفط ومحطة المعالجة في قرمات علي في جنوب العراق يشكل مبادرة أخرى هامة حققت تقدماً جيداً خلال ربع السنة. ففي منتصف كانون الأول/ديسمبر، كانت نسبة إنجاز المشروع ٧٠% كما أن المرحلة القادمة مرشحة لأن تزيد قدرة الحقن بنسبة ١٠٠% من الهدف. تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز إنتاج النفط بمعدل ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم.^{٢٨} وسوف يحسن هذا المشروع استخراج النفط بمعدلات أكثر فاعلية وبالتالي سوف يرفع مستويات الإنتاج.

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بدأت أعمال الإصلاح في محطة تصدير نفط البصرة (البصرة أول تيرمينال) (ABOT). أمر المهمة لهذه المحطة، والمرشح للإنجاز في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ كان قد أنجز تقريباً بنسبة ٣١% في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. يتكون المشروع من ١٣ مشروعاً فردياً أنجز حتى الآن من المشروع الأول ٦١%. ينطوي نطاق المشروع على تجديد ثلاث وحدات رقابة هيدرولية للأذرع الحمل وعلى استبدال وحدة معطوبة، مما سيعطي المرفق القدرة على تحميل أربع سفن بضائع في آن.^{٢٩}

مرفق محطة البصرة مشروع هام لتحسين قدرات العراق على التصدير في الجنوب. لقد لاحظ الرسميون في مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن الفائدة من

استخدام هذه المحطة بعد إصلاحها سوف تبقى محدودة بسبب عدم كفاية الأنابيب البرية وقدرات الضخ. وأعلنوا أيضا ان الفائدة الأولية من محطة البصرة هي تطبيق نظام عدادات القياس جديد للصادرات يساعد في منع السرقات والحد من الفساد. نظام القياس هذا يلبي أيضا مطلباً رئيسياً لمعالم مسيرة إدارة الدين العراقي.

تمويل القطاع لا يزال في معظمه مستمرا

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ١,٨٩ مليار دولار لمشاريع إعادة الإعمار في قطاع النفط والغاز في العراق. معظم هذه الأموال (١,٢ مليار دولار) خصصت لإعادة إعمار البنية التحتية؛ واستخدم الباقي (حوالي ٦٩٠ مليون دولار) لشراء الإمدادات الملحة لمنتجات البترول المكررة. وكنتيجة للتغييرات في تخصيص الأموال - في البداية، إثر المراجعة الاستراتيجية لإنفاق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق - قفز تمويل تطوير البنية التحتية إلى ١,٦٩٧ مليار دولار وهبط تمويل المخزون المكرر المخصص للطوارئ إلى ٢٦ مليون دولار^{٣٠}. المخصصات الحالية لقطاع النفط والغاز هي ١,٧٢ مليار دولار.

سنة ٢٠٠٤، قدرت سلطة الائتلاف المؤقتة انه ستكون هناك حاجة إلى ٨ مليارات دولار لتلبية حاجات إعادة إعمار قطاع النفط والغاز بصورة كافية^{٣١}. وأعلن الرسمىون الأميركيون باستمرار ان القصد من برنامج إعادة الإعمار هو تحريك جهود إعادة الإعمار. وكان من المفترض دائما ان المانحين الدوليين والصادرات العراقية سوف تقدم التمويل الإضافي الكافي للجهود المتبقية. الرسم ٢-١٠ يظهر الأموال التي خصصها صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لهذا القطاع.

ناتج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

هناك طريقتان على الأقل لقياس التقدم الحاصل في إعادة إعمار قطاع النفط والغاز كما ان أهداف الإنتاج في هذا القطاع متوفرة بكثرة. إحدى هذه الأساليب هو التركيز على القدرة الإنتاجية التي تقيس عدد الوحدات الحرارية التي تستطيع البلاد إنتاجها على أساس يومي. الجدول ٢-٣ يركز على أهداف القدرات الإنتاجية العراقية الحالية. هذه المعلومات الواردة من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GDR-PCO) تعطي تصورا حول كيفية تقدم القدرة الإنتاجية، لكنها لا تقدم صورة واضحة عن الإنتاج الحالي. يركز الجدول ٢-٤ على الإنتاج الفعلي وعلى الأهداف الأميركية لإعادة الإعمار مستخدما معلومات للقياس من السفارة

الأميركية في بغداد. فوفقاً للتقرير، كانت مشاريع النفط التي أعيد تأهيلها تبلغ حوالي ٧٥% من إنتاج النفط، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

الواقع غير المستغرب الذي كشفته هذه الجداول هو أن القدرة الإنتاجية قد تحسنت مع ارتفاع زخم جهود إعادة الإعمار. الهدف للوضع النهائية هو ثلاثة ملايين برميل في اليوم كقدرة إنتاجية، وهذا سوف يفوق معدل الإنتاج عما كان عليه قبل الحرب.

صحيح أن المشاريع الممولة أميركياً ذات تأثير إيجابي على إنتاج قطاع النفط والغاز، لكن لا يزال من الصعب بلوغ أهداف مستويات ما قبل الحرب التي وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. المشاكل الأمنية تأتي في طليعة أسباب القصور. فمعدل إنتاج النفط المتواصل يشكل من نقطة الخاصة للقلق لأن على النفط أن يكون المزود الأول لمحروقات محرك النمو الاقتصادي العراقي.

معدلات وأهداف إنتاج منتجات البترول

الجدول ٢-٣

الهدف	الحالي	هدف الحكومة العراقية (كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦)	المتبقي للتحقيق
القدرة الإنتاجية للنفط (MBPD)	٢,٥	٣,٠	٠,٥
صادرات النفط الخام (حالياً) ^(١) (MBPD)	١,٧	٢,٤	٠,٧
إنتاج الغاز الطبيعي (MSCFD) ^(ب)	٦٠٠	٨٠٠	٢٠٠
غاز البترول المسيل (LPG) الإنتاج (TPD) ^(ج)	١,٢٠٠	٣,٠٠٠	١,٨٠٠

^(١) يورد مكتب المشاريع والعقود في تاريخه لقطاع النفط والغاز ١,٧ مليون برميل في اليوم، لكن متوسط ربع السنة وفقاً للأرقام الواردة في تقرير "وضع العراق الأسبوعي" لوزارة الخارجية هي ١,١٦ مليون برميل في اليوم.

^(ب) MSCFD = مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

^(ج) TPD = أطنان في اليوم

المصدر: التاريخ القطاعي لقطاع النفط والغاز لـ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GDR-PCO)، الذي وصلنا في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

الحصيلة

تشكل صادرات النفط أكثر من ٩٥% من الدخل القومي العراقي. كانت ذروة ما بلغه إنتاج النفط في العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ عندما أنتجت البلاد ٣,٧ مليون برميل في اليوم. ان معظم بنيته التحتية وقدرته الإنتاجية لم تستعد تماما وضعها السابق إثر الأضرار التي أصابتها خلال حرب الخليج بين إيران والعراق^{٣٢}. كان العراق ينتج ٢,٥ مليون برميل في اليوم من سنة ١٩٩٩ ولغاية ٢٠٠١، وبلغ الإنتاج ٢,٥٨ مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣^{٣٣}. الهدف الحالي لوزارة النفط هو إنتاج ٢,٥ مليون برميل في اليوم من النفط، كما ان الهدف الاستهلاكي الأقصى لمنتجات البترول لكل واحدة من المصافي الأربع هو إمدادات تكفي لـ ١٥ يوما^{٣٤}. فكما يدل الرسم ٢-١١، تراوح إنتاج النفط الخام حول ٢,٠ مليون برميل في اليوم خلال معظم فترة التقرير هذه^{٣٥}.

الإنتاج الفعلي لقطاع النفط بالمقارنة مع أهداف إعادة الإعمار،

بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

الجدول ٢-٤

مقياس الوضعية النهائية	مستوى ما قبل الحرب (٢٠٠٣)	مستوى ما بعد الحرب (٢٠٠٣)	هدف الوضعية النهائية للولايات المتحدة	هدف الوضعية النهائية للحكومة العراقية (١٠ سنوات)	الوضع الحالي ^(٩)
القدرة الإنتاجية للنفط الخام ^(١) (MBPD)	٢,٦	٠,٦	٣,٠	٦,٠ (ب)	٢,٦
إنتاج النفط الخام (MBPD)	٢,٦	٠,٦	٢,٨	٦,٠	٢,١
المساهمة الأمريكية			١,٩		١,٥
النفط المصدر ^(١)	٢,٠	—	٢,٢	٥,٠	١,٦
استخدام الغاز الطبيعي (MSCFD) ^(ج)	٨٥٠	٢٠٠	٨٠٠	٥,٠٠٠	٦٠٠
المساهمة الأمريكية			٦٠٠		٤٠٠
إنتاج غاز البترول ^(د)	٥,٠٠٠	١,٢٠٠	٣,٠٠٠	٦,٠٠٠	١,٧٠٠
المسيل (TPD) ^(هـ)			١,٨٠٠		٥٠٠
المساهمة الأمريكية					

^(١) السفارة الأمريكية في بغداد تنشر أرقام عن القدرة تختلف عن أرقام مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GDR-PCO) ربما بسبب الفارق في التاريخ.

^(ب) ٦ ملايين برميل في اليوم هي أيضا هدف قدرة إنتاج النفط الخام الذي وضع في استراتيجية التنمية القومية العراقية، في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(٤) MSCFD = مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

(٥) المحروقات المكررة الأساسية المقاسة في كمية مترية (كما هي الحال هنا)، أو في أيام الإمداد. يركز النص على أيام الإمداد لأجل استخدام أرقام أكثر ثباتاً.

(٦) TPD = أطنان في اليوم.

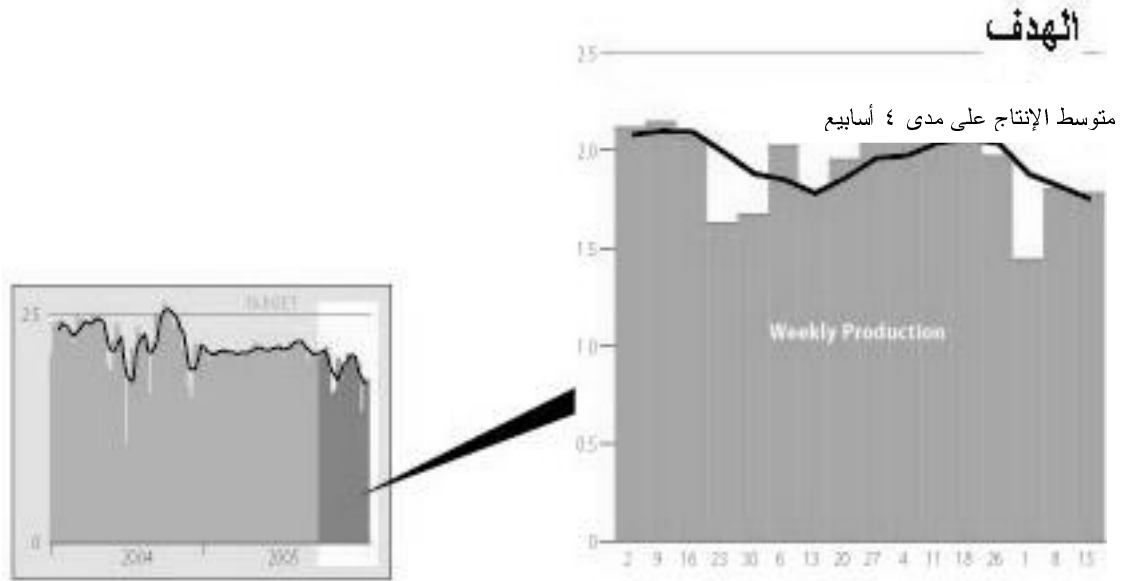
(٧) وفقاً لكبير مستشاري مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لدى وزارة النفط، ان منهجية تحديد المساهمة الأميركية في إجمالي مستويات الإنتاج كانت طرح إنتاج ما قبل الحرب (حوالي ٦٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم نسبت إلى جهود التجديد العراقية) من مستويات الإنتاج بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (٢,١ مليون برميل في اليوم)، فتكون النتيجة ما مجموعه ١,٥ مليون برميل في اليوم مساهمة أميركية.

المصدر: العرض الموجز للمعلومات الذي قدمته السفارة الأميركية في بغداد لوزارة الخارجية الأميركية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

أعاقَت مشاكل شتى صادرات النفط التي بقيت أدنى بكثير من المتوقع فهبطت إلى ١.١ مليون برميل في اليوم في كانون الأول/ديسمبر^{٣٦}. في أواخر كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥، مثلاً، دفعت التهديدات ضد مشغلي صهريج الزيت وعمال المصفاة في مصفاة بليجي العديد من هؤلاء إلى رفض العمل مما أدى في الواقع إلى إقفال المرفق. غير ان الأخبار الجيدة بالنسبة لصناعة تصدير النفط في العراق هي ان الأسعار المرتفعة مستمرة. فصادرات النفط سنة ٢٠٠٥ أنتجت حوالي ٢٣ مليار دولار - بدلاً من حوالي ١٧ مليار سنة ٢٠٠٤ كما يدل على ذلك الرسم ٢-١٢.

إنتاج النفط الخام

الرسم ٢-١١



تشرين الأول/أكتوبر تشرين الثاني/نوفمبر كانون الأول/ديسمبر كانون الثاني/يناير

٢٠٠٦

٢٠٠٥

صادرات النفط

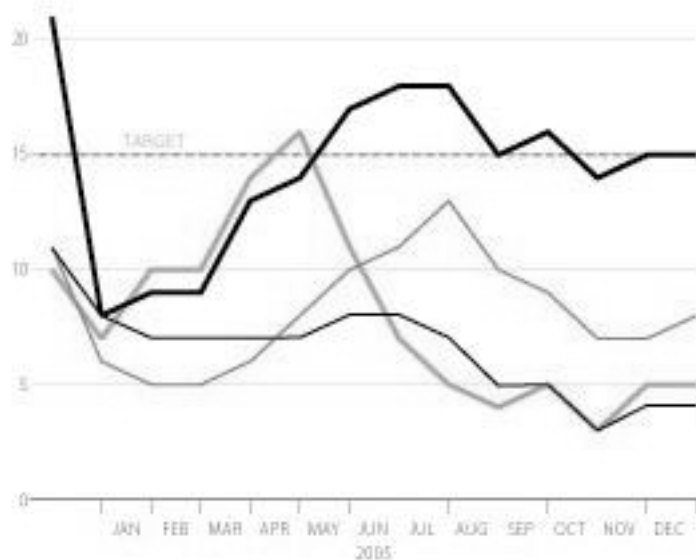
الرسم ٢-١٢



مستويات مخزون

المحروقات المكررة

الرسم ٢-١٣



لقد كان بلوغ الأهداف بالنسبة للمحروقات المكررة الضرورية جدا مشكلة أيضا. وحده غاز البترول المسيل (LPG) بلغ أهدافه؛ فالمازوت والغاز والبنزين بقيت أدنى من أهدافها^{٣٧}. يظهر الرسم ٢-١٣ مستويات المخزون بالنسبة للمحروقات المكررة في العراق. العديد من هذه الإمدادات يستورد إلى العراق ويكلف حوالي ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون دولار في الشهر^{٣٨} في حين تكافح الحكومة لتعزيز واستدامة تحسين الإنتاج ومستويات التصدير. وتتعرض إمدادات الوقود أيضا للضغط عندما يعجز العراق عن تسديد فواتير المصدرين في الوقت المناسب، الأمر الذي سوف يحصل كثيرا على الأرجح إذا لم يستعد الاقتصاد عافيته قريبا.

دعم الدولة المالي للوقود

أدى دعم الدولة المالي للوقود إلى إبقاء الأسعار متدنية بصورة غير طبيعية، مشجعا بالتالي الطلب غير المحدود والسوق السوداء لتهريب الوقود، فكان ان ساهم اجتماع هذين العاملين في خفض الإمدادات الضرورية جدا من الوقود المكررة. ان الدعم المالي المباشر وغير المباشر يكلف الاقتصاد العراقي ما يقدر بثمانى (٨) مليارات دولار في السنة حسب وزارة الطاقة الأميركية^{٣٩}. في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وافق صندوق النقد الدولي (IMF) على ترتيب تمويل احتياطي جاهز للعراق، بحيث يتم تزويد العراق بـ ٦٨٥ مليون دولار لدعم برنامج الاقتصاد العراقي خلال الأشهر الـ ١٥ القادمة^{٤٠}. أحد الأوجه الخطيرة لهذه الاتفاقية هو ان على الحكومة العراقية ان تخفض دعمها للوقود، والفوارق في الأسعار، والتهريب، والفساد^{٤١}. الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية لمعالجة هذه القضية منذ أواخر كانون الأول ٢٠٠٥ يجب ان تساعد في تخفيف القلق بالنسبة للطلب على الوقود، والتهريب، والفساد، لكن أعمال الشغب التي حصلت في كركوك إثر ذلك والاضطراب المؤقت الذي حصل في وزارة النفط، توحى بان القضية لم تحل بعد تماما.

بالنسبة لمعظم نواحي إعادة إعمار قطاع النفط والغاز فإنها لم تبلغ مستويات الأهداف منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ كما أن بعض الخبراء الصناعيين يتساءلون عما إذا كان القطاع قادرا على تحقيق ذلك بطريقة قابلة للاستدامة. مثلا، يقول تقرير صادر عن صناعة للسلع ان دولارات الاستثمارات لا يتم توزيعها إلا ببطء بالغ وللمشاريع الخطأ^{٤٢}. غير ان الاستفتاء على الدستور في تشرين الأول/أكتوبر وانتخابات كانون الأول/ديسمبر لحكومة عراقية جديدة تشير إلى ان العراق يتقدم باتجاه درجة أعلى من الترابط وبالتالي سيكون أكثر استعدادا لتنفيذ أولويات إعادة الإعمار.

التحديات

ثلاثة تحديات ارتبطت بالبداية البطيء للمشاريع وبمعدلات تمويل الإنفاق: الأمن والاستدامة والبنية التحتية المتدهورة.

الأمن

تأخذ التهديدات ضد البنية التحتية للنفط والغاز أشكالاً عدة بدءاً بالأعمال غير الشرعية للسالبين الفرديين ووصولاً إلى النشاطات المنظمة لعصابات الجريمة المعقدة. صحيح أن التهديدات الإجرامية كهذه تبقى هاجساً جدياً بالنسبة لسلامة وأمن البنية التحتية للنفط في العراق، لكن ما من تهديد أكثر إثارة للوهن والإحباط من هجمات المتمردين المتواصلة. وفقاً لإحدى الدراسات التي ذكرتها وزارة الطاقة الأميركية، كان هناك ما يقارب ٣٠٠ هجوم على البنية التحتية لقطاع الطاقة في العراق منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. لقد كلفت هذه الهجمات العراق مليارات الدولارات في إصلاح البنية التحتية وفي الدخل المفقود^٣ كما وفي تأخير وتيرة إعادة الإعمار.

شكلت هجمات المتمردين بوضوح عبئاً ثقيلاً على قطاع النفط والغاز في الشمال. فالهجمات شبه المتواصلة، مثلاً، على خط أنابيب العراق - تركيا قد خفضت كثيراً قدرة الخط على توليد دخل مستدام من طريق الصادرات. لقد تعرض العمال العراقيون أيضاً للهجمات، خاصة أولئك الذين يعملون في مواقع إعادة الإعمار. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مثلاً، هاجم المتمرّدون قافلة مؤلفة من حوالي ٦٠ عربة نقل للنفط من مرفق بايجي؛ وقالت التقارير أن ثلث العربات قد دمر أو أصبح غير صالح للخدمة.

وفقاً لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GDR-PCO)، تخدم الأهمية الاقتصادية المنسوبة لتنمية قطاع النفط والغاز "كنقطة تقصير محددة" كافية سوف تتطلب تطبيق إجراءات أمنية وقوات مسلحة دؤوبة لحماية البنية التحتية للنفط والغاز ضد مزيد من الهجمات. تقوم القوات المسلحة العراقية حالياً بمواجهة التهديدات من خلال مزيد من الأمن والنشاطات الميدانية تدعمها قوات التحالف^٤.

الاستدامة

لا تزال الاستدامة عاملاً هاماً في تفسير غياب التقدم الهام في إعادة إعمار قطاع النفط والغاز. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وجد تدقيق لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الاستدامة بين العمال العراقيين لا زالت المطلب الحيوي لنجاح إعادة الإعمار للقطاع. وقدرة التدقيق أنه ستكون هناك حاجة إلى حوالي ١٧٨ مليون دولار لاستدامة قطاع النفط والغاز سنة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. إن جهوزية العمال العراقيين لتشغيل وصيانة التكنولوجيا الحديثة في إنتاج وتكرير النفط لا يزال هماً في عملية إعادة الإعمار بقدر ما هو هماً ردع محاولات المتمردين تدمير المعدات.

لا تزال إعادة حقن النفط الخام تسبب الهواجس. يستخدم العراقيون هذه التقنية لأجل إعادة النفط الخام الزائد الذي يكون قد تم ضخه إلى باطن الأرض، وذلك على الأكثر بسبب غياب الخزانات الكافية وقدرة التصدير للتصرف بحجم النفط الخام الذي يجري ضخه في الوقت الحاضر. ومن المؤسف أن إعادة حقن النفط الخام تزيد من لزوجة النفط وتجعل استخراج النفط أصعب وأكثر كلفة. مشكلة اللزوجة حصلت في كركوك وقد تكون قد أصابت الحقول بأضرار بصورة دائمة^{٤٦}.

صحيح أن المنتجات التي ولدتها المشاريع الممولة أميركياً قد أمنت تحسناً هاماً في هذا القطاع غير أن مستويات إنتاج النفط لم تبلغ بعد المستويات الموضوعة، ويعود ذلك إلى حد غير قليل إلى قضايا الاستدامة المتعلقة بالتشغيل والصيانة وبتنمية القدرات. التشغيل والصيانة هاجس خاص بالنسبة للصادرات ومحطات الضخ في الجنوب. تعترف الوكالات الأميركية والرسميون بأهمية هذه القضية: فكل من مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ومكتب إدارة إعمار العراق يعملان على مبادرات لتخفيف المخاطر على استدامة المشاريع في عملية إعادة الإعمار.

قبل أكثر من سنة، انضم مكتب المشاريع والعقود إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وإلى الوكالات الأميركية الأخرى للبدء في العمل من أجل استدامة المرافق التي بنتها أميركا عبر عملية تدعى "تنمية القدرات" (CD). تنمية القدرات هي إحدى الأدوات الأساسية المستخدمة لنقل المعرفة والمهارات والكفاءات إلى العمال العراقيين في مختلف مرافق البنية التحتية. كنتيجة لذلك، ساعدت النشاطات الأميركية في تأمين ٣٠٠,٠٠٠ ساعة من التدريب والاختبار التشغيلي، والأكلاف، وقطع الغيار في قطاع النفط والغاز^{٤٧}.

النوعية المتدنية لمعدات البنية التحتية

في مرحلة ما قبل الحرب، لم يقدر المخططون الرسميون وخبراء الطاقة الأميركيون بما فيه الكفاية مدى تدهور حالة البنية التحتية للنفط في العراق كما سلطت الأضواء عليها شهادة أحد الرسميين في شركة كيلوغ، براون أند روت (KBR):

عندما بدأ مهندسونا العمل، وجدوا أن العديد من مرافق النفط كانت في حالة تامة من الخراب بسبب عقود من الإهمال كما وبسبب أعمال السلب والتخريب الأخيرة. العديد من الأنابيب في الجنوب تضررت خلال المعارك. رؤوس الآبار ربطت بالمتفجرات فتفجر بعضها مسببا أضرارا كبيرة ومولدا من جديد مخاطر كبيرة لعمالنا... وجدنا ان البنية التحتية للنفط العراقي كانت قديمة ومهملة وأحيانا كثيرة بحاجة ماسة إلى الإصلاح^{٤٨}.

ألفريد ف. نيفغن - مدير العمليات الرئيسي (COO)

في وحدة عمليات كيلوغ، براون أند روت التابعة

للحكومة - في شهادته أمام الكونغرس

كانت معظم البنية التحتية تتكون من تكنولوجيا قديمة لم تعد متوفرة الأمر الذي أجبر المقاولين على إصلاح كامل الهيكليات. لقد زادت أعمال السلب والتخريب بعد الحرب في خطورة سلامة البنية التحتية للقطاع. أعلنت التقييمات الحكومية بتاريخ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ ان اكثر من ٩٠٠ مليون دولار ستكون ضرورية لاستبدال معدات النفط المسروقة، وهذا يفترض بيئة إعادة إعمار سلمية^{٤٩}.

تنثير قدرة البيئة التحتية الحالية مشكلة إضافية بالنسبة لقطاع النفط والغاز. فغياب الطاقة الكافية لتخزين الوقود في العراق، مثلا، قد سببت حوادث إقفال وأدت إلى تأخير في المواعيد وإلى خسائر في الدخل وإلى استخدام العمال لتقنيات مؤذية مثل إعادة حقن النفط. ان تدهور حال الحقول هو أيضا مشكلة خاصة في حقول النفط في الجنوب التي تشكل حاليا الأكثرية الكبرى لإنتاج النفط في العراق لأن المتمردين قد استهدفوا بصورة متواصلة أنابيب النفط في الشمال.

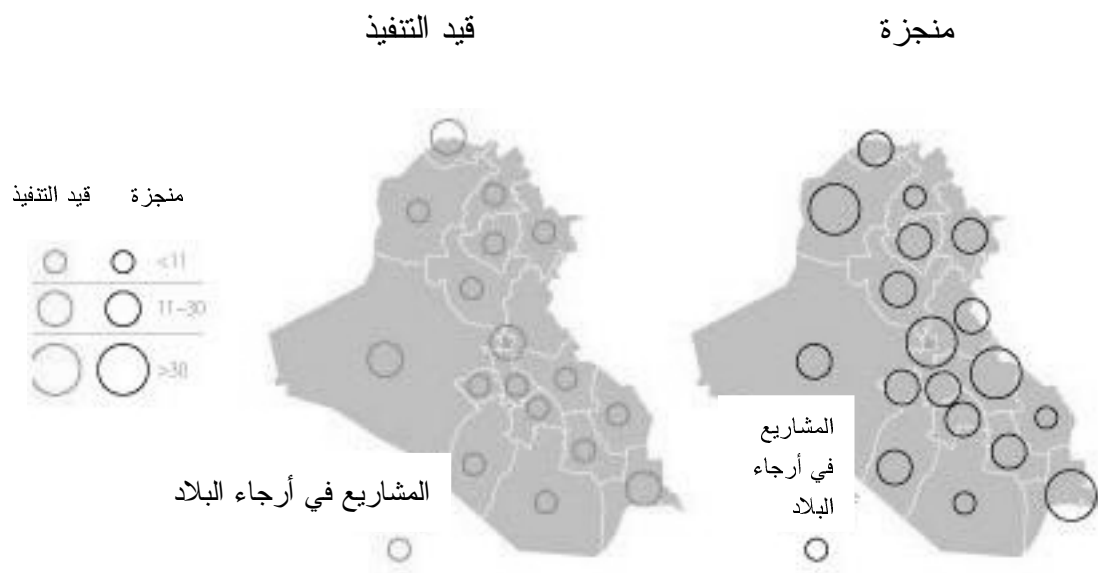
وضع قطاع المياه

يبحث هذا القسم مشاريع إعادة الإعمار الأميركية الرامية إلى زيادة إمكانية حصول المواطنين العراقيين على خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي. لقد ركزت جهود الولايات المتحدة في هذا القطاع، بوجه عام، على المشاريع الكبيرة الحجم، لكن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق يلاحظ اتجاهًا حديثًا نحو المشاريع الصغيرة التي سوف تثمر فوائد أسرع. خلال السنتين الأخيرتين، تم تحويل أكثر من نصف تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصص للمياه إلى قطاعات أخرى مما خفض مخصصات هذا القطاع من ٤,٣٣ مليار دولار إلى ٢,١٣ مليار حالياً. يظهر الرسم ٢-١٤ مواقع المشاريع التي أنجزت أو هي قيد التنفيذ في قطاع المياه.

مشاريع المياه حسب المحافظات

عددها بتاريخ الأول من كانون الأول/يناير ٢٠٠٦

الرسم ٢-١٤



النشاطات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في قطاع المياه

من أصل المشاريع المخططة لهذا القطاع، تم إنجاز ٦١% منها. لكن يبدو أن معدل إنجاز المشاريع قيد التنفيذ يتباطأ وأن ١٦% من المشاريع المخططة لم يباشر بها بعد. مشكلة المعدل المتباطئ للإنجاز في هذا القطاع يمكن التغلب عليها عن طريق المبادرة بسرعة إلى إطلاق المشاريع التي لم تبدأ بعد وعن طريق تسريع العمل في المشاريع التي هي قيد التنفيذ. يظهر الرسم ٢-١٥ وضع المشاريع في قطاع المياه.

خلال ربع السنة الماضي، أنفق ٢٩٥ مليون دولار في قطاع المياه، غير أن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق يتوقع ازدياد معدل الإنفاق بسرعة خلال الأشهر القادمة في الوقت الذي تتحول فيه المشاريع من مرحلة التصميم إلى مرحلة البناء^{٥٠}.

التمويل الأميركي بمبلغ ٢,١ مليار دولار في قطاع المياه قد مول في البداية مشاريع كبيرة الحجم. سنة ٢٠٠٣ وفي مطلع ٢٠٠٤، منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب المشاريع والعقود خمسة عقود تمثل أكثرية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الملزمة في هذا القطاع. ذهبت هذه العقود إلى عدد صغير من الشركات بما في ذلك العقد الذي منحه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى شركة بكتل (Bechtel) لأشغال في قطاعات متعددة في نيسان/إبريل ٢٠٠٣. في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تم منح شركة بكتل عقداً ثانياً متعدد القطاعات لإعادة الإعمار عن طريق مناقصة تنافسية. في آذار/مارس ٢٠٠٤، تم منح عقدين مختلفين من قبل مكتب المشاريع والعقود لإعادة إعمار قطاع المياه عن طريق مناقصة تنافسية. ذهب العقدان إلى اتحادي شركات، أحد الاتحادين كان بين شركتي واشنطن غروب إنترناشونال وبلاك أند فيتش والاتحاد الآخر كان بين شركتي فلوور (Fluor) وأميك (AMEC)^{٥١}.

خلال ربع السنة الماضي، واصلت الحكومة الأميركية التشديد على المشاريع الصغيرة الحجم السريعة الأثر. لقد مول برنامج مياه الشفة الصغير الحجم التابع لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج حوالي ١٥٠ مشروعاً في أرجاء العراق بمتوسط قيمة قدره ٢٧٠,٠٠٠ دولار لكل مشروع. استخدم البرنامج أكثر من ٤٠ مليون دولار من التمويل للتعاقد مباشرة مع شركات عراقية محلية^{٥٢}؛ ومولت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٢٩٦ مشروعاً صغير الحجم في قطاع المياه مع متوسط قيمة قدره ٤٧,٠٠٠ دولار؛ كما قامت مصادر التمويل من كل من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وبرنامج الإغاثة

الإنسانية وإعادة الإعمار للقائد (CHRRP)، إضافة إلى مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، بتلزيما قدرها ٥٦ مليون دولار و ٧٤ مليون دولار، على التوالي، لتنفيذ مشاريع في قطاع المياه^{٥٣}. يظهر الرسم ٢-١٦ وضع تمويل قطاع المياه.

وضع قطاع المياه

بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

الرسم ٢-١٥

وضع مشاريع المياه

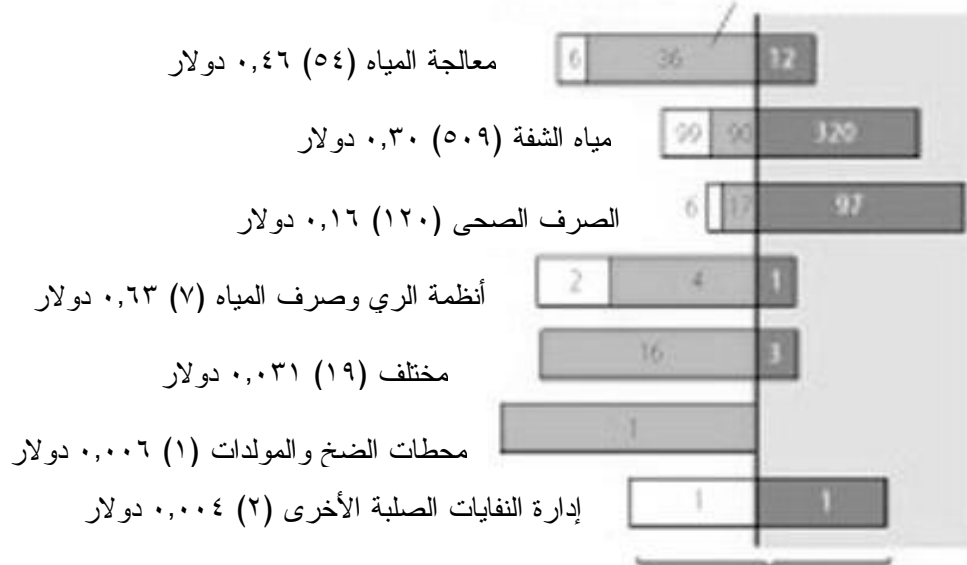


المشاريع المخططة (٧١٢)

١,٠٣ دولار

وضع المشاريع حسب القطاعات الثانوية

عدد المشاريع



تظهر الأعمدة كنسبة مئوية للقطاعات الثانوية

وضع أموال المياه

بمليارات الدولارات

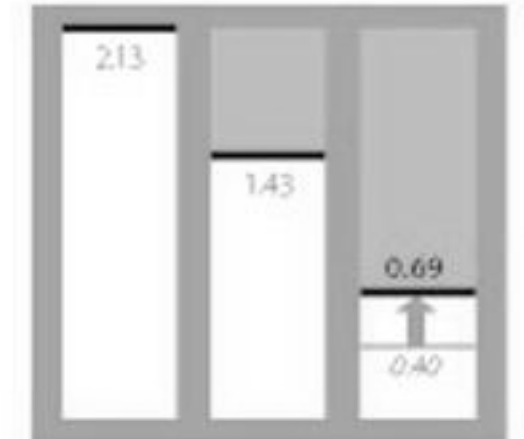
الرسم ٢-١٦

أنفقت حتى كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٦

حتى تشرين أول/

أكتوبر ٢٠٠٥ ملزمة مخصصة

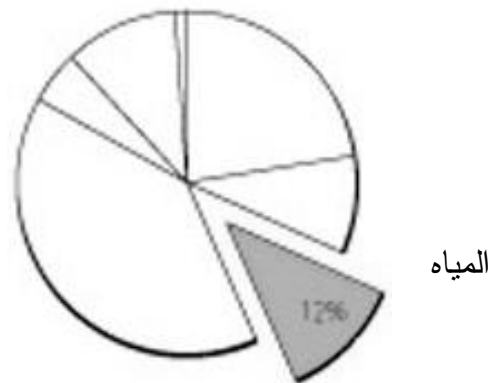


حصة المياه من أموال صندوق

إغاثة وإعادة إعمار العراق

النسبة المئوية من ١٨،٤٣٩ مليار دولار

الرسم ٢-١٧



مشاريع رئيسية أنجزت وقيد التنفيذ

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قام المفتش العام بزيارة إلى معمل أربيل لمعالجة المياه، وهو مشروع بدأ في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ وكان قد أنجز بنسبة ٧٥% بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. لقد تأثر المفتش العام بجودة العمل في الموقع لكنه كان قلقا بالنسبة لتجاوزات الكلفة التي حصلت بسبب تقصير مقاولي الباطن. كان مقدر للمشروع ان ينتهي في أواخر نيسان/إبريل ٢٠٠٦، لكن هجوما للمتمردين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على قافلة تضم ١٦ شاحنة قد يسبب بعض التأخير. يجري إعداد الخطط للتقيد بالجدول الزمني، كما تم استرداد ١٢ من الشاحنات المفقودة^{٥٤}. لقد سبق لموظفي مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان قاموا بعمليات تفتيش ميدانية في العديد من مشاريع المياه بما في ذلك تقييم محطتين لمعالجة المياه في بغداد وتوصلوا إلى استنتاجات متفاوتة. نتائج هذه الزيارات الميدانية مبينة في التقرير ربع السنوي لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق الصادر في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

لقد سبب ازدياد الأسعار وتأخر المواعيد، وفقا لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، تأجيل العديد من المشاريع في قطاع المياه. يتم في الوقت الحاضر إنجاز التصميم لتلك المشاريع كما من المرجح ان يتم تمويلها من جانب العراق أو من المانحين الدوليين في موعد لاحق^{٥٥}. ومع ان ٢٥ مشروعا قد تم إنجازها خلال ربع السنة هذا، فان المشاريع الأخرى قد حققت تقدما كبيرا خلال ربع السنة الماضي. لقد تم مؤخرا إنجاز مشروعات في "قناة المياه العذبة" (سويت ووتر قنال) وهي قناة من صنع الإنسان تجري إلى الغرب قليلا من البصرة. هذه القناة سوف تؤمن جودة المياه واعتماديتها لسنين عديدة^{٥٦}. ان أكثر من مليوني مقيم في منطقة البصرة يعتمدون على تلك القناة البالغ طولها حوالي ١٥٠ ميلا لإمدادهم بالمياه للتنظيف، والطهي، والاستحمام.

خلال ربع السنة الأخير، تقدم العمل في محطة الناصرية لمعالجة المياه من ٤٥% إلى ٥٥% من نسبة الإنجاز. يقدر ان هذا المشروع الذي بدأ في آب/أغسطس ٢٠٠٤، والذي سيستفيد منه ٥٥٠,٠٠٠ شخص، سوف ينتهي في حزيران/يونيو ٢٠٠٦^{٥٧}. تتواصل الجهود لتأمين الاستدامة في أعمال تجديد أول محطات ذات شأن لتصريف المياه الصحية في بغداد منذ ١٢ سنة، أي محطات الكرخ وشمال وجنوب الرستمية، التي أنجزت في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. هذه المحطات تخدم مجتمعة ٨٠% من بغداد^{٥٨}.

خفض التمويل الأصلي للقطاع إلى النصف

قدر البنك الدولي سنة ٢٠٠٣ ان ٦,٨ مليار دولار ستكون ضرورية لإعادة تأهيل القطاع على المديين القصير والمتوسط^{٥٩}. التمويل الأميركي أرسى قاعدة هامة لجهود إعادة الإعمار على المدى الطويل التي على العراق بذلها لرفع البنية التحتية لمياهه إلى مستوى المقاييس الحديثة^{٦٠}. طلبت سلطة الائتلاف المؤقتة أصلاً ٣,٧١ مليار دولار لإعادة إعمار قطاع المياه في العراق^{٦١}، وتجاوزت المخصصات الأميركية هذا الطلب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣: فقد خصص الكونغرس ٤,٣٣ مليار دولار عبر صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لقطاع المياه. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، خفضت مخصصات هذا القطاع إلى ٢,٣١ مليار دولار عندما تم تحويل التمويلات إلى الأمن، والنفط، والتنمية الاقتصادية^{٦٢}. واستمر تحويل أموال القطاع إلى القطاعات الأخرى فانخفضت الآن إلى ٢,١٣ مليار دولار. يظهر الرسم ٢-١٧ المستوى الحالي للتمويل في قطاع المياه، على أنه أقل من نصف المخصصات الأصلية^{٦٣}.

نتائج المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

رغم أن الولايات المتحدة لبت بنجاح أهداف سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بالنسبة لمشاريع الصرف الصحي، فإن منتجات مشاريع المياه قد كانت أقل بكثير من أهداف سنة ٢٠٠٣. فقد سبق لمكتب المحاسبة الحكومية (GAO) ان أصدر تقارير تشير إلى حاجة إلى مقاييس ومؤشرات أفضل للأداء في قطاع المياه للمساعدة في تقييم الجهود الأميركية لإعادة الإعمار^{٦٤}.

الجدول ٢-٥ يقارن وضع نتائج مشاريع المياه الحالية مع أهداف سلطة الائتلاف المؤقتة.

وجد تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المنشور في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ ان المشاريع التابعة للوكالة في قطاع المياه كانت في طريقها إلى تحقيق أهدافها المقصودة^{٦٥}. لكن، إذا كانت المشاريع الفردية تحقق نتائجها المقصودة، فإن التقصير الذي يكشفه هذا الجدول يمكن تفسيره من خلال المعدل المتدني لإنجاز المشاريع، وعلى مكتب إدارة إعادة الإعمار ان يدرس إمكانية الإسراع في إطلاق المشاريع.

النتائج الحالية لمشاريع المياه بالمقارنة مع أهداف سلطة الائتلاف المؤقتة

الجدول ٢-٥

مقاييس الإنتاج	مستوى ما قبل الحرب (٢٠٠٣)	الهدف الذي أعلنته سلطة الائتلاف (٢٠٠٣)	هدف الوضعية النهائية بعد التأجيلات ^{١٥}	الوضع الحالي بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠
المياه - الناس المتوفرة لديهم مياه الشفة	١٢,٩ مليون	٢٣,٤ مليون	١٢,٨٥ مليون	٨,٢٥ مليون ٢,٧٥ مليون مضافة*
الصرف الصحي - الناس المتوفر لديهم نظام للصرف الصحي	٦,٢ مليون	٢,٥ مليون ^{٦٦}	٥,٦ مليون	٥ ملايين ٤,٥ ملايين مضافة*
القدرة على معالجة المياه	٣ ملايين م/يوم	١٠ ملايين م/يوم ^{٦٧}	٢,٢٥ مليون م/يوم	١.١ مليون م/يوم

* تشمل المنتجات المجموع المضاف منذ الحرب وتضم تدفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والتمويلات الأخرى.

المصادر:

مستوى ما قبل الحرب: ورقة عمل وزارة الدفاع حول وضع العراق، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ إنجازات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في قطاع المياه، ٢٠٠٥.
الأهداف: الطلب الإضافي لسلطة الائتلاف المؤقتة للسنة المالية ٢٠٠٤ لإعادة تأهيل وإعادة إعمار العراق، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ تقييم الأمم المتحدة/البنك الدولي لحاجات العراق، ٢٠٠٣.
الوضع الحالي والوضعية النهائية: وزارة الخارجية تقدم إعادة الإعمار في العراق - عرض موجز للمعلومات من السفارة الأميركية في بغداد، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

الحصيلة

بين ١٩٩١ و ٢٠٠٣، تراجعت نسبة إمكانية الحصول على مياه الشفة في العراق. قبل ١٩٩١، كان لدى ٩٥% من العراقيين الحضريين و ٧٥% من العراقيين الريفيين مجال للوصول إلى المياه النظيفة، وفقاً لتقييم للحاجات قامت به الأمم المتحدة والبنك الدولي في سنة ٢٠٠٣، هبطت هذه الأرقام إلى ٦٠% في المناطق الحضرية وإلى ٥٠% في المناطق الريفية. وعرفت خدمات مرافق الصرف الصحي هبوطاً مماثلاً خلال الفترة ذاتها. قبل ١٩٩٥، بلغت نسبة خدمات الصرف الصحي ٧٥% بالنسبة للعراقيين الحضريين و ٤٠% بالنسبة للريفيين بحلول عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي حوالي ٨٠% من كان بغداد، لكن انقطاعات التيار سببت إقفالات وانسدادات خطيرة لدرجة أن مياه

المجاري الصحية فاضت في الشوارع. في المناطق الحضرية الأخرى، لم يحصل أكثر من ٩% من السكان على خدمات الصرف الصحي، كما أنه لا وجود للمجاري الصحية في المناطق الريفية العراقية. التراجع في قدرات المياه والصرف الصحي كان سببها إلى حد كبير معوقات الرأسمال البشري والمادي (الموظفين، والتجهيزات وقطع الغيار)^{٦٩}.

سنة ٢٠٠٣، تجنبت عملية حرية العراق إلى حد كبير مهاجمة معامل معالجة المياه ومياه الصرف الصحي لكن مرافق معالجة المياه كانت آنذاك تعمل بمعدل ٣٥% من طاقتها كما ان مرافق معالجة مياه الصرف كانت تعمل بمعدل ٢٥% من طاقتها، وفقا للوكالة الأميركية للتنمية الدولية^{٧٠}. كان للأضرار الكبيرة التي أصابت شبكة توزيع المياه تأثير كبير على الجماهير العراقية. فقد عانت شبكة مياه بغداد، بنوع خاص، من الغارات الشديدة التي أدت إلى القيام بربط إمدادات المياه بشكل غير شرعي^{٧١}. وقدر ان مشاكل المياه تؤثر على ١٢.٥ مليون إنسان في العراق^{٧٢}.

يشهد وضع قطاع المياه في العراق حاليا تحسنا، لكنه لا يزال في حال بائسة. أن ٣٢% فقط من العراقيين يمكنهم الوصول إلى مياه الشفة، كما أن ١٩% فقط يمكنهم الحصول على الصرف الصحي. كانت الأهداف الأصلية المقررة لهذا القطاع زيادة إمكانية الوصول إلى مياه الشفة إلى ٩٠% من السكان والوصول إلى الصرف الصحي إلى ١٥% من سكان المدن (٩،١٦ مليون إنسان).

يوجز الجدول ٢-٦ المعطيات حول إمكانية وصول العراقيين إلى المياه بالمقارنة مع الأهداف الأصلية التي أعلنتها سلطة الائتلاف المؤقتة.

التحديات

ثلاث قضايا رئيسية تواجه قطاع المياه: الاستدامة، الأمن وإدارة البرنامج.

النسبة المئوية لسكان العراق الذين يمكنهم الوصول إلى مياه الشفة

الجدول ٦-٢

مقاييس الفوائد	مستوى ما قبل الحرب (٢٠٠٣)	الهدف المعن من جانب سلطة الائتلاف (٢٠٠٣)	الوضعية النهائية بعد التأجيلات ^{٧٣}	الوضع الحالي بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠
الوصول إلى مياه الشفة	٥٠%	٩٠%	٤٩%	٣٢%
الوصول إلى الصرف الصحي	٢٤%	١٥%	٢٢%	١٩%
	(من إجمالي البلاد)	(من سكان المدن)		

المصادر:

مستوى ما قبل الحرب: ورقة عمل وزارة الدفاع حول وضع العراق، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.
 الأهداف: الطلب الإضافي لسلطة الائتلاف المؤقتة للسنة المالية ٢٠٠٤ لإعادة تأهيل وإعادة إعمار العراق، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
 الوضع الحالي والوضعية النهائية: تقدم إعادة الإعمار في العراق - وزارة الخارجية - عرض موجز للمعلومات من قبل السفارة الأميركية في بغداد، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

الاستدامة

لا يزال مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق يساوره القلق بالنسبة لاستدامة مشاريع قطاع المياه. يؤكد تقرير صدر حديثاً عن مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) على هذه المشكلة. فمن أصل ٢٠٠ مليون دولار من المشاريع المنجزة في قطاع المياه التي راجعها مكتب المحاسبة الحكومية، كان أكثر من الربع غير شغال على الإطلاق أو كان يعمل بطاقة أدنى مما هو متوقع. لقد ذكرت أسباب عدة لهذا التقصير من ضمنها سرقة التجهيزات الأساسية، وإمدادات التيار التي لا يعول عليها، وقطع الغيار والمواد الكيميائية غير الكافية والنقص في العدد الكافي من الموظفين العراقيين لدعم المشاريع^{٧٤}.

في آذار/مارس ٢٠٠٥، خصصت للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ٢٥ مليون دولار لدعم التشغيل والصيانة واللوجستيات لمدة سنة^{٧٥}. استخدمت الوكالة هذا المبلغ لتطبيق مشاريع التعزيز المؤسسي لقطاع المياه، الأمر الذي أمن تقديم الإرشادات في الموقع لأكثر من ١٠٠٠ عامل عراقي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، قدم مكتب المشاريع والعقود عشرة ملايين دولار لمقاوم رئيسي لأجل تنفيذ مبادرة تدريب مدتها ١٢ شهراً لتنمية القدرات^{٧٦}. العامل الرئيسي في الاستدامة وفي تنمية القدرات يعرف في منطقة عمل مكتب المشاريع والعقود

على أنه "تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لأجل دعم المجتمع في تطويره لاقتصاد، وحكومة، وبنية تحتية أكثر أماناً واستدامة"^{٧٧}. وبدأ مكتب المشاريع والعقود أيضاً استخدام جدول مصفوف رسمي للمخاطر بغية تقييم المخاطر الكامنة/المحتملة لقصور المشاريع الاستراتيجية والعالية الكلفة بعد تسليمها إلى العراقيين^{٧٨}. لم يقيم مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أيضاً بإعادة النظر في خطته لتنمية القدرات لسنة ٢٠٠٤ ليعاينها عما قريب. الغاية الرئيسية من الخطة هي إرساء الأدوار والمسؤوليات الأساسية الخاصة بالاستدامة بالنسبة لجميع الوكالات العاملة في العراق. وسوف تعين الخطة أيضاً آليات للتنسيق والتقييم^{٧٩}.

قبل مدة قصيرة، وضعت وزارة الخارجية جانبا ١١٠ ملايين دولار للاستدامة في قطاع المياه^{٨٠}. وعلى الرغم من زيادة التمويل خلال أرباع السنة القليلة الأخيرة، يقدر تدقيق لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان استدامة القطاع سوف تكلف ٢٣٥ مليون دولار للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧^{٨١}.

الأمن

الهواجس الأمنية المستوطنة في جميع القطاعات كان لها أثر كبير على قطاع المياه. خلال ربع السنة الأخير، تعرض خط رئيسي لتوزيع المياه في بغداد إلى عملية تخريب تاركا أكثر من مليوني مقيم دون مياه الشفة وفقا للمصادر الحكومية. بعدها بشهر، أدى هجوم بمدافع الهاون إلى الإقفال المؤقت لأحد معامل تنقية المياه الرئيسية. أثر الإقفال على أكثر من ثلاثة ملايين عراقي فكان ان أدى هذا الحادث والحادث الذي سبقه إلى تظاهرات في بغداد. ثمة مشاريع كاملة أو مكونات مشاريع يجب إلغاؤها للتغلب على التكاليف الأمنية المتزايدة. أما المشاريع التي لا تلغى فانها تتعرض أحيانا كثيرة إلى تأخير كبير. فقد توقف العمل، مثلا، في مشروع لإصلاح المجاري الصحية، لمدة تزيد عن ١٠٠ يوم بسبب الهواجس الأمنية. وتلآخر لمحطة تكرير في مشروع آخر لمعمل للمياه الآسنة لمدة شهرين في مطلع سنة ٢٠٠٥ لأن تهديدات المتمردين أبعدت المقاولين المدنيين^{٨٢}.

إدارة البرنامج

كان لمسائل إدارة البرامج أيضا تأثير على فعالية الجهود الأميركية في قطاع المياه. كانت التقديرات الأصلية لسلطة الائتلاف المؤقتة تفترض أن ظروف التشغيل سوف تكون أكثر سهولة. وجد مكتب المشاريع والعقود، بوجه عام، ان هذه التقديرات كانت أدنى من

التكاليف الفعلية بنسبة ٢٥ إلى ٥٠%^{٨٣}. ان تحويلات التمويلات من قطاع لآخر أدت إلى مخصصات من الولايات المتحدة أقل بكثير، كما أن التكاليف التي قدرت بأقل مما هي، وتأخر التمويل أصبحت قضايا كبيرة جدا بالنسبة لهذا القطاع. تحديات الإدارة لم تتوقف عند هذا الحد: فقد سبب تحديد شروط العقود بشكلها النهائي والتنفيذ الفعلي للمشاريع مشكلة. سنة ٢٠٠٥، ذكر موظف رسمي كبير في مكتب المحاسبة الحكومية ان "الوكالات الأميركية والمسؤولين لدى المقاول ذكروا منذ البدء صعوبات في تحديد نطاق المشاريع، والجدول الزمني، والكلفة، إضافة إلى قلقهم بالنسبة لتنفيذ المشاريع، والعرقلة المتزايدة لتقدم المشاريع ما أدى إلى ازدياد تكاليف البرامج"^{٨٤}.

القطاعات الأخرى

يوزع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المتبقية على أربع فئات:

- الأمن والعدل
- النقل والاتصالات
- المرافق والخدمات
- إدارة إعادة الإعمار

ملخص المعلومات حول هذه القطاعات معطى أدناه، وسوف تظهر معلومات أكثر تفصيلاً وأكثر حداثة حول هذه القطاعات في التقرير ربع السنوي القادم لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

الأمن والعدل

تهدف النشاطات في قطاع الأمن والعدل بالدرجة الأولى إلى زيادة سلامة وأمن الشعب العراقي بما في ذلك الأمن القومي وحفظ الأمن الداخلي. تشمل مراجعة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لهذا القطاع مشاريع صنفتها وزارة الدفاع في فئة الأمن والعدل، ومشاريع صنفتها وزارة الخارجية في فئة الأمن وفرض تطبيق القانون؛ وفئة العدل، والسلامة العامة والمجتمع المدني؛ أو فئة المشاريع الديمقراطية. لا تحاول مراجعة هذا القطاع الحصول على التكاليف الأمنية غير المباشرة التي يمكن إدخالها كجزء من العقود في القطاعات الأخرى. الجدولان ٧-٢ و ٨-٢ يقدمان نظرة عامة عن قطاع الأمن والعدل.

وضع أموال قطاع الأمن والعدل بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

(بالمليارات)

الجدول ٧-٢

الأنفقت	التزمت	خصصت	
٤,٧٧ دولار	٥,٨٩ دولار	٦,٢٧ دولار	الأمن والعدل

وضع المشاريع في قطاع الأمن والعدل بتاريخ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

الجدول ٨-٢

القطاع الثانوي	إجمالي كلفة المشروع	لم تبدأ	قيد التنفيذ	منجزة
(بالمليارات)				
مرافق عسكرية	٠,٩٤٨٢ دولار	٣٦	٦٠	٧٣
نشاطات بناء الديمقراطية	٠,٦٦٥١ دولار	٢٤	٦٢٧	٦٨٨٥
مرافق الشرطة/التدريب	٠,٣١٧٠ دولار	٣٥	٩٠	٢٨٧
سجون/محاكم	٠,٢٠٨٧ دولار	٥	١٦	١٩
فرض أمن الحدود	٠,١٣٢٢ دولار	٢٧	١٠٠	١٣٦
مرافق إطفاء الحرائق	٠,٠٣٢٠ دولار	٠	٢٨	٦٢
نقاط الدخول إلى البلاد	٠,٠٢٥٥ دولار	١	٤	٨
حماية الشهود	٠,٠١٤١ دولار	٣	٢	٠
تحقيقات بخصوص الجرائم ضد الإنسانية	٠,٠٠٣٨ دولار	٣	٠	٢٩
المجموع	٢,٣٥ دولار	١٣٤	٩٢٧	٧,٤٩٩

النقل والاتصالات

ترمي النشاطات في قطاع النقل والاتصالات، بوجه عام، إلى ربط الشعب العراقي والمدن العراقية ببعضهم البعض. يشمل هذا القطاع المشاريع التي تصنفها وزارة الدفاع في فئة النقل والاتصالات والمشاريع التي تصنفها وزارة الخارجية في فئة إما الطرق والجسور ومشاريع الإنشاء أو مشاريع النقل والاتصالات. الجدولان ٩-٢ و ١٠-٢ يقدمان نظرة عامة عن قطاع النقل والاتصالات.

المرافق والخدمات

يستخدم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تحاليل قطاع المرافق والخدمات لاحتساب جميع نشاطات الإنشاء الأخرى الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢. يشمل هذا القطاع مشاريع صنفها وزارة الدفاع في فئة المباني، والصحة، والتعليم، ومشاريع صنفها وزارة الخارجية في فئة العناية بالصحة، والتعليم، واللاجئين، وحقوق الإنسان، والحكم؛ أو في تنمية القطاع الخاص. الجدولان ١١-٢ و ١٢-٢ يقدمان نظرة عامة عن قطاع المرافق والخدمات.

إدارة إعادة الإعمار

يشمل قطاع إدارة إعادة الإعمار الأموال المخصصة لإدارة وتنظيم مشروع إعادة الإعمار. وهو لا يحاول تحديد النفقات العامة للمشاريع الفردية.

وضع المشاريع في قطاع النقل والاتصالات بتاريخ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

الجدول ٩-٢

القطاع الثانوي	إجمالي كلفة المشروع (بالمليارات)	لم تبدأ	قيد التنفيذ	منجزة
الاتصالات	١,٣٨٦ دولار	٠	٥	٥
الطرق والجسور	٠,٠٨٣٢ دولار	٢١	٣٨	٢٧٦
الطرق السريعة	٠,٠٤٣٤ دولار	٠	٣	٠
محطات سكك الحديد	٠,٠٣٧١ دولار	٣	١٧	٧٩
المطارات	٠,٠٣٦٥ دولار	٤	٧	٥
المرافئ	٠,٠٢٥٦ دولار	٣	٤	١٧
إنشاء وإصلاح المباني العامة	٠,٠٠٥٢ دولار	٠	١٩	١,٣٨٢
مرافق مختلفة	٠,٠٠٣٦ دولار	٠	٠	١
المرافق البريدية	٠,٠٠١٦	٠	١	٢٣
المجموع	٠,٣٧ دولار	٣١	٩٤	١,٧٨٨

وضع الأموال في قطاع النقل والاتصالات بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
(بالمليارات)

الجدول ١٠-٢

خصصت	التزمت	أنفقت
٠,٨٤ دولار	٠,٦٦ دولار	٠,٣٧ دولار

النقل والاتصالات

وضع المشاريع في قطاع المرافق والخدمات بتاريخ الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
الجدول ١٢-٢

القطاع الثانوي	إجمالي كلفة المشروع (بالمليارات)	لم تبدأ	قيد التنفيذ	منجزة
التدريب المهني	٠,١٣١٣ دولار	١	٢	١
مراكز الرعاية الصحية الأولية للعيادات	٠,١٠١٧ دولار	١	١٤١	١
مستشفيات	٠,٠٩٣٣ دولار	٣	١٧	٥
مدارس	٠,٠٦٠٧ دولار	٢	١٥	٧٨٤
إصلاحات لإقامة أساس السوق	٠,٠٦٠٠ دولار	٠	١	٠
مستشفى الأطفال في البصرة	٠,٠٤١١ دولار	٠	١	٠
الزراعة	٠,٠٣٦٦ دولار	٢	٨٠	١٥٥
الإصلاحات المؤسسية	٠,٠٣١٨ دولار	٠	٠	١
المباني العامة	٠,٠٢١٤ دولار	٢	٠	٤
التعليم	٠,٠٢١٤ دولار	٠	٨٩	٨٩٧
الهجرة ومساعدة اللاجئين	٠,٠١٧٤ دولار	٠	٨٤	١٤٠
التدريب على المهارات في الأعمال	٠,٠١٢١ دولار	٠	١	٠
البرامج المدنية	٠,٠١٠٣ دولار	٠	٦	٤٤٧
مرافق مختلفة	٠,٠٠٨٦ دولار	٠	١	٠
شراء تجهيزات العناية بالصحة	٠,٠٠٢٠ دولار	٠	٤١	٥٩٥
تحسينات المستشفيات والعيادات في أرجاء البلاد	٠,٠٠٠١ دولار	٠	١	٣
المجموع	٠,٦٥ دولار	١١	٤٨٠	٣,٠٣٣

وضع الأموال في قطاع المرافق والخدمات بتاريخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦
(بالمليارات)

الجدول ٢-١٣

خصص	التزمت	أنفقت
المرافق والخدمات	٢,٧٢ دولار	١,٧٥ دولار

مصادر واستخدامات الأموال

مطلوب من مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقديم تقارير حول الإشراف والمحاسبة بالنسبة للأموال التي تتفق في إغاثة وإعادة إعمار العراق وفقا لما هو منصوص في القانون 106-108 كما تم تعديله. ثلاثة مصادر تمويل أولية تدعم نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار: الأموال التي خصصتها الولايات المتحدة، والأموال العراقية، وأموال المانحين.

لغاية هذا التاريخ، بلغ إجمالي الأموال الأميركية المخصصة أكثر من ٣٠ مليار دولار، تضم:

- تمويل إعادة الإعمار والإغاثة المرخصة في نيسان/إبريل ٢٠٠٣ (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١).
- تمويل إعادة الإعمار والإغاثة المرخصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢).
- تمويل جهود المساعدات الإنسانية الملحة وإعادة الإعمار المرخصة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.
- التمويل المرخص في أيار/مايو ٢٠٠٥ لدعم وزارة الدفاع العراقية وقوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية.

شكلت الأموال العراقية، والتي تضم الأموال المجمدة والأموال المصادرة وأموال صندوق تنمية العراق، مصدرا هاما بالنسبة لجهود إعادة الإعمار، وعلى الأخص، خلال ولاية سلطة الائتلاف المؤقتة. بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بلغ إجمالي هذه الأموال ٣٩,٩ مليار دولار:

- بلغت الأموال المجمدة ١,٧٢ مليار دولار.
- بلغ مجموع الأموال المصادرة، بما في ذلك المبالغ النقدية والممتلكات المصادرة أقل بقليل من مليار دولار.

- صندوق تنمية العراق الذي سحب في البداية من عائدات النفط وبرنامج النفط مقابل الغذاء، ومن الأموال المسترجعة إلى الوطن، شكل ٩٣% من إجمالي الأموال العراقية.

بلغت أموال المانحين والمساعدات الإنسانية ١٧,٨ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٥. حوالي ٧٨% أو ١٣,٩ مليار دولار من هذا المجموع جاءت من مانحين تعهدوا بدعم ثنائي من القروض والمنح لإعادة إعمار العراق، غير أن معظم الأموال التي تعهد المانحون بتقديمها لا تزال تنتظر التسليم.

لنظرة مفصلة حول مصادر واستخدامات أموال إعادة إعمار العراق، أنظر الملحق ج، د، هـ، و.

تحديث العقود

التشريعات التي توفر التفويضات اللازمة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تتطلب إصدار التقارير عن معطيات العقود المتعلقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. ليس هناك في الوقت الحاضر نظام معلومات فردي للحكومة الأميركية يغطي المشاريع الشاملة أو العقود والمعلومات المالية. لمعالجة هذا النقص، صمم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وبنى نظام معلومات إعادة إعمار العراق التابع للمفتش العام (SIRIS) كمستودع لجميع المشاريع والعقود والمعطيات المالية حول إعادة إعمار العراق. ليس المقصود من النظام هذا (SIRIS) أن يكون نظام إدارة مالية، أو إدارة عقود أو إدارة مشروع. وليس نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام نظام يقوم على الصفقات، بل هو "مستودع" لمعطيات إعادة إعمار العراق الواردة من جميع المنظمات المرخصة لإلزام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يخزن نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام معطيات المشاريع التي تقدمها كل وكالة تنفيذية، وكذلك أعمال التعاقد أما من المستندات المسوكة إلكترونياً أو من المعطيات اليدوية الداخلة عن طريق استخدام نسخ ووثائق العقود نفسها.

منذ التقرير ربع السنوي الأخير المقدم إلى الكونغرس، تلقى نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام ٣٦١ عملية تعاقد جديدة من موظفي العقود في القيادة المشتركة للعقود في العراق ألزمت أكثر من ١١٩ مليون دولار. تشمل أعمال العقود هذه تعديلات على العقود القائمة كما وأوامر مهمات جديدة صادرة وعقود ممنوحة. وتم إصدار أكثر من ١٨ مليون دولار من التزامات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في ٢٩ عملية عقود. كانت أكثرية أعمال التعاقد ممولة من قبل صندوق قوات الأمن العراقية: تم منح ١٩٩ عملاً تعاقدياً عن طريق استخدام هذا النوع من التمويل، وملزمة حوالي ٥٥ مليون دولار. علاوة على ذلك، تلقى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٩١ تعديلاً على عقود منحت سابقاً، الأمر الذي زاد إجمالي مبالغ الالتزامات بحدود ٤٣ مليون دولار تقريباً.

لغاية هذا التاريخ، تلقى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ٣,٦٧٣ عملية تعاقد أدت إلى التزامات تبلغ ١٢,٧ مليار دولار. من أصل هذه العمليات، تم تمويل ١,٦٠٣ عملية

من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بقيمة إجمالية تزيد عن ٧,٨ مليار دولار. إن أكثر من ٥,٢ مليار دولار من هذا المجموع قد التزم بها.

للحصول على قائمة كاملة لجميع عمليات التعاقد التي تلقاها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لتاريخه، أنظر الملحق ط.

القسم ٣

الإشراف العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

تحديث القوانين

القوانين

المقاولون في ساحة القتال

أوامر توجيهات السياسة المتبعة

تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

منتجات التدقيق الأخير

مسودات التقارير الصادرة

التدقيقات الجارية

التدقيقات المخططة

وضع توصيات تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق

عمليات التفتيش التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق

المقاربة

التخطيط

النتائج

مقاربة برنامج تقييم المشاريع في المواقع

تقييمات المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمشاريع

برنامج مسح المشاريع على الأرض

برنامج المسح الجوي للمشاريع

تحليل مجموعة الصور لدى المفتش العام

التحقيقات التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق

إنجازات مكتب المفتش: توقيفات متعددة

مصادرات واحتجازات

الممول الإجرامية

الشركاء الآخرين للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

خط الاتصال الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

إصدار تقارير الربع الأخير من السنة

القضايا الجديدة

القضايا المغلقة

القضايا المحولة/المنقولة

مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الدروس المكتسبة

تقرير الرأسمال البشري

مبادرة الدروس المكتسبة من العقود والمشتريات

مبادرة إدارة البرامج والمشاريع

قصة إعادة إعمار العراق

موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الإنترنت

برامج الولايات المتحدة لمساعدة مؤسسات مكافحة الفساد في العراق

تحديث القوانين

قانون المفتش العام لسنة ١٩٧٨ [القسم ٤ (أ) (٢)]، الذي يطبق على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) يفرض على المفتش العام:

مراجعة التشريعات والقوانين النظامية القائمة والمقترحة المتعلقة ببرامج وعمليات مكتبه وتقديم توصيات في تقارير نصف سنوية... تتعلق بتأثير تلك التشريعات أو القوانين النظامية على الاقتصاد وعلى فعالية إدارة البرامج والعمليات التي تديرها أو تمويلها تلك المؤسسات أو منع واكتشاف الاحتيال وإساءة الاستخدام في تلك البرامج والعمليات.

الملحقان أ و ب يحيلان القارئ إلى صفحات ومحتوى هذا التقرير ذات الصلة بهذه المتطلبات المعينة في التقارير.

القوانين

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اتخذ الكونغرس التاسع بعد المئة (١٠٩) إجراءات جديرين بالذكر أنرا على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق:

- أقر الكونغرس تعديلا على القانون الذي يمدد فترة تفويض المفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- أعرب الكونغرس في تقرير مؤتمري عن رغبته بأن يكون للمفتش العام صلاحية على برامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بصرف النظر عن مصدر الأموال.

القوانين المتعلقة بالمخصصات للعمليات الخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦ [H.R. 3057]، التي سنت كالقانون العام 109-102 (P.L.) تحتوي على شرط لتعديل القانون الذي استند إليه التفويض للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (القانون العام 108-106 كما تم تعديله)، ومددت فترة إشراف المفتش العام على إعادة إعمار العراق. هذا الشرط يعدل انتهاء مهمة المفتش العام. هذا الانتهاء يستند الآن إلى نفقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) بدلا من التزامات هذا الصندوق. الأموال الملزمة تدعم العقد القانوني والملزم لتأمين السلع والخدمات. الأموال المنفقة تدفع للسلع أو الخدمات التي تم تسليمها بصورة مرضية.

لغة الإنهاء، كما تم تعديلها، تقول:

الإنهاء- تنتهي مهمة مكتب المفتش العام بعد انقضاء ١٠ أشهر بعد التاريخ الذي تحدده وزيرة الخارجية ووزير الدفاع، والذي يكون فيه ٨٠% من الأموال المخصصة أو المتوفرة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بموجب الفصل ٢ العنوان II من هذا القانون، قد أنفقت.

القانون العام 106-108، القسم 3001 (o)، كما تم تعديله.

قبل إصدار هذا الشرط كقانون، كان تفويض المفتش العام سوف يبقى عاملاً لغاية ١٠ أشهر بعد أن يكون قد تم إلزام ٨٠% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. فبدون هذا التعديل، كان بلوغ سقف الـ ٨٠% سيتم في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وكان سينتج عنه على الأرجح انتهاء مهمة المفتش العام في آب/أغسطس ٢٠٠٦. ولما كان قسم كبير من إنفاق صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لا يزال بحاجة للإنفاق، فإن ذلك يعني أن إنهاء مهمة المفتش العام كانت ستكون سابقة لأوانها. إن تعديل التشريع هذا قد مدد فعلياً مهمة المفتش العام على الأرجح للسنة المالية ٢٠٠٧.

التشريع الموافق عليه المتعلق بمخصصات التمويل للعمليات الخارجية لم يشمل أموالاً إضافية لفترة الإشراف الممددة، كما كان مقترحاً في نسخة مجلس الشيوخ. كان النقاش حول اتفاقية المؤتمر لمجلس النواب ومجلس الشيوخ يتضمن في البيان الصادر عن مدراء تقرير المؤتمر الذي رافق قانون المخصصات للعمليات الخارجية^١:

تشمل اتفاقية المؤتمر شرطاً شبيهاً بالشرط المقدم من مجلس الشيوخ الذي يعالج سلطات وتمويل مكتب المفتش العام، والمعدل لأجل تمديد فترة إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق دون تزويده بأموال إضافية كما جاء في اقتراح مجلس الشيوخ.

يدرك المؤتمرين أن لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أموالاً كافية للقيام بنشاطاته خلال السنة المالية ٢٠٠٦، وهم يتوقعون أن أية أموال إضافية قد تكون ضرورية للمفتش العام لإكمال عمله خلال السنة المالية ٢٠٠٧ سوف تضاف إلى طلب موازنة السنة المالية ٢٠٠٧ لكي ينظر بأمرها خلال عملية مخصصات السنة المالية ٢٠٠٧.

لقد عرض مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق اقتراح موازنة للسنة المالية ٢٠٠٧ على مكتب الإدارة والموازنة الأميركي (OMB).

يحتوي تقرير مدراء المؤتمر أيضا على لغة لمعالجة الالتباس القانوني الناشئ عن إعادة تسمية المفتش العام التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA-IG)، على أنه المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) سنة ٢٠٠٤:

يؤيد المؤتمر الإشراف على الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق ويؤيدون بالتالي عمل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR). ويعتزم المتشاورون أن تبقى برامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة التي كانت تحت إشراف المفتش العام التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA-IG) ضمن صلاحيات خلفه، مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

لغة تقرير المؤتمر هذا تؤيد العمل المستمر لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في مسائل تخص الإشراف على جميع برامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة بصرف النظر عن مصادر الأموال المستخدمة.

المقاتلون في ساحة القتال

مشروع القانون في مجلس النواب الذي كان سيضع بعض المطالب بالنسبة للمقاتلين في ساحة القتال، وعلى الأخص أولئك الذين ليسوا برفقة قوة عسكرية – لم يحظ بالفوز بتأييد مجلس الشيوخ. ففي مطلع سنة ٢٠٠٥، أصدر وزير الدفاع قوانين نظامية تعالج قضية المقاتلين في ساحة القتال. غير أن القوانين التي أصدرتها وزارة الدفاع طبقت فقط على المقاتلين الذي يرافقون قوة عسكرية.

أعلن المندوبون في مؤتمر مجلسي النواب والشيوخ حول مشروع القانون هذا أنه من المهم بالنسبة لوزارة الدفاع أن تعالج القضايا التي يثيرها حضور المقاتلين في ساحة القتال الذين لا يرافقون قوة عسكرية. هؤلاء يضمون المقاتلين ومقاولي الباطن، من أية درجة كانت، والعاملين بموجب عقود مع أي وكالة فدرالية حكومية، إذا كان العمل الذي يؤديونه على صلة:

- بالأمن الخاص
- بإعادة الإعمار
- بالمساعدات الإنسانية
- بحفظ السلام
- بالنشاطات الأخرى في منطقة العمليات العسكرية أو حيث هناك مخاطر نيران معادية.

وفقا لذلك، أوصى المؤتمر وزير الدفاع بإعادة النظر في السياسة المتعلقة بالموضوع وفي التوجيهات والتعليمات الصادرة بموجب القسم 1205 من قانون رونالد دبليو ريغان للتفويض الدفاعي (Defence Authorization Act) للسنة المالية ٢٠٠٥ (P.L. 108-375).

كان على الإرشاد التوجيهي المعاد النظر فيه أن يعالج، على الأقل، هذه القضايا:

- اتخاذ الإجراءات للتأكد من أن القضايا الأمنية التي يثيرها المقاولون الذي لا يرافقون القوة العسكرية تعالج من خلال تخطيط متكامل على يد القادة القتاليين.
- الإجراءات للتأكد من شفافية ومحاسبة موظفي المقاولين الذين لا يرافقون القوة (بما في ذلك احتساب المواطنين الأميركيين والمواطنين المحليين ومواطني الدول الثالثة).
- الإجراءات للتأكد من الإبلاغ عن التهديدات ضد المقاولين الذين لا يرافقون القوة العسكرية.
- الإجراءات التي تعالج حماية القوة العسكرية ومسائل إصدار أدونات حمل السلاح للمقاولين الذين لا يرافقون القوة (بما في ذلك احتساب عدد ومؤهلات الموظفين الذين يحملون السلاح).
- الإجراءات للتأكد من أن المعطيات والمعلومات التي تم جمعها أثناء تطبيق هذا الإرشاد محفوظة ومصانة في موقع مركزي لمدة معقولة من الزمن.

توجيهات السياسية المتبعة

خلال ربع السنة الأخير، صدرت وثيقتان سياسيتان أساسيتان لأجل تحسين قدرة الولايات المتحدة في إدارة جهود إعادة الإعمار وترسيخ الاستقرار. توضح الوثيقتان الجهود التي تبذلها الحكومة الأميركية

لتحويل مؤسساتها الأمنية بغية مواجهة التحديات كما الفرص الجديدة كتلك التي يقدمها برنامج إعادة إعمار العراق.

الأمر الرئاسي الأول حول الأمن القومي رقم ٤٤ (NSPD-44) الذي وقع في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ يخول وزيرة الخارجية تحسين تنسيق وتخطيط وتطبيق مساعدات إعادة الإعمار وتأمين الاستقرار بالنسبة "للبلدان والمناطق الأجنبية المعرضة للمخاطر أو التي تمر في مرحلة انتقالية بعد خروجها من نزاعات أو خلافات أهلية".

يعطي الأمر الرئاسي رقم ٤٤ حول الأمن القومي الطابع المؤسسي لمكتب ما بين الوكالات ضمن وزارة الخارجية، أي منسق إعادة الإعمار والاستقرار، (S/CRS) ويكلف هذا المكتب مهمة تنسيق وقيادة جهود الحكومة الأميركية المتكاملة لإعادة الإعمار وتأمين الاستقرار. ويطلب الأمر الرئاسي رقم ٤٤ أيضا مكتب منسق إعادة الإعمار والاستقرار بتسخير خبرات الوزارات الفدرالية والوكالات الأخرى وتشجيع هذه الكيانات الفدرالية على بناء قدرات عالمية عبر شركاء دوليين.

يلحظ الأمر الرئاسي رقم ٤٤ أنه بالإمكان إدارة العمليات مع أو بدون انخراط عسكري أميركي. عندما تكون القوات المسلحة منخرطة عسكريا، يدعو الأمر الرئاسي وزيرة الخارجية ووزير الدفاع، حيث يكون ذلك مناسبا، إلى دمج خطط الطوارئ اللازمة لتأمين الاستقرار وإعادة الإعمار مع خطط الطوارئ للقوات المسلحة. وينشئ الأمر الرئاسي أيضا إطار العمل للتكامل في مسؤوليات التخطيط على الأخص بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع.

الوثيقة السياسية الثانية، أي أمر وزارة الدفاع رقم 3000.05 (الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) يحدد كيف ستعالج وزارة الدفاع وتطور الوظائف المتصلة بقضايا الأمن وتأمين الاستقرار وإعادة الإعمار والمرحلة الانتقالية. ويلزم الأمر وزارة الدفاع أيضا دعم جهود إعادة الإعمار وتأمين الاستقرار كجزء مركزي بالنسبة للمهمة العسكرية الأميركية - المهمة التي يجب إعطاؤها الأولوية المشابهة للعمليات القتالية.

ينص أمر وزارة الدفاع على أن عمليات تأمين الاستقرار تجري من أجل المساعدة في إرساء النظام الذي يساعد في تقدم المصالح والقيم الأميركية. وكثيرا ما يكون الهدف المباشر هو توفير الأمن لعامة الناس المحليين وإعادة الخدمات الأساسية، وتوفير الحاجات الإنسانية. الهدف الطويل الأمد هو المساعدة في تنمية القدرات المحلية لتأمين الخدمات الأساسية، وإنشاء اقتصاد سوق قابل للحياة، وإرساء حكم القانون، والمؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني القوي. الملحق ق يعيد نشر النص الكامل لهذا الأمر.

صحيح أن وزارة الدفاع تدرك بأن "العديد من مهمات عمليات الاستقرار يؤديها بصورة أفضل المواطنون المحليون أو الأجانب أو المواطنون المهنيون الأميركيون" إلا أن الأمر يلاحظ أن "القوات المسلحة الأميركية يجب أن تكون مدربة وجاهزة للقيام بجميع المهمات الضرورية لأجل إرساء أو الحفاظ على النظام عندما لا يستطيع المدنيون القيام بذلك". أن نجاح عمليات تأمين الاستقرار مرتبط بتأمين سلام دائم وبتسهيل انسحاب القوات الأميركية والأجنبية في الوقت المناسب.

هذا الأمر عبارة عن جهد يرمي إلى التكامل بين الجهود العسكرية والمدنية. سوف تعمل وزارة الدفاع لهذه الغاية مع الدوائر الحكومية والوكالات الأخرى، ومع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومع القطاع الخاص. وسوف تقدم وزارة الدفاع، بنوع خاص، النصح والمساعدة للدوائر الحكومية والوكالات الأخرى لأجل تنمية قدرات عمليات تأمين الاستقرار؛ وسوف تسعى أيضا إلى أخذ النصح والمساعدة المناسبة من هذه المصادر نفسها.

تدقيقات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

خلال فترة التقرير هذه، انتج مدققو مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق سبعة تقارير نهائية. الجدول ٣-١ يدرج المعلومات حول هذه التقارير وكذلك تلك التي أنجزت بين ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٥ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. النص الكامل لجميع تقارير التدقيق النهائية يمكن العثور عليها على موقع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الإنترنت: <http://www.sigir.mil/>.

يقوم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأداء أعمال التدقيق بموجب معايير التدقيق المقبولة حكومياً على العموم والتي يفرضها المراقب العام الأميركي. للحصول على قائمة بجميع أعمال التدقيق التابعة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق والمنجزة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أنظر الملحق ز.

منتجات التدقيق الأخير

بيان حقائق حول استخدام مخصصات بقيمة ٥٠ مليون دولار لدعم إدارة وإصدار التقارير حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR-05-026، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

يبحث بيان الحقائق هذا في كيفية استخدام ٥٠ مليون دولار من المخصصات كان الغرض منها دعم إدارة وإصدار التقارير حول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

سمح الكونغرس بتخصيص ٥٠ مليون دولار لتلبية احتياجات إصدار التقارير والرصد المنصوص عنها في القانون العام 106-108، كما تم تعديله، أي قانون المخصصات الإضافية الطارئة للدفاع عن العراق وأفغانستان وإعادة إعمارهما؛ وكذلك لإعداد والاحتفاظ بالسجلات العامة التي يفرضها القانون. كان على هذه الأموال أن تظل متوفرة لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. تعالج هذه

المراسلات كيفية استخدام الأموال المخصصة للإعداد، والاحتفاظ، والرصد والإصدار للتقارير حول المعلومات المطلوبة الخاصة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

المنتجات المنجزة للتدقيق الأخير للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، منذ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

الجدول ٣-١

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الصدور	المجموع	مغلقة	جارية
05-026	ورقة وقائع حول استخدام ٥٠ مليون دولار من المخصصات لدعم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وإصدار التقارير	٢٠٠٦/١/٢٧	٠	٠	٠
05-027	منهجيات التقارير حول تقديرات كلفة الإنجاز	٢٠٠٦/١/٢٧	١٤	٠	٠
05-029	التحديات التي ووجهت أثناء القيام بنشاطات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٦/١/٢٦	٠	٠	٠
05-028	إدارة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لنقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية	٢٠٠٦/١/٢٤	١	٠	٠
05-024	إدارة إعادة إعمار مشروع كهرباء المنصورية	٢٠٠٦/١/٢٣	٠	٠	٠
05-025	إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥	٢٠٠٦/١/٢٣	٥	٠	٠
05-023	إدارة عقود البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة في جنوب العراق الأوسط	٢٠٠٦/١/٢٣	٣	٠	٢

حدد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الخمسين مليون دولار كانت مخصصة أصلاً من قبل مكتب الإدارة والموازنة الأميركية (OMB) إلى وزارة الدفاع "كنفقات تشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة". فقد التزمت وزارة الجيش بمبلغ ٢٦,٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤ بموجب الحساب الثانوي المتعلق "بإصدار التقارير" وأجرت مدفوعات بقيمة ٩,٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤، و ٩,٧ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، مع ٧,٣ مليون دولار متبقية وملزمة لمدفوعات إضافية بموجب متطلبات الحساب الثانوي، "إصدار التقارير".

عندما انتهت مهمة سلطة الائتلاف المؤقتة، أعادت وزارة الجيش الـ ٢٣,٨ مليون دولار المتبقية من أموال "إصدار التقارير" إلى مكتب الإدارة والموازنة. وأعاد مكتب الإدارة والموازنة تخصيص الـ ٢٣,٨ مليون دولار إلى وزارة الخارجية. خصصت وزارة الخارجية الأموال هذه إلى

مكتب آسيا للشرق الأدنى حيث دفع مبلغ ٢٢,١ مليون دولار إلى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) كنفقات لتسديد ٣١٦١ راتباً، ونقل ١,٧ مليون دولار متبق إلى مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية. لم توفر وزارة الخارجية أية مستندات حول كيفية دعم هذه النفقات لأعداد وصيانة ورصد أو إصدار التقارير حول معلومات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

لم يتساءل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول سلطة وزارة الخارجية في التزام وإنفاق الـ ٢٣,٨ مليون دولار. غير أن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تساءل عن إنفاق الأموال المتبقية المخصصة لنفقات الرواتب دون أن يتمكن من تقديم لا الأساس المنطقي ولا الدعم اللازم لكيفية تقيد هذا الانفاق برغبة الكونغرس بالنسبة للمخصصات. لا تحتوي ورقة الوقائع على توصيات.

منهجيات إصدار التقارير حول تقديرات كلفة الإنجاز
التقرير رقم SIGIR-05-027، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

هذا التقرير هو واحد من سلسلة التقارير التي تعالج مسألة إصدار التقارير حول معلومات كلفة الإنجاز بالنسبة للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

الهدف

هدف هذا التدقيق تحديد كفاية المنهجيات المستخدمة لتقدير تكاليف إنجاز المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وإصدار التقارير عنها.

المنهجية

راجع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق منهجيات كلفة الإنجاز في قطاع المرافق والنقل التابع لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج وعلى الأخص تلك المستخدمة في القسم 2207 من تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وراجع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً المشاريع المماثلة التابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية وقام بمتابعة التوصيات السابقة التي قدمها إلى مكتب إدارة إعادة الإعمار (IRMO) المتعلقة بتحديد الشكل والصياغة النهائية لإجراءات كلفة إنجاز المشاريع.

النتائج

وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق نقاط ضعف في الرقابة الداخلية للإجراءات المستخدمة لتطوير ومراجعة معطيات كلفة الإنجاز. فمكتب إدارة إعادة الإعمار والوكالات التي تصدر التقارير لم تطور ولم تبلغ عن إرشادات توجيهية فعالة أو تحتفظ بمستندات تدعم احتساب أرقام هامة في التقارير أو لم تراجع بصورة كافية التقارير قبل إصدارها.

ووجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا أن مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية قصرت في تقرير وإصدار التقارير حول المعلومات التي يعول عليها والشفافة الخاصة بكلفة الإنجاز الخاصة بمشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي راجعها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. حصلت هذه الظروف لأن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لم يقدم إرشادا رسميا مكتوبا إلى الوكالات التي تصدر التقارير كما أوصى بذلك سابقا مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. وحصلت هذه الظروف أيضا لأن الوكالات التي تصدر التقارير قصرت في:

- تطوير وإبلاغ إرشاد داخلي فعال
- تحديد وتصحيح الأخطاء في التقارير قبل إصدارها
- الحفاظ على دعم كاف وموثق لاحتساب التقديرات الواردة في التقارير عند الإنجاز
- عدم كفاية التقارير المتعلقة بتغيرات نطاق المشاريع

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لم تقدم تقريرا حول تقرير تقييم المشاريع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقدم مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج والوكالة الأميركية للتنمية الدولية تقارير تحتوي على أخطاء هامة إلى درجة أنها أضعفت الثقة بالتقارير لدى مستخدميها.

التقصير في تجميع المعلومات وإصدار التقارير حول كلفة الإنجاز للمشاريع بصورة فعالة يمنع الرؤية الواضحة الهامة والضرورية جدا بالنسبة لمدراء البرامج وللكونغرس بغية اتخاذ القرارات الإدارية المطلعة من خلال تنفيذ برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. فبدون معطيات حالية ودقيقة حول كلفة الإنجاز، لا يمكن تحديد الأموال المتوفرة لإنجاز برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما لا يمكن لحظ الأموال المتوفرة بدقة لإطلاق مشاريع جديدة.

التوصيات

أوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن يطالب مدير مكتب إدارة إعادة الإعمار إدارة هذا المكتب باتخاذ الإجراءات التالية:

١. تحديد الشكل حسب الأصول لخطته حول كلفة إنجاز المشاريع عن طريق إصدار سياسة رسمية من أجل بلورة الإجراءات المناسبة عبر جميع المنظمات الداعمة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بغية جمع وتصنيف المعلومات حول كلفة الإنجاز.

٢. تقديم معطيات إلى الكونغرس حول كفاية كلفة الإنجاز في القطاعات الأخرى في القسم 2207 من التقرير القادم.

وأوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يطالب اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج إدارة القطاع، التابعة لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج بـ:

١. إتمام مسودة الإرشاد الرسمي المكتوب التي تغطي المنهجية وتشمل الأدوار والمسؤوليات لتوليد تقارير كلفة الإنجاز. ويجب أن يصدر الإرشاد كتوجيه سياسي كما يجب أن يغطي جميع قطاعات الإنشاء الثانوية كما والمشاريع غير الإنشائية. يجب أن يضم الإرشاد عنصر التوقع للتكاليف المستقبلية لضمان الأخذ الكامل في الاعتبار للتكاليف الكامنة. ويجب أن يكون الإرشاد على تناغم مع الإرشاد المقدم من قبل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

٢. التأكد من أن قرار عدم استخدام النموذج بواسطة الكمبيوتر في احتساب كلفة الإنجاز قد تم تحديثه وأنه ينعكس في جميع الإرشادات الحالية والمستقبلية.

٣. تطوير عملية مراجعة شاملة لإزالة الأخطاء في أوراق العمل المفصلة الواردة في التقارير. ويجب أن تكون عملية المراجعة مكتوبة ضمن الإرشاد.

٤. إنشاء ملف مركزي دائم والحفاظ عليه لتوثيق احتساب تقديرات الكلفة عند الإنجاز (EAC) لكل مشروع. يجب أن يكون مطلب الإنشاء والحفاظ على الملف المركزي هذا مدونا ضمن الإرشاد.

٥. تطوير سياسات لتعيين التغيرات الهامة في نطاق العمل. مثلا، التفاوتات التي تعكس تغيرا بنسبة ١٥% في الجدول الزمني، والنطاق، أو الموازنة التي يمكن استخدامها كمقياس لتعريف عبارة "ذو أهمية". ويجب أن ترد التغيرات في ربع السنة الذي حصلت فيه عن طريق زيادة الجداول الزمنية الدائمة لتقرير كلفة الإنجاز. ويجب أن يكون الجدول الزمني الداعم تصويوي (وصفي) بصورة كافية لاطلاع مستخدمي التقرير عن الفوارق بين ما يتوقع إنجازه بالمقارنة مع ما كان مخططا.

أوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يطالب اللواء القائد للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق إدارة القيادة المذكورة بأن:

١. تصنيف مكون توقعات التكاليف المستقبلية إلى الإرشاد المتعلق باحتساب تقديرات الكلفة عند الإنجاز (EAC) للمشاريع الإنشائية، وبأن تطور إرشادا للمشاريع غير الإنشائية بما في ذلك مكون التوقعات للتكاليف المستقبلية، والمطالبة بتوثيق طريقة احتساب كلفة الإنجاز. ويجب أن يكون الإرشاد متوافقا مع الإرشاد المقدم من مكتب إدارة إعادة الإعمار.

٢. تطوير عملية مراجعة شاملة لإزالة الأخطاء في أوراق العمل المفصلة للتقارير. ويجب أن تكون عملية المراجعة مدونة ضمن الإرشاد.

٣. تطوير سياسات لتحديد التغيرات "ذات أهمية" ضمن نطاق العمل. مثلا، الفوارق التي تعكس تغييرا بنسبة ١٥% في الجدول الزمني أو النطاق أو الموازنة يمكن استخدامها كمقياس لتحديد المقصود من عبارة "ذات أهمية". ويجب أن ترد التغيرات في ربع السنة الذي حصلت فيه عن طريق إضافة الجداول الزمنية الدائمة إلى تقرير كلفة الإنجاز. المطالبة بأن يكون الجدول الزمني الداعم وصفيًا بما فيه الكفاية لإعلام المستخدمين عن الفوارق بين ما يتوقع إنجازه بالمقارنة مع ما كان مخططا له. كما المطلوب تعيين جميع المشاريع التي يجب إنجازها بأموال غير أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق عن طريق إضافة هوامش إلى تقرير كلفة الإنجاز.

أوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يطالب مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للعراق بإدارة الوكالة بـ:

١. تطوير وتوزيع إرشاد مدون حسب الأصول يغطي كامل المنهجية بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات لإنشاء التقارير حول كلفة الإنجاز. يجب أن يصدر الإرشاد كتوجيه حول السياسة المتبعة. ويجب أن يغطي الإرشاد المشاريع الإنشائية وغير الإنشائية كما يجب أن يشمل مكونا يبين توقعات التكاليف المستقبلية لأجل تأمين الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الكامنة بالكامل. ويجب أن يكون هذا الإرشاد متوافقا مع الإرشاد الذي قدمه مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

٢. تطوير عملية مراجعة شاملة لإزالة الأخطاء في أوراق العمل المفصلة للتقارير، ويجب أن تكون عملية المراجعة مدونة ضمن الإرشاد.

٣. إنشاء ملف مركزي دائم والحفاظ عليه لتوثيق احتساب تقديرات كلفة الإنجاز لكل مشروع. ويجب أن يكون مطلب إنشاء الملف المركزي والحفاظ عليه مدونا ضمن الإرشاد.

٤. تطوير سياسات لتحديد التغييرات "ذات أهمية" للنطاق. مثلا، الفوارق التي تعكس تغييرا بنسبة ١٥% في الجدول الزمني والنطاق أو الموازنة يمكن استخدامها كمقياس لتحديد المقصود من عبارة "ذو أهمية". ويجب أن ترد التغييرات في ربع السنة الذي حصلت فيه عن طريق إضافة الجداول الزمنية الداعمة لتقرير كلفة الإنجاز. كما من المطلوب بأن يكون الجدول الزمني الداعم وصفيا بما فيه الكفاية لاطلاع مستخدميه عن الفوارق بين ما يتوقع إنجازه بالمقارنة مع ما كان مخططا له.

ملاحظات الإدارة

لم يتلق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ملاحظات مكتوبة من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. لكن، خلال المناقشات مع المكتب المذكور أعلن كبار المدراء في المكتب أنهم سوف يطورون سياسات وإجراءات أصولية للوكالات المشاركة. وقالوا أيضا أن القسم رقم 2007 من تقرير كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ سوف يناقش كفاية منهجيات كلفة الإنجاز في القطاعات الأخرى.

وافق الرسمىون فى مكتب المشاريع والعقود لى فرقة منطقة الخليج على التوصيات وقدموا معلومات حول النشاطات التى حصلت منذ إعداد مسودة التقرير. علاوة على ذلك، أعلن الرسمىون فى مكتب المشاريع والعقود لى فرقة منطقة الخليج أنه بسبب عدد التغيرات فى نطاق المشاريع، سوف يطورون، بدلا من وضع الهوامش فى تقرير كلفة الإنجاز، جدولا زمنيا يدعم الجدول الزمني الذى يلخص تغيرات النطاق لكل ربع سنة.

وافقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على توصيات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وقدمت تصحيحات تقنية على التقرير.

وافقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات فى العراق على معظم توصيات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لكنها لم توافق على أن عليها أن تقدم معلومات كلفة الإنجاز حول المشاريع غير الإنشائية. وأعلنت القيادة المذكورة أنها قدمت معلومات عن كلفة الإنجاز فى القسم رقم 2207 من التقارير الربع السنوية على شكل معطيات حول الالتزامات أو النفقات. غير أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق يعتقد أن هذه المعلومات لا تعطي صناع القرار الشفافية الضرورية بالنسبة لكلفة الإنجاز الفعلية للمشاريع غير الإنشائية. مثلا، تستخدم القيادة الأمنية أحيانا أموالا غير أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإنجاز المشاريع بعد أن تكون أموال الصندوق المذكور قد أنفقت بالكامل. فبدون معلومات عن تكاليف البرنامج الفعلية، لا يستطيع صناع القرار تحديد المكان الذى يجب أن توجه إليه الاستثمارات المالية.

التحديات التى يواجهها القيام بنشاطات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم SIGIR-05-029، كانون الثانى/يناير ٢٠٠٦

يناقش هذا التدقيق التحديات التى واجهتها سلطة الائتلاف المؤقتة وخليفاتها، وزارة الخارجية، فى القيام بنشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

الأهداف

كانت أهداف هذا التدقيق:

- تحديد فعالية الوكالات الأمريكية فى تنفيذ الخطط لنشاطات إعادة إعمار العراق
- تعيين الأسباب، ان كانت هناك أسباب، للتغيرات فى الخطط

راجع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق المشاريع الإنشائية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بهدف تحديد كيف تغيرت بالنسبة للخطط الأصلية لسلطة الائتلاف المؤقتة، وحيث أمكن، تحديد أسباب هذه التغيرات.

النتائج

وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق انه وان كان قد حصل تقدم ذو أهمية في تنمية البنية التحتية للعراق، إلا أن الولايات المتحدة لم تتجز جميع المشاريع التي خططت أصلاً لإنشائها عبر برنامجها لإغاثة وإعادة إعمار العراق. مثلاً، سوف يتم إنجاز ٤٩ من أصل ١٣٦ مشروعاً في قطاع الموارد المائية والصحة العامة، كما ان ٣٠٠ فقط من أصل ٤٢٥ مشروعاً مخططاً في قطاع الكهرباء سوف يتم إنجازها. لقد تأثر إنجاز المشاريع المخططة بعدد من العوامل، بما فيها:

- ازدياد الانفاق الخطير للحاجات الأمنية
- تغيرات الاستراتيجية مع تجاوب وزارة الخارجية مع البيئة المتغيرة في العراق.
- الزيادات الضرورية في الانفاق على الاستدامة
- الحاجة إلى تمويل النفقات الإدارية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط الأصلي
- الخطط التي وضعت دون تفهم واضح للظروف الفعلية للأوضاع

المعطيات متوفرة حول تأثير بعض، ولكن ليس جميع، هذه العوامل. مثلاً، كان من نتيجة تغيرات الاستراتيجية أن أعيد تخصيص ٥,٦ مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق عن غرضها المخطط لها أصلاً. فالتكاليف الإدارية التي لم تدخل في الموازنة للوكالات التي تقوم بالتنفيذ لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد أدت إلى تغيرات في المشاريع بقيمة تزيد عن ٤٠٠,٦ مليون دولار؛ كما ان تكاليف الاستدامة التي لم تُلحظ في الموازنة نتج عنها ما قيمته حوالي ٤٢٥ مليون دولار من التغيرات في البرامج، إضافة إلى ٣٥٠ مليون دولار أخرى أدخلت في الموازنة حالياً لنشاطات استدامة إضافية. غير أن عوامل أخرى مثل التكاليف الأمنية غير المتوقعة والظروف غير المنتظرة في العديد من مواقع العمل، أثرت على المشاريع لكنها أقل قابلية للقياس. الجدول ٢-٣ يظهر التغيرات بالنسبة للمخصصات الأصلية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ولمخصصات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وبعض الإشارات حول كيفية التأثير المتراكم لهذه العوامل على الخطط الأميركية.

أظهرت برامج إعادة إعمار العراق نتائج ملموسة؛ غير أن تغيرات البرامج على نطاق واسع تعني أن أهدافها الأصلية لن تتحقق بالكامل في بعض القطاعات. فكما يدل الجدول ٣-٢، عانى قطاع الموارد المائية والمرافق الصحية أكبر خفض للأموال، أما كيف أثر هذا الخفض على الخطط الأصلية لهذين القطاعين فغير مؤكد تماما لأن سلطة الائتلاف المؤقتة قد وضعت أهدافا كبيرة لكل قطاع ولم تربط المشاريع الفردية بتلك الأهداف. أكثر من ذلك، كان هناك نقص في المعطيات المفصلة والدقيقة حول الوضع الفعلي لبعض القطاعات قبل البدء بنشاط إعادة الإعمار.

مثلا، جاء في تقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) حول التقدم في قطاع المياه ان المخططين الأصليين في سلطة الائتلاف المؤقتة لم يكن لديهم معطيات جيدة حول عدد العراقيين الذين كانوا يتمكنون من الوصول إلى المياه النظيفة قبل الحرب. كذلك، اعترف الرسميون في قطاع الكهرباء مؤخرا أن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تقدر كما يجب الحالة الهرمة للبنية التحتية للكهرباء في العراق قبل الحرب. اعترفت وزارة الخارجية، ردا على تقرير مكتب المحاسبة الحكومية، بما تواجهه من نقص في المقاييس وأعلنت أنها بصدد إدخال تحسينات على مقاييسها للأداء في قطاع المياه وفي جميع القطاعات الأخرى. ولما كانت وزارة الخارجية لا تزال تعمل على هذه القضية في وقت هذا التدقيق، ركز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق المراجعة على المعلومات الواردة في تقارير وزارة الخارجية ومكتب التشغيل والصيانة القسم 2007، وعلى المقابلات التي أجريت مع الرسميين في القطاع. بالنسبة للقطاعين الذين شهدا أكبر التغيرات، أي قطاع المياه وقطاع الكهرباء، عين مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجود هذه التغيرات:

- *الموارد المائية والمرافق الصحية*: حوالي ٦٠% من المشاريع المخططة أصلا في قطاع المياه لم تنفذ. استحوذت مشاريع مياه الشفة ومحطات ضخ المياه ومولدات الكهرباء على أكبر عدد من المشاريع. معظم المشاريع استكملت في القطاعات الثانوية: شبكات المجاري الصحية، الري والصرف (التجفيف)، ومشاريع الري الكبرى، والسدود. رغم ذلك، أوردت وزارة الخارجية أن قدرة معالجة المياه العراقية سوف تزداد بحدود ٢٥،٢ مليون متر مكعب في اليوم.
- *الكهرباء*: خططت سلطة الائتلاف المؤقتة أصلا لإنشاء حوالي ٤٢٥ مشروعا في قطاع الكهرباء وسوف تنجز ٣٠٠ مشروعا تقريبا. التغيير الأكبر سوف يحصل في القطاع الثانوي لتوليد الكهرباء الذي سيضيف حوالي ٢،١٠٩ ميغاواط فقط من الطاقة الإضافية بدلا من الـ ٣،٤٠٠ ميغاواط التي كانت مخططة أصلا.

التوصيات

لم يتقدم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأية توصيات لأن وزارة الخارجية بصدد تطوير أو تحسين المقاييس المعتمدة لجميع القطاعات وذلك استجابة إلى تقرير مكتب المحاسبة الحكومية حول قطاع الموارد المائية والمرافق الصحية.

تغيرات مخصصات تمويل إغاثة وإعادة إعمار العراق.
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (بالملايين)

الجدول ٢-٣

القطاعات	مخصصات الكونغرس تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	المخصصات الحالية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	التغيير بالدولارات	النسبة المئوية للتغيير
القطاعات مع الزيادات عليها				
تنمية القطاع الخاص ^أ	١٥٣,٠ دولار	٤٤٣,٠ دولار	٢٩٠ دولار	١٩٠%
الإعفاء من الديون العراقية	لا مخصصات	٣٥٢,٣ دولار	٣٥٢,٣ دولار	
العدل، البنية التحتية للسلامة العامة والمجتمع المدني	١,٣١٨,٠ دولار	٢,٢٤٢,٥ دولار	٩٢٤,٥ دولار	٧٠,١%
الأمن وفرض القانون	٣,٢٤٣,٠ دولار	٥,٠١٧,٦ دولار	١,٧٧٤,٦ دولار	٥٤,٧%
التعليم، اللاجئين وحقوق الإنسان	٢٨٠,٠ دولار	٣٦٣,٠ دولار	٨٣,٠ دولار	٢٩,٦%
النقل والاتصالات	٥٠٠,٠ دولار	٥٠٨,٥ دولار	٨,٥ دولار	١,٧%
إدارية ^ب	لا مخصصات	٢١٣,٠ دولار	٢١٣,٠ دولار	٠,٠%
القطاعات مع التخفيضات عليها				
الموارد المائية والمرافق الصحية	٤,٣٣,٠ دولار	٢,١٤٦,٦ دولار	٢,١٨٥,٤ (دولار)	(٥٠,٤%)
قطاع الكهرباء	٥,٥٦٠,٠ دولار	٤,٣٠٩,٨ دولار	١,٢٥٠,٢ (دولار)	(٢٢,٥%)
البنية التحتية للنفط	١,٨٩٠,٠ دولار	١,٧٢٣,٠ دولار	١٦٧,٠ (دولار)	(٨,٨%)

الطرق، الجسور والإنشاء	٣٧٠,٠ دولار	٣٣٣,٧ دولار	(٣٦,٣) (دولار)	(٩,٨%)
العناية الصحية	٧٩٣,٠ دولار	٧٨٦,٠ دولار	(٧,٠) (دولار)	(٩٩%)
المجموع	١٨,٤٣٩ دولار	١٨,٤٣٩ دولار	(٠,٠٠) (دولار)	٠

المصدر: تحاليل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمعطيات مكتب الإدارة والموازنة ووزارة الخارجية.

- ^(a) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تلقت تنمية القطاع الخاص ٣٥٢,٣ مليون دولار بمثابة إعفاء عن ديون العراق. ولأن الإعفاء ليس برنامجاً، فقد ورد في تقرير منفصل لإعطاء فكرة واضحة عن كيفية تبدل برامج القطاعات.
- ^(b) تم استخدام ٦٠١,٣ مليون دولار إضافية لتغطية النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة وخلفتها عن السنتين الماليتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ والنفقات الإدارية للوكالات القائمة بالتنفيذ. هذه التكاليف غير معينة وهي موزعة عبر القطاعات. إجمالي التكاليف الإدارية الفعلية للسنتين الماليتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، قيمتها ٧٨٥,٣ مليون دولار.

إدارة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج لنقل الأصول الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية

التقرير رقم SIGIR-05-028، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

هذا التقرير هو واحد من سلسلة تقارير تناقش إدارة المنظمات الحكومية الأميركية لنقل ملكية مشاريع إعادة الإعمار المنجزة إلى الحكومة العراقية. فرقة منطقة الخليج (GRD) التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي ومكتب المشاريع والعقود أدارا إنجاز ١,٦٩٢ مشروعاً تقدر بحوالي ١,٤ مليار دولار لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لكن كبريات المشاريع لن تنتهي إلا لغاية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. آلاف المشاريع المنجزة الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وغيرها سوف تنقل إلى الحكومة العراقية خلال سنة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. تمثل هذه المشاريع مجتمعة الانتقال المنتظر لمليارات الدولارات من الأصول. ان عملية نقل رسمية للأصول ضرورية لتمكين الحكومة العراقية من إدماج أصول المشاريع المنجزة في خطة إدارة البنية التحتية على نطاق مجمل البلاد، وذلك لأجل لحظ الموازنات اللازمة لاستدامة أصول المشاريع المنقولة، واحتساب الأصول، واستخدام القيمة المادية لأصول المشاريع هذه للحصول على التمويل للمشاريع الإضافية من الأسواق العالمية.

الهدف

كان هدف هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد طورت ووافقت على السياسات والإجراءات لنقل ملكية مليارات الدولارات من الأصول المشتراة والمجددة والمنشأة بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية وإلى مواطنيها.

ركز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على وجه التخصيص على سياسات وإجراءات التعرف على الأصول ونقلها المستخدمة من قبل المنطقتين اللتين تديران مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، - فرقة منطقة الخليج (GRD) ومكتب المشاريع والعقود (PCO). في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ضمت مسؤوليات فرقة منطقة الخليج إلى مسؤوليات مكتب المشاريع والعقود. يستخدم هذا التدقيق عبارة (GRD-PCO) للكيان المدمج. سوف يعد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقارير عن المنظمات الحكومية الأميركية الأخرى في تقارير لاحقة.

النتائج

وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج اعترف بالحاجة إلى سياسات وإجراءات للتعرف على الأصول ونقلها رسمياً وهو يعمل بالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة الإعمار (IRMO) ومع الآخرين لحل هذه القضية. كانت سياسات وإجراءات مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج الحالية موجهة نحو نقل الأصول إلى ممثلي الحكومة العراقية على المستوى المحلي ولم تعالج حاجات الحكومة العراقية والوزارات العراقية المسؤولة إلى المعلومات لأجل تخطيط دمج واستدامة المشاريع المنجزة.

مع اعترافه بالحاجة إلى معالجة إضافية لقضية التعرف على الأصول ونقلها، أوفد مكتب المشاريع والعقود فريقاً إلى العراق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لتقديم تقييم في العمق للعقود الحالية لعمليات إنهاء الأصول ونقلها. علاوة على ذلك، شارك مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج في مجموعات عمل متعددة الوكالات - مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات، ومجموعة عمل فريق التعرف على الأصول ونقلها - التي تضم ممثلين عن الوكالات الحكومية الأميركية الرئيسية المكلفة القيام بجهود لإغاثة وإعادة الإعمار في العراق. تعمل هذه المجموعات معاً لتطوير سياسة وعملية مشتركتين لتسهيل الانتقال القانوني والمالي واللوجستي للأصول إلى الحكومة العراقية.

تم تشكيل مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات كي تضم، في قاعدة معطيات واحدة، المعلومات حول أصول جميع مشاريع إغاثة وإعادة إعمار العراق التي تمولها الحكومة الأميركية وتديرها الحكومة الأميركية عبر جميع قطاعات ومنظمات البنية التحتية. اسم قاعدة المعطيات المدمجة هذه هو "نظام إدارة إعادة إعمار العراق" (IRMS). أحد الأهداف المقصودة لهذا النظام هو القدرة على تسليم الحكومة العراقية المحفوظات المتعلقة بالمعلومات حول مشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار الأميركية التي ستساعد الحكومة العراقية في وضع الموازنات لاستدامة المرافق المنقولة وفي إعداد الخطط الرئيسية المستقبلية.

أقامت وزارة الخارجية عبر مكتب إدارة إعادة الإعمار مجموعة عمل فريق التعرف على الأصول ونقلها الذي يضم ممثلين عن مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، ومكتب إدارة إعادة الإعمار والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق و (MNSTC-I) والقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) وغيرها من أجل تطوير سياسة وعملية مشتركتين بالنسبة للوكالات الممثلة لتسهيل الانتقال القانوني والمالي واللوجستي للأصول إلى الحكومة العراقية.

توصيات

أوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن يأمر اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج بالتنسيق مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق باستكمال تطوير سياسة وعملية مشتركتين لتسهيل انتقال أصول المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية. على هذه العملية أن تؤمن، كحد أدنى، إشعارا رسميا بنقل أصول المشاريع إلى وزارة التخطيط وإلى وزارة المالية العراقية، وإلى المراكز الرئيسية المركزية للوزارات المناسبة العاملة (الكهرباء، المياه، النفط، الصحة، التعليم، النقل، الطرقات، الاتصالات، العدل، الداخلية والدفاع). ويجب أن يحتوي الإشعار أيضا، في أدنى حد، على المعطيات التي على صلة بالموضوع، مثل تاريخ بدء العمليات، وكلفة الأصول، والتكاليف المقدرة للاستدامة على المدى القصير وال المدى الطويل، وشروط الضمانات، وأماكن الصيانة، وكتيبات الأنظمة والتعليمات.

وأوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا بأن يحكم نقل جميع الأصول التي عملت على تنميتها أو مولتها برامج الحكومة الأميركية مجموعة من السياسات والإجراءات المشتركة.

في خلال مراجعته، لاحظ مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا أنه إضافة إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، تم أيضا تمويل نشاطات إعادة إعمار العراق من قبل صندوق

تنمية العراق (DFI)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وبرنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار للقائد (CHRRP) كما ومن قبل مختلف مصادر التمويل الأخرى التي تديرها الحكومة الأميركية. وكما هي الحال بالنسبة للمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، فإن هناك حاجة أيضا إلى سياسات وإجراءات التعرف على الأصول ونقلها رسميا لنقل أصول بمليارات إضافية من الدولارات.

ملاحظات الإدارة

وافق اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج التابعة لسلح الهندسة للجيش الأميركي، على النتائج والتوصيات، كما أن الملاحظات حول جميع التوصيات كانت متجاوبة تماما.

إدارة إعادة إعمار مشروع كهرباء المنصورية

التقرير رقم SIGIR-05-024، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

قيم هذا التدقيق فعالية إدارة هذا المشروع ورصده ورقابته من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وعلى وجه التخصيص، راجع مكتب المفتش العام على عمليات الموافقة، والتخطيط، والرصد ومن ثم الإلغاء لمشروع كهرباء المنصورية.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، خصص الكونغرس الأميركي ١٨,٤ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لدعم مشاريع الأمن والإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في عراق ما بعد الحرب. أحد المشاريع العديدة لمعالجة إعادة إعمار قطاع الكهرباء في العراق كان تطوير الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء ("مشروع المنصورية").

نتج مشروع المنصورية عن أمر مهمة في شباط/فبراير ٢٠٠٤ أصدره مكتب إدارة البرامج لسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA-PMO) استجابة لطلب من وزارة الكهرباء العراقية. أمر أمر المهمة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية البدء بتطوير وإنشاء مرافق توليد الكهرباء في منطقة بغداد. كانت الكلفة المباشرة المقدرة لأمر الوظيفة تنفيذ المهمة لمشروع المنصورية ٣٨١,٣ مليون دولار. ولاحقا تم إلغاء المشروع؛ اما الكلفة المباشرة لأمر تنفيذ المهمة النهائي فتقدر حاليا بـ ٦٢,٧ مليون دولار حتى تاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

من اصل الـ ٦٢,٧ مليون دولار المتوقعة بمثابة تكاليف مباشرة لمشروع المنصورية، نقلت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إلى وزارة الكهرباء العراقية حوالي ٤٧,٩ مليون دولار على شكل توريدات إشعال، ومولدات، ومحولات وبنود معدات أخرى ذات صلة لدعم مشروع آخر خططته وتموله الوزارة، وحولت الوكالة الأميركية المذكورة أيضا ٢,٨ مليون دولار على شكل أنابيب للغاز يمكن أن تدعم المشاريع المستقبلية للوزارة.

ومع ان مشروع المنصورية قد ألغي، فإن الإجراءات الإدارية للموافقة على المشروع، وتخطيطه، وعمليات رصده وإلغائه قد كانت، بوجه عام، مناسبة وذات فعالية. وعلى وجه التخصيص، أصدر مكتب إدارة البرامج لسلطة الائتلاف المؤقتة بالشكل المناسب، أمر مهمة إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمعالجة الحاجة المعينة التي عينتها وزارة الكهرباء العراقية، وهي تأمين إنتاج الكهرباء لمنطقة بغداد. وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد طبقت رقابة إدارية كافية لتخطيط، ورصد، ومراقبة مشروع المنصورية الذي تم إنشاؤه. أكثر من ذلك، ان إجراءات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والوكالة الأميركية لإلغاء المشروع كانت مدعومة بالمستندات المناسبة وبموافقة الحكومة العراقية. نتيجة لذلك، لم يحتو هذا التقرير على أية توصيات.

إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية ٢٠٠٥

التقرير رقم SIGIR-05-026، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

ناقش هذا التدقيق إدارة ٧١٨ مليون دولار خصصت إلى القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) لاستخدامها خلال السنة المالية ٢٠٠٥ في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لدعم عملية حرية العراق. مكن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد القادة العسكريين الأميركيين في العراق من الاستجابة لطلبات الإغاثة الإنسانية الملحة وإعادة الإعمار للسكان المحليين عن طريق تقديم الأموال لتسديد نفقات الإصلاحات والمؤاساة بعد العمليات القتالية، وتوفير التجهيزات مثل مولدات الكهرباء لدعم البنية التحتية البائسة، وأعمال التنظيف المدنية على نطاق واسع، والنشاطات الإنشائية لتوظيف أكبر عدد ممكن من العراقيين.

بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٥، ذكرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق أنها ألزمت ٧١٨ مليون دولار لـ ٧٦٧٨ مشروعا لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد؛ تم إنجاز ٤٨٠٥ مشاريع من هذا المجموع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. أورد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أن القوات الأميركية لم تتقيد تماما بالقوانين النظامية والإرشاد في المحافظة على الرقابة على الأموال المخصصة أو في الحفاظ على المستندات المطلوبة لاحتساب مشاريع السنة المالية ٢٠٠٤. هواجس المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول هذه الظروف ولدت هذا التدقيق الذي يعالج إدارة القوات المتعددة الجنسيات في العراق للسنة المالية ٢٠٠٥ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

الأهداف

كانت أهداف هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت القوات المتعددة الجنسيات في العراق قد:

- أقامت الرقابة لإدارة فعالة لمشاريع وأموال وسجلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥.
- نسقت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بصورة فعالة حسب ما هو ملائم، مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد المتوفرة لاستدامة المشاريع وإعادة إعمار العراق.

النتائج

راجع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق خطط البرامج، والإرشادات والمعطيات المتعلقة بإدارة البرامج، وسجلات ٢٠٧ مشاريع (بما في ذلك عينة إحصائية بمستوى ٩٠% من الثقة تعود لـ ١٨٧ مشروعاً).

وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق قد حققت تقدماً كبيراً لتحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. تضمن ذلك التوافق المحسن للمشاريع مع الأهداف الاستراتيجية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، والتعقب المركز لوضع المشاريع وإدارة سجلات المشاريع، والتنسيق مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وبرامج إعادة الإعمار الأخرى التي تقوم بها الولايات المتحدة. غير أن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجد أن معطيات المشروع التي استخدمها القوات المتعددة الجنسيات في العراق لتعقب تقدم المشاريع، ولإصدار التقارير عن وضع المشاريع، وإرسالها إلى وحدات المراكز الرئيسية العليا تحتوي على العديد من الأخطاء، وأن وحدات القوات المتعددة الجنسيات في العراق لا تزال لا تتقيد بمعطيات سجلات المشاريع. علاوة على ذلك، وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق تفتقر إلى عملية مناسبة لتنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع

وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وذلك عندما استخدم برنامج الاستجابة المذكور في ارتباط مع برامج إعادة الإعمار الأخرى في العراق، وأنها لم تنسق مع وزارة الخارجية بخصوص استدامة مشاريع إنشاء كبرى تابعة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

خلال مجرى هذا التدقيق، أبلغ مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق القوات المتعددة الجنسيات في العراق بهواجسه حول الأخطاء في أدوات تعقب المشاريع. نتيجة لذلك، باشرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق مراجعتها الخاصة لمعطيات مشاريعها للسنة المالية ٢٠٠٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بدأت القوات المتعددة الجنسيات أيضا المرحلة الانتقالية إلى نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) كأداة لتعقب مشاريعها الذي سيخفض الأخطاء في معطيات إدارة المشاريع الحالية التي عينها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

علاوة على ذلك، نشرت القوات المتعددة الجنسيات في العراق والسفارة الأميركية في العراق بيان مهمة مشترك في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يعلن ان جميع الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتوفرة لدى الوكالات الأميركية في العراق سوف تدمج في السنة المالية ٢٠٠٦ لبلوغ أعلى درجات الفعالية للجهود الأميركية لإعادة بناء العراق.

التوصيات

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بان يوجه اللواء قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق مدراء برامجهم والقيادات التابعة له لاتخاذ الإجراءات التالية:

- إجراء فحص شامل لجميع مشاريع وأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٥ لاحتساب الأخطاء الواردة في التقارير عن وضع المشاريع. علاوة على ذلك، إذا تبين ان الأموال قد ألزمت بصورة غير مناسبة بالنسبة لمخصصات السنة المالية ٢٠٠٥، يتوجب على القوات المتعددة الجنسيات المبادرة إلى سحب الالتزامات من أموال السنة المالية ٢٠٠٥ وإعادة إلزام المشاريع بالأموال المناسبة.
- القيام بمراجعة ربع سنوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للتأكد من أن المعطيات المتضمنة في أدواتها لتعقب المشاريع صالحة، وأنها تتناغم قدر الإمكان مع معطيات التزامات المشاريع في أنظمة الجيش المالية.

- توضيح وفرض الإرشاد القائم حول جميع سجلات المشاريع المطلوبة. ويكون على القوات المتعددة الجنسيات القيام بمراجعات ربع سنوية لسجلات المشاريع لتحسين إدارة ملفات المشاريع. وعلى القوات المتعددة الجنسية أيضا التفكير في تطوير خطة لتأمين التدريب لجميع وحدات القوات المتعددة الجنسيات الحالية والمستقبلية على متطلبات توثيق المشاريع، وعلى كيفية الحفاظ على هذه السجلات وتخزينها. ويجب أيضا التفكير في مناهج تخزين السجلات في أشكال إلكترونية.
- إضفاء شكل رسمي على عملية تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية حيث يستخدم البرنامج المذكور بالارتباط مع برامج إعادة الإعمار الأخرى، وعلى الأخص تلك المشاريع ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تنسيق الخطط والتمويل لاستدامة مشاريع الإنشاءات الكبرى التابعة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد والمشاريع ذات القيمة الاستراتيجية بالنسبة لوزارة الخارجية.

ملاحظات الإدارة

وافقت الفرق المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) بالنيابة عن القوات المتعددة الجنسيات، أو وافقت جزئيا، على أربع من خمس توصيات في التقرير. ووافق المفتش العام لإعادة إعمار العراق على العموم، على الملاحظات التي قدمتها الفرق المتعددة الجنسيات في العراق، وفي بعض الحالات، عدل تقريره بموجبها. غير أن المفتش العام لإعادة إعمار العراق لاحظ أيضا أن الفرق المتعددة الجنسيات في العراق أساءت على ما يظهر فهم أجزاء اثنتين من التوصيات، ولذلك أعاد المفتش العام تأكيد موقفه من جديد بأن التنسيق بخصوص استدامة مشاريع إعادة الإعمار مكون أساسي للنجاح الإجمالي للحكومة الأميركية في العراق.

قدمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضا ملاحظات تقنية حول هذا التقرير. وافق المفتش العام لإعادة إعمار العراق على هذه الملاحظات وعدل تقرير التدقيق بموجبها. الملاحظات التي تلقيناها كانت متجاوبة تماما.

يخطط مكتب المفتش العام لأداء تدقيق متابعة في وقت لاحق من هذا العام لتحديد نوعية معطيات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المتواجدة ضمن الأنظمة المالية.

إدارة عقود البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة في جنوب العراق الأوسط
التقرير رقم SIGIR-05-023، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

تقرير التدقيق هذا هو الأخير في سلسلة تقارير أنتجها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق والتي تعالج الرقابة على الأموال النقدية، وإدارة العقود، وإدارة المنح من قبل منطقة جنوب العراق الأوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة. يعالج التقرير العمليات المستخدمة لتخصيص، ومنح، وتنفيذ، والإشراف على العقود ضمن منطقة جنوب العراق الأوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة.

خلال سنين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، استخدمت سلطة الائتلاف المؤقتة العقود لشراء المنتجات أو الخدمات التي ساعدت في تنفيذ البرامج أو المشاريع التي أفادت مباشرة الشعب العراقي أو ساعدت في إعادة إعمار العراق أو في استعادته لعافيته. بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وحزيران/يونيو ٢٠٠٤، استخدمت منطقة جنوب العراق الأوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة الأموال المقدمة من صندوق تنمية العراق (DFI) عبر البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة (RRRP) لمنح ٩٠٧ عقود و ١٢١٢ عقد مشتريات صغيرة جدا بقيمة حوالي ٨٨,١ مليون دولار.

الهدف

كان الهدف الإجمالي لهذا التقرير تحديد ما إذا كان الضباط المسؤولون عن المدفوعات في أماكن معينة في جنوب العراق قد تقيّدوا بالإرشاد وراقبوا واحتسبوا بالطريقة المناسبة الأصول النقدية ونفقات صندوق تنمية العراق. لاحظ مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال التدقيق قصورا في مستندات منح العقود ووسع نطاق التدقيق لتحديد ما إذا كان موظفو منطقة جنوب العراق الأوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة قد أداروا العقود بالطريقة المناسبة.

النتائج

وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان موظفي منطقة جنوب العراق الأوسط تحت إمرة سلطة الائتلاف المؤقتة، لم يديروا بصورة فعالة ٩٠٧ عقود و ١٢١٢ عقد مشتريات صغيرة جدا تم منحها عبر البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة البالغة ٨٨,١ مليون دولار. نتيجة لذلك:

- كانت هناك ٤ مشاريع استخدم لها ٢٠ عقدا (٢.٢%) وعدة تعديلات عقود بلغ مجموعها ٩,١ ملايين دولار تقريبا، ويبدو على أن متطلباتها قسمت لكي تبقى العقود الممنوحة دون السقف

الأعلى اللازم للموافقة البالغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار، وذلك للتحايل على إجراءات المراجعات المطلوبة وإصدار التقارير.

• كان هناك ١٥٨ عقداً (١٧,٤%) بلغت قيمتها حوالي ١٦,٣ مليون دولار، إما لم تمنح أثر منافسة أو تفنقر إلى الوثائق التي تدل على إجراء عملية تنافسية، و ٢٦ ملف عقود (٣%) بلغت ٢,٦ مليون دولار تقريباً لا تحتوي على أي عقد موقع.

• ١١ عقداً (١,٢%) بلغت قيمتها أكثر من ٥,٦ مليون دولار صدرت دون ترخيص مناسب، و ٣٨ عقداً (٤,٢%) بلغت قيمتها حوالي ٧ ملايين دولار منحت بعد نقل مسؤولية صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقية في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

• كان هناك ٩١ مشروعاً (١٠,٧%) بلغت قيمتها حوالي ١١,٦ مليون دولار دفعت بالكامل عند توقيع العقود كما أن إنجاز أشغال المشاريع العائدة لها لم يتم التحقق منه؛ و ١١ عقداً (١,٢%) دفعت بمبالغ تزيد عن قيمتها قدرها ٥٧١,٨٢٣ دولار؛ وأنفق ٥١٥,٠٠٠ دولار لرواتب وعمليات لسلطة الائتلاف المؤقتة المنتهكة بذلك إرشادات مجلس مراجعة البرنامج 06.2 (المعدل)؛ وحوالي ٤٧,٠٠٠ - ٨٧,٠٠٠ دولار نقداً فقدت لكن لم يبلغ عنها إلى مراقب سلطة الائتلاف المؤقتة؛ وحوالي ٢٣ مليون دولار حولت إلى موظفين غير مرخصين لكن الوثائق دلت على أن ٦,٣ ملايين دولار منها فقط دفعت إلى المقاولين، ونتج عنها خسارة في الإشراف بلغت ١٦,٧ مليون دولار.

• كان هناك ٢٨٦ ملف عقود (٣١,٥%) بلغت قيمتها حوالي ٣١ مليون دولار لم تحتو على شهادات إنجاز علماً أن ٢٤ مليون دولار صرفت على المشاريع. كانت ملفات عقود أخرى تنقصها المستندات لحوالي ١٢,٦ مليون دولار من المدفوعات ولم يكن من الممكن بالتالي تحديد ما إذا كان المقاولون قد تم دفع ما هو متوجب لهم بالمقارنة مع الأشغال المنجزة فعلاً.

• دفتر سجلات الممتلكات لتوثيق الممتلكات المشتراة بأموال البرامج الإقليمي للاستجابة السريعة لم تحفظ به ملفات العقود لـ ١٦٠ عربة بلغت قيمتها ٣.٣ مليون دولار لم توثق وصولات العربات، ولم يكن هناك سوى القليل من المستندات في ملفات العقود لتحديد ما إذا كان المستفيدون قد استلموا فعلاً العربات؛ كما تم شراء الذخيرة والسلاح لكن السجلات المفصلة للتسليم والتوزيع لم يحتفظ بها؛ وكذلك لم يكن بالإمكان تحديد أماكن كل الأسلحة.

- تعدى ٣٤٦ عقد مشتريات صغيرة جدا (٢٨,٥%) حدود الـ ٥,٠٠٠ دولار المقررة للمشتريات الصغيرة جدا، ومع هذا لم يحتفظ بالمستندات المطلوبة في الملفات بالنسبة لمنح تزيد عن ٥,٠٠٠ دولار؛ وكان هناك ٣٨٧ ملف عقود مشتريات صغيرة جدا (٣١,٩%) لم تحتو على مستندات مدفوعات؛ و ٧٨٦ ملفا (٦٤,٩%) لم تحتو على فاتورة بائع؛ و ٨٣٨ ملفا (٦٩,١%) لم يكن فيها مستند إنجاز.

عين مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا نقاط قصور في الرقابة الداخلية على المعدات. وكلاء الحكومة الأميركية وشركاء التحالف لم يتقيدوا بالإرشاد المطبق ولم يراقبوا ويحتسبوا بالطريقة المناسبة الأصول النقدية العراقية. أكثر من ذلك، وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إشارات حول قيام تزوير محتمل، وحول هذه الأمور إلى المفتش العام المساعد لاتخاذ الإجراءات اللازمة. التحقيقات المتعلقة بالموضوع تتواصل.

استنادا إلى المستندات التي تم درسها، استنتج المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان منطقة جنوب العراق الأوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة قصرت في إدارة عقودها ومشترياتها الصغيرة جدا ضمن البرنامج الإقليمي للاستجابة السريعة.

التوصيات

لما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة قد حلت في ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، يوجه مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق التوصيات إلى اثنتين من المنظمات الأربع التي خلفتها: مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة - المركزية (JASG-C) والقيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان (JCC-I/A). أوصى المفتش العام:

- بان يعمد السفير الأميركي لدى العراق إلى استرداد الـ ٥٧١,٨٢٣ دولار التي دفعت زيادة عن اللزوم في ١١ عقدا.

- بان ينشئ اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان التوثيق الكافي والمطلوب لتسجيل الاستلام والتصرف بجميع الممتلكات المشتركة.

- بان يطلب قائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة - المركزية من وكلاء المدفوعات الحصول على وثائق الموافقة المناسبة على العقود قبل إجراء المدفوعات.

أصدر مكتب المفتش العام أربعة تقارير سابقة تعالج الرقابة على الأموال النقدية، وإدارة العقود، وإدارة المنح لمنطقة جنوب العراق الأوسط التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة^٧. قدم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ما مجموعه ٣١ توصية إلى الإدارة في تلك التقارير الأربعة. في استجابتها لهذه التوصيات الواردة في تلك التقارير الأربعة، وافقت الإدارة، على العموم، ووافقت على اتخاذ الإجراءات الضرورية لحل المشاكل التي تمت مناقشتها على أساس التوصيات المعينة. لذلك، لن يعد تكرار التوصيات التي قدمت في تلك التقارير الأربعة السابقة والقابلة للتطبيق على هذا التقرير.

ملاحظات الإدارة

اللواء القائد للقيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان وقائد مجموعة الدعم للمنطقة المشتركة - المركزية وافقا كلاهما على النتائج والتوصيات. أن كلا القيادتين وضعت إجراءات قيد التنفيذ لتطبيق التوصيات كما أن الملاحظات حول جميع التوصيات كانت متجاوبة تماما.

لم يتلق المفتش العام لإعادة إعمار العراق ملاحظات من رئيس البعثة تتعلق بالتوصيات.

مسودات التقارير الصادرة

تطور نظام إدارة إعادة إعمار العراق

التقرير رقم DRAFT SIGIR-06-001، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

كان الهدف الإجمالي لهذا التدقيق تحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات التي استخدمتها المنظمات الحكومية الأميركية تدعم الإدارة الفاعلة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

في أيار/مايو ٢٠٠٥، باشر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تدقيقا لتحديد ما إذا كانت أنظمة المعلومات التي استخدمتها المنظمات الحكومية الأميركية قد نتجت عنها الإدارة الفاعلة لبرامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. لقد تم تأجيل تقرير التدقيق الأصلي كنتيجة لإجراءات تحسين الإدارة التي اتخذها مدير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتي:

- طالبت بتطوير نظام موحد لإصدار التقارير لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- أمرت جميع الوكالات التي تتفق أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بأن تدخل وتحفظ بالمعطيات الحالية ضمن النظام.

تقرير التدقيق هذا هو واحد من سلسلة تقارير تعالج قدرة تكنولوجيا المعلومات (IT) والأنظمة الإدارية في إنتاج معلومات يعول عليها ودقيقة دعماً لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

قانون المدفوعات السريعة: تحليل المدفوعات
التي أجريت من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
التقرير رقم DRAFT SIGIR-06-002، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

هدف هذا التدقيق إلى تحديد ما إذا كانت المدفوعات التي أجرتها المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد تمت بالتناغم مع قانون المدفوعات السريعة ومع السياسات والقوانين الأخرى المطبقة.

التدقيقات الجارية

تدقيق السياسات والإجراءات لضمان نوعية المعطيات خلال جمعها والإبلاغ عنها من جانب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR-2005-16

هدف هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت السياسات، والإجراءات، والرقابة الداخلية التي أقامتها المنظمات الحكومية الأميركية تضمن الحصول على المعطيات الصالحة والموثوقة للإدارة الفعالة لمشاريع إعادة إعمار العراق. يقوم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتقييم أنظمة الرقابة العامة لأجل تقدير صحة، وسرية، وتوافر المعطيات المعالجة بالكمبيوتر في نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS). لا تتعامل المراجعة مع الرقابة على التطبيقات الفردية ضمن نظام إدارة إعادة إعمار العراق.

مسح تمويلات وشؤون مكتب شؤون المخدرات الدولية تطبيق مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) للعراق

التقرير رقم 18-2005-SIGIR

باشـر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالتوافق مع مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية، مسحاً لتمويلات مكتب شؤون المخدرات الدولية وشؤون تطبيق القانون للعراق. يركز المسح بالدرجة الأولى على البرامج الكبرى لمكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون (INL) لتحديد ما إذا كان مكتب شؤون المخدرات الدولية قد طبق الإدارة المناسبة والرقابة على المحاسبة للتأكد من أن الأموال التي قدمها الكونغرس تنفق بالتوافق مع القوانين الأميركية. سوف يتم إجراء المسح في مرافق مكتب شؤون المخدرات الدولية ومرافق وزارة الخارجية الأخرى في واشنطن العاصمة.

السياسات والإجراءات المستخدمة في إدارة

مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

التقرير رقم 2.0005-DCPAAP-D2005

هدف سلسلة هذا التدقيق تحديد ما إذا كانت السياسات والإجراءات والرقابة الداخلية التي وضعتها المنظمات الحكومية الأميركية تؤدي إلى إدارة فعالة لمشاريع إعادة إعمار العراق. وسوف تحدد هذه التدقيقات أيضاً ما إذا كانت هذه السياسات والإجراءات وأنظمة الرقابة الداخلية منسقة بصورة كافية بين المنظمات الحكومية الأميركية ونتجت عنها إدارة فعالة وإنجاز مشاريع إعادة إعمار العراق في مواعيدها.

سوف يقيم التدقيق القادم في هذه السلسلة، كفاية سياسات وإجراءات وأنظمة الرقابة الإدارية لمكتب إدارة إعمار العراق.

مراجعة أوامر المهمات الإدارية (ATO)

التقرير رقم 19-2005 SIGIR

أهداف هذا التدقيق تحديد:

- إلى أي حد أكملت أوامر المهمات الإدارية (ATO) أغراضها المقصودة - لتحديد التكاليف الإدارية الثابتة للتصميم والبناء التي حددها المقاولون لجميع أوامر التسليم غير المحدود؟ وسوف تحدد تدقيقات العقود أيضا ما إذا كانت أنظمة المعلومات هذه جديرة بالثقة بصورة كافية ومنسقة بشكل واف ما بين تلك المنظمات لضمان إصدار تقارير دقيقة وكاملة وفي مواعيدها إلى كبار الرسميين الحكوميين والكونغرس حول استخدام أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- إلى أي حد أثر تعديل نطاق المشاريع على الحاجة إلى بعض التكاليف الإدارية في أوامر المهمات الإدارية؟
- إلى أي حد أثرت زيادة أو خفض فترات أداء العقود/أوامر المهمات على قيمة تكاليف أوامر المهمات الإدارية، وإلى أي حد تتبدل الأوامر المذكورة بين مقاول للتصميم والبناء وآخر؟

مراجعة إدارة نقل الأصول التي تم شراؤها أو تجديدها و/أو بناؤها

بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية

التقرير رقم 20-2005 AT MNSTC-I; 22-2005 AT USAID SIGIR

الهدف الإجمالي لسلسلة هذا التقرير تحديد ما إذا كانت المنظمات الحكومية الأميركية المسؤولة عن إدارة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق قد طورت ووافقت على سياسات وإجراءات كافية لدعم نقل الأصول التي تم شراؤها أو جددت أو أنشئت بأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية ومواطنيها وما إذا كانت تلك السياسات والإجراءات قد تم تنفيذها.

- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات، المشروع رقم 20-2005 SIGIR
- الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المشروع رقم 22-2005 SIGIR.

تدقيق شركة "بارسونز ديلاوير إنك"،

العقد رقم W914NS-04-D-0006، لإنشاء مشاريع عيادات العناية الصحية الأولية

التقرير رقم SIGIR-2005-26

الأهداف الإجمالية لهذا التدقيق تحديد ما إذا كان المقاولون قد تقيّدوا بشروط العقد أو أوامر المهمة، وما إذا كان ممثلو الحكومة يتقيّدون بالإرشاد القانوني والنظامي العام المتعلق بإدارة العقود والإدارة المالية، ولتقييم فاعلية الرصد والرقابة التي أقامها ضباط العقود الإداريون.

مسح أنظمة البرامج، والعقود، والإدارة المالية، وإصدار التقارير لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR-2005-24

أهداف هذا المسح الحصول على معلومات كافية حول البرامج، والعقود، وعمليات الإدارة المالية، والأنظمة، والمعطيات المحتفظ بها على مستوى الصفقات لأجل تكوين تفهم للمعلومات الإدارية المتوفرة. سوف يؤمن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضا على معلومات عن متطلبات الإصدار الرسمي للتقارير من كل واحدة من الوكالات الحكومية الأميركية التي تدير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

وسوف يستخدم مكتب المفتش العام نتائج هذا المسح لتطوير خطط تدقيق معينة لتقييم فاعلية أنظمة الرقابة، والدقة، والمواعيد لتطابقات سلطات الموازنة، وتخصيص الأموال، والمدفوعات وأعمال العقود التي تشمل أغلبية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. وسوف يعلن عن كل تدقيق مع أهدافه المعينة.

تحليل المخاطر في أساليب التعاقد المستخدمة في مشاريع إعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR-2005-25

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق الحصول على المعلومات الكافية عن عمليات المشتريات، وإدارة العقود، والإدارة المالية المتعلقة بعقود التصميم والبناء، والعقود المباشرة، لإجراء تقييم للمخاطر بالنسبة لكل مقارنة بديلة.

أعمال المتابعة لرقابة الأموال النقدية لصندوق تنمية جنوب العراق الأوسط ومراجعة العقود

التقرير رقم SIGIR-6002

هذه المراجعة هي عملية متابعة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأميركية لتطبيق التوصيات الرامية إلى تحسين رقابة الإدارة على الأموال النقدية وعلى عقود صندوق تنمية العراق (DFI).

مرحلة انتقال إعادة الإعمار إلى إدارة الحكومة العراقية

التقرير رقم SIGIR-6003

الأسئلة التي سوف يطرحها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في هذه المراجعة هي:

- هل لدى كل من مكاتب إدارة إعادة الإعمار في العراق خطط استراتيجية جاهزة لانتقال كل من الأجزاء الخاصة بها في برنامج إعادة الإعمار؟
- هل هناك موارد كافية لتشغيل وصيانة المحطات والتجهيزات الجديدة التي قدمتها الولايات المتحدة؟
- هل خطط الرسميون العراقيون ولحظوا موازنات بما يكفي للصيانة الأساسية للبنية التحتية الجديدة التي قدمتها الولايات المتحدة؟
- كيف ستؤثر وتيرة إعادة الإعمار وإنجاز المشاريع على المرحلة الانتقالية؟

مراجعة برنامج درع قوة تنفيذ المهمة

التقرير رقم SIGIR-6004

سوف تحدد هذه المراجعة ما إذا كان مدرء درع قوة تنفيذ المهمة الذي أنشئ لتوفير أمن البنية التحتية قد استخدم الأموال بصورة فعالة ومؤثرة لتلبية الأهداف المقصودة للبرنامج.

مراجعة استخدام التحديد النهائي للعقود الداعمة لإعادة إعمار العراق

التقرير رقم SIGIR-6005

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت العقود الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بما في ذلك عقود الكتب وأوامر المهمة) قد تم تحديدها نهائياً في الوقت المناسب وما إذا كانت عملية التحديد النهائي قد تقيدت بالقوانين والسياسات والإجراءات المطبقة.

مراجعة عمليات وإجراءات الإغلاق النهائي لعقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

SIGIR-6006

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت العقود الممولة من قبل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بما في ذلك أوامر المهمة والمنح والاتفاقيات التعاونية) قد أغلقت بالوقت المناسب، وتقيدت بالقانون الفدرالي للاستملاك (FAR) (a) 4.804-1 والقوانين والسياسات والإجراءات الأخرى المطبقة.

التدقيقات المخططة

سوف يجري مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تدقيقات حول الأداء لتقييم التوفير، والكفاءة، والفعالية والنتائج لبرامج وعمليات إعادة إعمار العراق كما يجب. سوف تتم هذه التدقيقات من خلال التدقيقات في مشاريع فردية ذات مسائل معينة، وكذلك من خلال سلسلة تدقيقات سوف تقيم عدة مكونات من المواضيع. وسوف يعلن عن كل واحد من هذه التدقيقات قبل بداية أي عمل تدقيق ميداني. للحصول على النص الكامل لخطة التدقيق، أنظر موقع SIGIR على الإنترنت:

<http://www.sigir.mil/>

وضعية توصيات تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

قدم مكتب المفتش العام عدة توصيات إلى رسمي الإدارة بالنسبة للإجراءات التصحيحية الضرورية لنشاطات إعادة الإعمار والإغاثة. الجدول ٣-٣ يدرج وضع التوصيات السابقة لفترة التقرير نصف السنوية هذه.

وضعية توصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

الجدول ٣-٣

وضعية التوصيات				
رقم التقرير	وقت التقرير	تاريخ الإصدار	المجموع	أغلقت
05-022	إدارة استدامة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/١٠/٢٤	٤	٠
05-021	إدارة برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/١٠/٢٤	١	٠
05-020	إدارة العقود والمنح والمشتريات الصغيرة جدا المستخدمة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء	٢٠٠٥/١٠/٢٦	٤	٠
05-019	شهادة تعهد تتعلق بمنح العقد غير التنافسي DACA63-03-D-0005 إلى شركة كيلوغ، براون أند روت سرفيس	٢٠٠٥/٩/٣٠	٠	٠
05-018	تزويد عربات مصفحة مشتراة عبر العقد W914NS-05-M-1189	٢٠٠٥/١٠/٢١	٥	٠
05-017	خطة منح المكافأة لمقاولين مشاركين في إعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/١٠/٢٥	٤	٠
05-016	إدارة العقود والمنح المستخدمة لإنشاء وتشغيل أكاديمية الشرطة في بابل	٢٠٠٥/١٠/٢٦	٣	٠
05-015	إدارة منح برنامج الاستجابة السريعة في جنوب العراق الأوسط	٢٠٠٥/١٠/٢٦	٣	٠
05-014	إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٤	٢٠٠٥/١٠/١٣	٠	٠
05-013	الرقابة على التجهيزات المزودة بموجب عقود أمنية	٢٠٠٥/٩/٩	٠	٠
05-012	السياسات والإجراءات المستخدمة لمشروع إدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لضمان نوعية الإنشاءات	٢٠٠٥/٧/٢٢	٠	٠
05-011	تقديرات كلفة الإنجاز للمشاريع وإصدار التقارير المالية لإدارة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/٧/٢٦	٥	٠
05-010	العرض الموجز المرحلي للمعلومات إلى مكتب المشاريع والعقود في العراق وإلى القيادة المشتركة للعقود في العراق حول تدقيق خطة منح المكافأة	٢٠٠٥/٧/٢٦	٥	٠
05-009	مطابقة التقارير الصادرة حول فروقات مصادر الأموال	٢٠٠٥/٧/٨	٠	٠

المستخدمة في عقود ما بعد ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤				
05-008	إدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق	٢٠٠٥/٤/٣٠	٦	٠
05-007	إدارة ملفات عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٢٠٠٥/٤/٣٠	٧	٠
05-006	الرقابة على الأموال النقدية المقدمة إلى جنوب العراق الأوسط	٢٠٠٥/٤/٣٠	٦	٥
05-002	المحاسبة عن المسؤولية ومراقبة أصول المعدات لسلطة الائتلاف المؤقتة في الكويت	٢٠٠٥/١٠/٢٥	٣	٠
04-011	تدقيق المحاسبة عن المسؤولية والرقابة على أصول المعدات لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	٢٠٠٥/٧/٢٦	٢	١
04-001	تنسيق سلطة الائتلاف المؤقتة للأموال الممنوحة	٢٠٠٥/٦/٢٥	٢	٠

عمليات تفتيش المفتش العام لإعادة إعمار العراق

قام قسم التفتيش لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بإجراء تقييمات لمشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار في أرجاء العراق للتأكد من كفاية وفاعلية أشغال إعادة الإعمار. ولدعم مهمته هذه، عمدت عمليات التفتيش إلى رفع مستوى التقديرات لأعمال الوكالات الحكومية والمقاولين الآخرين مستخدمة تشكيلة متنوعة من الأدوات، بما فيها مراجعات الشهود العيان وصور الأقمار الصناعية.

منذ تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى الكونغرس، قام مفتشو مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بما يلي:

- أنجزوا تقييمات لـ ١٣ مشروع
- أنجزوا تقييما خاصا للحفر الاتجاهي الأفقي (HDD) لأنابيب النفط تحت نهر دجلة
- عالجوا ولخصوا ٦٠ تقييما أوليا محدودا لمشاريع قدمها موظفو الحكومة الأميركية للرقابة على النوعية وضمانها
- حللوا صور الأقمار الصناعية لتحديد المواقع المحتملة لعمليات التفتيش في المستقبل

المقاربة

خلال ربع السنة هذا، أجرى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ١٣ عملية تفتيش عن طريق المشاهدة العينية لمواقع مشاريع إعادة الإعمار. للقيام بالتقييمات، جمعت فرق المهندسين والمدققين التابعة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الموصفات التعاقدية، وسافرت إلى مواقع المشاريع، وفحصت في المواقع الجهود والإنجازات، وراجعت نتائجها مع مدراء إعادة الإعمار. النجاح الأولي لأول فريق تقييم متكامل خلال ربع السنة المنتهي في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ دفع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى الإسراع في تشكيل ثلاث فرق إضافية وأصبح فريقا تقييم جديدا تشغيليين خلال ربع السنة الأخيرة وسوف يضاف فريق ثالث جديد خلال ربع السنة القادم. بدأ مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إجراء تحاليل مستخدما الصور المأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية بالنسبة للمشاريع النائية أو التي لا يمكن الوصول إليها بسبب الهواجس الأمنية. الصور المذكورة تساعد فرق التفتيش في أبحاثها الأولية عن الموقع. واصل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، خلال ربع السنة هذا، توسيع عمليات التصوير بواسطة الأقمار الصناعية، وأجرى ٥٣ تقييما على أساسها.

التخطيط

اختار مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق عينات من المشاريع من كل واحد من قطاعات إعادة الإعمار الكبرى للتقييم، والمسح، والتحليل، بما فيها:

- مشاريع المياه والكهرباء، والنفط، والمرافق، والنقل
- مشاريع تتضمن عقودا بمبالغ كبيرة وصغيرة
- مشاريع مع مقاولين عامين مختلفين
- مشاريع في عدة أجزاء من البلاد
- مشاريع في برامج كل واحدة من الوكالات الأميركية الرئيسية
- مشاريع منجزة بالكامل ومشاريع في مراحل مختلفة من الإنجاز
- مشاريع إنشائية وغير إنشائية.

النتائج

يواصل حضور مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في أرجاء العراق تعزيز وتحقيق المحاسبة الأفضل بالنسبة للمسؤولية من جانب المقاولين، ويحثهم على أداء أكثر فاعلية. كشفت التقييمات التي أجريت في العراق خلال ربع السنة هذا خليطا من المشاكل والتقدم معا في أداء المقاولين. فكما أشير إلى ذلك في التقارير، كانت للمفتش العام هواجس حول عدم كفاية الإنشاءات في بعض المواقع وكذلك

التقصير في التقيد بشروط العقود في أربعة حصون حدودية كانت تتطلب محيطاً أمنياً خارجياً أوسع مما وجدناه وقت التقييم. وراجع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً المشاريع في الحلة، وزار ثانية المواقع التي كانت موضع سلسلة من التدقيقات الانتقادية للغاية للمفتش العام سنة ٢٠٠٤. قادت هذه التدقيقات إلى العديد من عمليات التفتيش الهامة التي أدت إلى أربع توقيفات لهذا التاريخ. من المؤسف أن مراجعة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق الأخيرة في الحلة قد كشفت أنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية لبلوغ الأهداف المعينة أصلاً في تلك المشاريع. تقيّمت مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمشاريع خلال ربع السنة هذا كانت إيجابية بالنسبة لخطط الاستدامة المطبقة في المواقع التي تمت زيارتها. وعلى وجه التحديد، وجد مفتشو مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج قد باشر اتخاذ الإجراءات لمعالجة وجوه القصور بالنسبة للاستدامة في بعض المواقع.

يقدم الجدول ٣-٤ ملخصاً لتقييمات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمشاريع المنجزة خلال فترة التقرير هذه.

المشاريع المقيمة خلال ربع السنة هذه (بآلاف الدولارات)

الجدول ٣-٤

اسم المشروع	المحافظة	إجمالي الكلفة في الموازنة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج
مرفق الأسلحة الخاصة والتكتيك (SWAT) في الحلة	بابل	٢,٢١٩ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
محطة الشرطة في البلدة	بابل	١٣٥ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
المخفر الحدودي في السول رقم ٣٧ بناواسوتا - إيساوا	السليمانية	٢٧٢ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاوير	الشمال
المخفر الحدودي في السول رقم ٢٩ كورالو بناو - أزميك	السليمانية	٢٧٥ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاوير	الشمال
المخفر الحدودي في السول - ٢٠ مروا	السليمانية	٢٧٢ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاوير	الشمال
المخفر الحدودي في السول - ٢٣ بارغورد - سفره	السليمانية	٢٧٢ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسونز ديلاوير	الشمال
القاعدة العسكرية في أم القصر - نقطة التزويد في آمو	البصرة	٢٥٣ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
مركز العمليات والأمن	البصرة	١,١٧٥ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
رفع مستوى الأمن في ميناء أم القصر	البصرة	٣,٧٤٧ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
مشروع فينيكس لإعادة تأهيل توربينات الغاز في قداس	بغداد	٣٩١,١١ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	فلور أميك	الوسط
أكاديمية الشرطة في الحلة	بابل	٩,١٣٥ دولار	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان	أجنبي	الجنوب
مكتبة كربلاء	كربلاء	١,٢٩٤ دولار	سلطة الائتلاف المؤقتة (جنوب الوسط)	Global Business Group	الجنوب
الحفر الأفقي	تميم	٧٥,٥٠٠ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	شركة كيلوغ، براون أند روت	الشمال

- الإنشاء جزء من عقد دعم الحياة

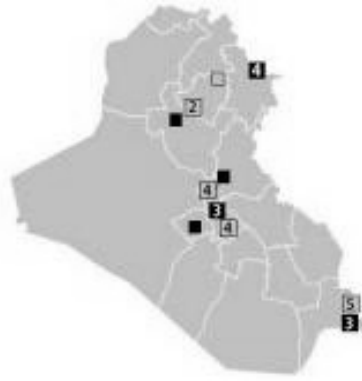
مقاربة تقييم برامج المشاريع على أرض الموقع

أنجز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ٢٩ تقييما للمشاريع بما في ذلك تقييما خاصا واحدا. خلال ربع السنة الأكثر حداثة، فتش مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وأنجز تقييمات ١٣ مشروعا في مواقعها وتقييما خاصا واحدا. تشمل الأهداف العامة التي تحكم تقييم المشاريع على ما يلي:

- هل كانت نتائج المشاريع متوافقة مع الأهداف الأصلية؟

- هل كانت مكونات المشاريع مصممة بصورة كافية قبل الإنشاء أو التركيب؟
 - هل لبت الإنشاءات أو إعادة التأهيل معايير التصميم؟
 - هل تم تنفيذ خطة الرقابة على النوعية للمقاولين وبرنامج حكومة الولايات المتحدة لضمان النوعية (QA) بصورة كافية؟
 - هل تمت معالجة الاستدامة والفاعلية التشغيلية للمشاريع؟
- للحصول على التقييمات الكاملة للمشاريع خلال أرباع السنة السابقة، أنظر الجدول ٣-٥.
- لمعرفة الأماكن التقريبية لتقييم كل مشروع، أنظر الرسم ٣-١.

مواقع المشاريع التي تم تفتيشها في العراق
 ربع السنة الرابع ٢٠٠٥، المواقع التقريبية
 الرسم ٣-١



■ ربع السنة الحالي
 □ أرباع السنة السابقة

المشاريع التي تم تقييمها خلال أرباع السنة السابقة (بآلاف الدولارات)

الجدول ٣-٥

رقم التعريف لمكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	اسم المشروع	المحافظة	إجمالي الكلفة الواردة في الموازنة	الوكالة المنفذة	المقاول	منطقة مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج
3532	محطة الوحدة لمعالجة المياه	بغداد	٤,٧١٢ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	فلور أميك	الوسط
3529	محطة الوثبة لمعالجة المياه	بغداد	٨,٦٩٨ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	فلور أميك	الوسط
18462	مشروع النهروان لإمدادات المياه	بغداد	٣٤٨ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الوسط
18079	شبكة مياه السملات	بغداد	٧٦٤ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	ســـــيما انترناشنل	الوسط
1654	المحطة الثانوية في الحكمية	البصرة	٥,٩٣٤ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بـــــيريني كوربوريشن	الوسط
1657	المحطة الثانوية في حمدان	البصرة	٥,٠٠١ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بـــــيريني كوربوريشن	الوسط
1655	المحطة الثانوية في الكفات	البصرة	٥,٩٣٤ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بـــــيريني كوربوريشن	الوسط
1656	المحطة الثانوية في السراجي	البصرة	٥,٧٠٩ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بـــــيريني كوربوريشن	الوسط
1659	المحطة الثانوية في شط العرب	البصرة	٥,٢٩٨ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بـــــيريني كوربوريشن	الوسط
18183	عبور الأنابيب في الفتح	تميم	٢٩,٧١٥ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسن PJIV	الشمال
18185	عبور القتال في كر كوك	تميم	٢,٠٨٨ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسن PJIV	الشمال
19604	أنبوب عبور النهر في الفتح	تميم	٨,١٥٦ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسن PJIV	الشمال
18427	مخفر الشرطة في سيف سعد	بابل	١٥٣ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب
13607	مستشفى التوليد الأطفال في الحلة	بابل	٧,٤١٤ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسنز غلوبل سيرفسز	الجنوب
11812	مركز الإمام للعناية الصحية الأولية	بابل	٥٣٣ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	بارسنز ديلاوير	الجنوب
21950	محطة سكة الحديد في بابل	بابل	٢٧٤ دولار	مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	أجنبي	الجنوب

تقييمات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للمشاريع

أكاديمية الشرطة في الحلة في جنوب العراق

رقم تقييم المشروع SIGIR-PA-05-032

أجرى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تدقيقات وتقييمات لستة عقود تم تنفيذها في أكاديمية الشرطة في الحلة؛ كانت قيمة العقود تزيد عن ١٣ مليون دولار. في تشرين الأول ٢٠٠٥، قدم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق نتائج تدقيقاته عن خمسة من تلك العقود التي استخدمت صندوق تنمية العراق (DFI) لإقامة القسم الأول من أكاديمية الشرطة في الحلة لـ ٦٠٠ طالب. واصل العقد السادس الذي استخدم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الدعم الحياتي لأكاديمية الشرطة وأنشأ مرافق شبه دائمة لاستقبال ٦٠٠ طالب إضافي. أجرى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقييمًا في الموقع وفتش المكونات الإنشائية للمشروع الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، مركزًا على نوعية الأشغال المنجزة كما هو مطلوب في العقد. ومع أن العقد الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كان منجزًا، فقد أكد التقييم في الموقع أنه لا تزال هناك نواقص: تصدع في الجدران، قدرة دعم غير كافية للطاقة، أرصفة رديئة الإنشاء، أنظمة صرف المياه الآسنة سيئة التصميم، شقوق في الأسقف، وأنظمة أمنية غير كافية.

كانت هذه أهداف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للجزء من الإنشاء الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لعقد الدعم الحياتي/المعيشي (W914NS-04-C-9046):

- هل كانت نتائج المشروع متوافقة مع الأهداف الأصلية؟
- هل كانت مكونات المشروع مصممة بصورة كافية قبل الإنشاء أو التركيب؟
- هل لبي الإنشاء أو إعادة التأهيل معايير التصميم؟
- هل كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول (CQC) وبرنامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية أو الجودة كافيان؟
- هل بوشر بعلاجات للنواقص القائمة في العقود المنجزة؟

كانت أهداف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للعقود الخمسة تحديد ما إذا كانت العقود متوافقة متناغمة مع الأهداف الأصلية. علاوة على ذلك، ركز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار

العراق على تخمين النواقص المعروفة سابقا لتحديد ما إذا كانت الإجراءات التصحيحية المناسبة قد اتخذت بشأنها.

كشفت تقييمات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في الموقع على أنه لا زالت هناك فجوات قائمة في الجدران المحيطة الخارجية والتي يمكن أن تسمح للمتمردين بإطلاق الأسلحة النارية أو بوضع القنابل داخل الأكاديمية. صحيح أن بعض الفجوات قد سدت بأكياس من الرمل كما وضعت جدران من نوع هسكو (Hesco) بمحاذاة العديد من عيوب الجدران، غير أنه لا تزال هناك مشاكل حماية القوات والتي تحتاج إلى التصحيح لتأمين الحد الأقصى من الأمان للمقيمين في الأكاديمية. علاوة على ذلك، لم تكن الجدران المحيطة الخارجية مدعومة بالإسمنت. وكانت هناك أيضا مشاكل مع تصميم نظام المراحيض ويبدو أن مضخات المجرشة لم تجر صيانتها.

كان المقصود من عقد صندوق تنمية العراق هذا رفع مستوى الأمن بما في ذلك تركيب نظام إنارة خارجي، وأبراج من الصلب للحراس، ومساعد هيدروليكية من الصلب عند كل بوابة خارجية، وكلها لم تسلم أو تتركب. بدلا من ذلك، تم إنشاء الأبراج بطريقة بديلة مؤقتة بدائية محلية.



تصدع في جدار رواق مكان إقامة المدرب (صورة بالإذن من ممثل ضابط العقود)



برج الحراسة البدائي الموقت في أكاديمية الشرطة في الحلة

أخيراً، لم يسلم مقاول صندوق تنمية العراق أو يركب المولدين الاثنين. أحد المولدين الذي سحب لإصلاحه لم يعاد. أما المولدان الموجودان حالياً في الموقع فانهما لا يمكنهما دعم الاستدامة للأكاديمية في حال انقطاع التيار.

إذا لم تعالج هذه المشاكل، سيتم تدهور حال البنية التحتية للأكاديمية الشرطة. أوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن تقوم الوكالات الإدارية الأميركية بعملية تفتيش شاملة وبأن تعتمد إلى إصلاح العيوب الإنشائية في أكاديمية الشرطة.

مكتبة كربلاء، كربلاء - العراق

مشروع التقييم رقم: SIGIR-PA-2005-033

كان هدف مشروع التقييم هذا تأمين معلومات عن الوقت الحقيقي لمشروع الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الجهات المعنية لتمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة عند اللزوم. وعلى وجه التحديد، حدد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ما إذا كانت عيوب العقد قد تمت معالجتها في هذه العقود الأربعة:

- العقد DABV01-04-R-8339، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، ٣٧٣،٤٠٠ دولار لإنشاءات وتوصيلات في المبنى.

- العقد DABV01-04-Q-8342، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، ١٩٧،٥٠٠ دولار لهندسة وتجميل الحديقة الخارجية للمكتبة.
- العقد DABV01-04-Q-8343، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، ٢٢٤،٠١٠ دولار للمفروشات.
- العقد DABV01-04-R-8353، ٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٤، ٤٩٨،٩٠٠ دولار للكمبيوترات ووصلها بالإنترنت.



جسر فوق نهر دجلة في الفاتح تضرر بسبب تفجير، في العراق

شمل المشروع أربعة عقود بلغت قيمتها ١,٣ مليون دولار تم منحها لنفس المقاول. كانت هذه العقود لإعمال مكتبة كربلاء، شملت أعمال إنشاء وتوصيلات صغيرة، وهندسة الحقائق، ومفروشات جديدة، وكمبيوترات مع وصلها بالإنترنت.

تتطلب عقد أعمال الإنشاءات والتوصيلات الصغيرة، والتي لم ينجزها المقاول، سد التسربات وتركيب قوالب خشبية أردنية (مزدوجة) للأبواب الخشبية، و ٤١١ متراً مربعاً من السجاد، و ١٠ مراوح سقفية، ولوحات زجاجية، وتبليط السطوح بألواح حجرية، ومقاطع لتغطية الحواف النهائية للجدران، ورغوف ٢٤ × ٦ و ٢٤ × ١٠ مع دعائمها. لم يزود المقاول أي من هذه البنود.

بالنسبة لعقد هندسة الحقائق، قدم المقاول قطعة أرض مسلفة فقط مساحتها نصف المساحة الواردة في المواصفات، ولم تسلم الغرسات المخصصة للسياح، كما أن إحدى النافورتين مكسورة والثانية غير قابلة للتشغيل. فقط ٢٢ من أصل ٤٢ مصباحاً مطلوباً لهندسة الحقائق وجميع بنوك/مقاعد الحديقة كانت محطمة.

تتطلب عقد المفروشات، لكن المقاول لم يزود، ١٨٠ رفا للكتب، و ٤ سلاسل جرارة، و ١١٠ طاولات للقراءة، و ١٨٢ كرسيًا منجدًا (سلمت بدلًا عنها كراسي من البلاستيك)، و ٢٤ طاولة زجاجية وخشبية، و طاولات كمبيوتر، و ٦٨ كرسيًا دورًا وكتالوجات بطاقات مع أطباق، و ٦٠ مكتبة/طاولة كمبيوتر. لم تزود أي واحدة من هذه البنود باستثناء الكراسي التي كانت كراسي رقيقة من البلاستيك، وليست منجدة كما هو محدد.

أخيرًا، بالنسبة لعقد الإنترنت، قدم المقاول ١٤ فقط من أصل ٦٨ كمبيوتر، ولم يقدم لا مركز عمل حاسوبي ولا جهاز خادم للكمبيوتر ولا معدات الكمبيوتر أو برمجياتها أو تركيبها.

أوصى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن تتسق الوكالات الإدارية الأميركية وتصحح هذه العيوب التي مضى عليها وقت طويل.

مشروع الحفر الإتجاهي الأفقي (HDD)

التقييم الخاص رقم: SIGIR-SA-2005-001

استجاب مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على تحويل جاء على الخط الساخن سأل عن قرار سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي استخدام الحفر الإتجاهي الأفقي لتمرير ١٦ خط أنابيب تحت نهر دجلة على الرغم من توقعات أحد علماء الجيولوجيا بأن ظروف الأرض تحت نهر دجلة قد لا تحوز على خاصية الإيصالية اللازمة للحفر.

مشروع حفر معبر تحت النهر الواقع على مقربة من بلدة الفتح في العراق سوف يحل محل ١٦ أنبوب نفط كانت موجودة ضمن جسر فوق نهر دجلة. قطعت هذه الخطوط عندما تعرض الجسر للغارات الجوية للتحالف خلال عملية حرية العراق.

إن تصليح العديد من أنابيب النفط المقطوعة لتزويد مصفاة بيجي بالنفط الخام وأنابيب النفط من العراق إلى تركيا ضروري جدًا لأهداف إنتاج وتصدير النفط في العراق، ويتوقع أن تساهم هذه التصليحات في زيادة نسبة تدفق النفط من ٣٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم (BPD) إلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل. فاعتماد سعر الوحدة قدرها ٢٥ دولارًا للبرميل، ستكون الزيادة اليومية المحتملة للدخل لت ٢٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ٥ ملايين دولار في اليوم. لقد منح مشروع الفتح في العراق إلى مقاول من قبل سلاح

الهندسة في الجيش الأميركي، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بموجب عقد المقاطعة الجنوبية الغربية DAACA63-03-D-0005، أمر المهمة رقم ٦.



المقطع العرضي للجسر يظهر الأنابيب المنصهرة بسبب الأضرار التي سببها القصف

قام مكتب المفتش العام بهذا التقييم الخاص لتحديد لماذا لم ينجز من مشروع الحفر الاتجاهي الأفقي سوى ٣٢% من اصل الأنابيب المخططة. ركز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على العمليات التي استخدمتها سلطة الائتلاف المؤقتة وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي لأجل:

- التوصل إلى قرار الحفر الاتجاهي الأفقي
- منح العقد الفرعي (أو من الباطن)
- تطوير دراسة تصميم الإنشاء
- إدارة أداء المشروع

فشل المشروع لأن الشروط الجيولوجية تحت السطح - مثل الأراضي الرخوة والحصى غير المتراسة والحصاة الكبيرة - جعلت من المستحيل الإبقاء على ثقوب الحفر مفتوحة لخطوط الأنابيب ذات القطر الدائري الكبير. وعلى الرغم من أنه جرى تنبيه المقاول حول هذه الشروط من قبل المهندس الاستشاري، فقد منحت الشركة العقد الفرعي للحفر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. فلا سلاح الهندسة في الجيش الأميركي ولا المقاول عملاً بموجب توصيات المهندس الاستشاري للقيام بأبحاث إضافية كان بإمكانها تجنب هذا الفشل. العوامل التالية ساهمت أيضاً في فشل المشروع:

١. تصميم المقاول للمشروع لم يوفر المرونة الضرورية لدعم الحفر الاتجاهي الأفقي وتضارب مع الأسباب الأمنية التي رفضت قراراً أصلياً لإصلاح الجسر. على وجه التخصيص، شمل التصميم صمامات مشعبة فوق الأرض على جانبي النهر لتمرير المنتجات عبر خطوط مختلفة. فوضع الصمامات المشعبة كأماكن معينة على جانبي النهر ثبت منطقة الحفر والمسار تحت سطح الأرض لثقوب الحفر. من المؤسف أن الظروف الجيولوجية في هذه المنطقة الخاصة كانت هي نفسها التي ذكرتها دراسة الاستشاري وكانت غير توصيلية بالنسبة لإمكانية الحفر الاتجاهي الأفقي. لم يعلم سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بعدم خبرة المقاول في الحفر الاتجاهي الأفقي، وكان عليه أن يطالب بمراجعة دراسة التصميم والموافقة عليها قبل حشد فريق مشروع الحفر الاتجاهي الأفقي.

٢. منح المقاول عقد من الباطن بالأسعار المحددة الثابتة إلى شركة و"يلبروز إنك" التي طالبت مقاول الباطن بأداء خدمات الحفر لفترة ستة أشهر. تحول العقد إلى عقد المعدل اليومي للوقت والمعدات بعد أن كانت قد انقضت فترة الستة أشهر من عقد الأسعار المحددة الثابتة. لم تكن هناك شروط تفرض على مقاول الباطن إنجاز حفر أية ثقوب وتركيب أية أنابيب.

لما كانت شروط وظروف مقاول الباطن لا تنص على مطلب الإنجاز الكامل، كان على المقاول وعلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي تحمل كامل مخاطر إنجاز المشروع. غير أن سلاح الهندسة والمقاول لم ينظما بما فيه الكفاية هيكلية المشروع ضمن مراحل قابلة للإدارة، والتي كانت سوف أن تزيد احتمال النجاح أو تؤكد تحذيرات الاستشاري قبل الحشد للأشغال على نطاق كامل. كان يجب وضع هذه المراحل موضع التطبيق: تحليل جيولوجي كامل، وعملية مراجعة وموافقة على تصميم الإنشاء، ونظام إدارة رسمي للمشروع.

٣. هيكلية الإدارة المجزأة للمشروع لم تعزز قيام اتصالات فعالة بين مقاول الباطن، والمقاول العام، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي. ومع أن بروتوكولات الاتصال بين المقاولين العامين ومقاولي الباطن ضرورية، فإن الطبيعة الحرجة والتعقيدات التقنية المرتبطة بهذا المشروع كانت تتطلب مشاركة تقنية من الخبراء من جانب الجهات المشاركة. ويبدو أن سياسة المقاول التي فرضت على مقاول الباطن تمرير جميع الاتصالات عبر شركة المقاول، قد حالت دون قيام تبادل فعال للأفكار والحلول. كان بإمكان فريق لإدارة المشروع يضم ممثلين عن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، وعن المقاول ومقاول الباطن أن ينمي عملية صنع القرار التي تعين المشاكل وتحلها بصورة فعالة.

٤. تعليمات سلاح المهندسين في الجيش الأميركي إلى المقاولين لم تكن كافية ولا جاءت في الوقت المناسب. التعليمات الأولى الرسمية التي زود بها سلاح الهندسة المقاولين أعطيت بعد انقضاء شهرين على منح المقاول العقد الفرعي للحفر الاتجاهي الأفقي إلى مقاول الباطن. فقد أصدر سلاح الهندسة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أمر المهمة، الذي يعطي تعليمات إلى المقاول كي يحل البدائل لاستخدام أما جسر خاص أو نفق تحت النهر. كانت التعليمات تتضمن خطأ أن البدائل كانت لا تزال قيد الدرس علما أن المقاول كان قد منح عقد الباطن للحفر الاتجاهي الأفقي قبل شهرين.

كان على الإشراف المناسب على المشتريات من جانب سلاح الهندسة تزويد التعليمات الضرورية في الوقت المناسب لخفض المخاطر على الحكومة بالنسبة للمشروع، بما في ذلك:

- الدراسات الرسمية الهندسية والجيوتقنية التي كانت ستبطل مفهوم الحفر الاتجاهي الأفقي.
- مراجعة دراسة تصميم المشروع وعملية الموافقة عليها.
- نظام رسمي لإصدار التقارير عن الأداء يظهر التقدم بالمقارنة مع خط قاعدي مفصل للخطوة.
- مراجعات رسمية لإدارة البرنامج تعين وتحل قضايا الأداء.

٥. الإدارة التقنية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي في الموقع لم تشمل المشاكل التي واجهها مقاول الباطن الذي يقوم بالحفر، ولم تخرج بصورة كافية القضايا إلى العلن لدى كبار المدراء في سلاح الهندسة كما أن كبار المدراء لم يتخذوا الإجراءات الجريئة وفي الوقت المناسب لحل قضايا الأداء.

ولما كانت الحكومة والمقاول قد قصرا في تنفيذ الأبحاث والخطط والتصاميم والإدارة للمشروع بصورة كافية، فإن الـ ٧٠ مليون دولار المخصصة للمشروع قد استنفدت بينما لم ينجز من نطاق الحفر سوى ٣٢%. لقد تم استبدال مشروع الحفر الاتجاهي الأفقي بعقد منح إلى إتحاد شركات عراقية مع بارسونز بكلفة ٢٩ مليون دولار، وهو المبلغ الذي يعتبره مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى الكلفة الإضافية الفائضة عن اللزوم.

علاوة على ذلك، أطالت البيئة المعادية حيث يتم تنفيذ المشروع المخاطر على موظفي المقاول والحكومة العاملين في المنطقة المجاورة لأكثر من سنة. أخيراً، ربما لعب الفشل في إنجاز المشروع دوراً في خسارة أكثر من ١,٥ مليار دولار من موارد النفط الكامنة الجوهرية جداً بالنسبة للحكومة العراقية.

الحصون الحدودية في السليمانية، العراق

مشروع التقييم رقم: SIGIR-PA-05-021, 022, 023, 024

قيم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أعمال الإنشاءات الجاري تنفيذها في أربعة حصون حدودية لتحديد وضعها وعما إذا كانت الأهداف المقصودة منها سوف تتجز. كان بناء الحصون الحدودية يجري بموجب أمر مهمة صدر كجزء من عقد التصميم والبناء زائد الكلفة والتسليم غير المحدود والكميات غير المحدودة. كان هدف أمر المهمة بناء ٥٧ حصناً حدودياً جديداً عن طريق استخدام نفس التصميم المعياري. سوف تقدم الحصون الحدودية لشرطة الحدود العراقية قواعد للعمليات على طول الحدود العراقية الإيرانية في محافظتي السليمانية وديالا. الكلفة المقدرة لأمر المهمة النهائي (أو المحدد) لتصميم وإنشاء الحصون الـ ٥٧ هو ٣٥,٩٠٠,١٤٩ دولار. الحصون الحدودية الأربعة التي قيمها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كانت كلها على الحدود الجبلية العراقية/الإيرانية في المناطق النائية من محافظة السليمانية.



عارضات عامودية من الصلب مركبة خارج الترافف الصحيح
(غير ملحمة) في حصن حدودي

خلال مرحلة التصميم، ولأجل خفض وقت الإنشاء، اقترح المقاول استبدال الأعمدة الخرسانية المقواة بالصلب واستبدال العارضات بعارضات هيكلية من الصلب على شكل I. أعد المقاول ٩٠% من رسوم التصميم لإنشاء الهيكلية من الصلب. ليس هناك ما يشير إلى أن مكتب المشاريع والعقود

(PCO) قد راجع أو وافق على التغييرات في التصميم خلال الإنشاء. لاحظ موظفو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي أن العارضات I- الأفقية التي تدعم السقف كانت منحرفة تحت ثقل المواد السقفية كما أن بعض العارضات I- كان مركباً بصورة غير مناسبة. وحددت التدقيقات التالية أن العارضات I- كانت أقصر مما هو مطلوب في التصميم وأن الصلب نوع A36 ذو القوة العادية قد استخدم بدلاً من الصلب نوع A50 المرتفع القوة. علاوة على ذلك، لم تشمل حسابات التصميم المستخدمة لتصميم الصلب البنيوي ظروف ثقل الثلوج كما أن الرسوم لم تُحدد نوع الصلب المطلوب استخدامه.

حدّد التقييم أن المقاول لم يشيد أي من المرافق المصممة بصورة صحيحة ولم يحصل على الموافقة الخطية من مكتب المشاريع والعقود بالنسبة للتصاميم قبل الإنشاء. سوف يتطلب تصحيح المشكلة أشغالاً كبيرة من جديد بما في ذلك تعديل التصميم وتعديل استرجاعي للعارضات I- في الحصون الأربعة التي قيمها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. ومع أن التصميم الأصلي كان المقصود منه خفض مدة الإنشاء، فقد نتج عنه زيادة في مدة الإنشاء. أكثر من ذلك، لما كان إنشاء الحصون قد تم بموجب عقد زائد الكلفة، فإنه قد يُطلب من الحكومة الأميركية دفع تكاليف إعادة الأشغال.

كانت الحصون الحدودية الأربعة مُجدولة لإعادة تجهيزها بالصلب البنيوي بصورة استرجاعية لتعزيز العارضات I- المركبة بقياسات وقوى معيارية أدنى من المطلوب، ولإدخال الشروط الإضافية الخاصة بثقل الثلوج. إعادة التجهيز الاسترجاعي للعارضات I- البنيوية لم يكن قد بدأ بعد في وقت زيارة الموقع.



مثال عن انحراف عارضات I- من الصلب خلال إنشاء الحصون الحدودية
(صورة بالإنز من مكتب المشاريع والعقود)



منظر خارجي لحصن حدودي

وجد تقييم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الموقع أن الجدران الأمنية الخارجية، والمصطبات الوقائية، والأسلاك الشائكة الملفوفة، والبوابات الخارجية لم تنشأ كما هو مطلوب في العقد. فمرفق السجن، ووحدات المولدات، وخزانات الوقود، ونظام المياه لم تكن مؤمنة داخل جدران أمنية محيطة أو ضمن مصطبات وقائية. ولم توجد حواجز مادية للدخول إلى مباني المراكز الحدودية.

أظهرت التقييمات أن الحصون الحدودية لم تكن قد أصبحت في حالة تشغيلية لأن ظروف المحيط الأمني لم تكن قد عولجت بعد. لكن، إذا تم إنجاز إنشاء الحصون الحدودية بالتوافق من شروط العقد، وإذا تم إنشاء جدران المحيط الأمني أو المصطبات الوقائية، فأن المشروع سوف يؤدي إلى حصون حدودية تؤدي وظيفتها.

سوف يقوم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالمتابعة للتأكد من أن الأشغال المعادة قد أنجزت وأن الزيادات على الكلفة لها ما يبررها بسبب عاملين:

- المخاطر على الحياة البشرية التي سببها الإنشاء غير الكافي وغياب المحيط الأمني في وقت تقييم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.
- الزيادة في تكاليف العقد التي قد تكون ذات شأن.

مشروع فينيكس لإعادة تأهيل تشغيل وحدات

توربينات الغاز في قداس، في العراق

مشروع التقييم رقم: SIGIR-PA-05-029

كان الغرض من "مشروع فينيكس لإعادة تأهيل تشغيل وحدات توربينات الغاز في قداس" تجهيز ست وحدات لتوليد الكهرباء (وحدتان Frame 9E وأربع وحدات LM-6000) مركبة بموجب عقد سابق لصندوق تنمية العراق في محطة الطاقة الكهربائية في قداس. المشروع السابق لم ينتج عنه نظام تشغيلي. المشروع الحالي الممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كان الغرض منه وضع وحدات توليد الطاقة في الخدمة لإنتاج الكهرباء للشبكة العراقية. الاختبارات التشغيلية الأولية لتوربينات غاز الاحتراق في قداس الذي كلف ١١,٣٩٠,٧٥٠ دولار تم الإبلاغ على أنه أنجز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ركز تقييم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمشروع قداس على الاستدامة وحسب. عالج مكتب المفتش العام إعادة إعمار العراق لتقييم الاستدامة عددا من الأوجه الأساسية بما في ذلك:

- توفر المواد القابلة للاستهلاك، مثل الوقود وزيوت التشحيم والمواد الكيميائية المضافة – لإبقاء المعمل في حالة تشغيلية
- إدارة جرد قطع الغيار
- وجود واستخدام كتيبات التشغيل والصيانة (O&M)
- تطبيق نظام صيانة ورصد وقائي
- وجود وفعالية برنامج تدريب نظامي في موقع الوظيفة

ومع أن تحسين ونوعية المنتجات القابلة للاستهلاك مثل الوقود لم يكن هدف مشروع قداس، فإن الإمدادات الحالية ونوعية الوقود والافتقار إلى الغاز الطبيعي في قداس لا تدعم التشغيل الفعال والفعلي لتوربينات الاحتراق. علاوة على ذلك، لا يستطيع الأسلوب الحالي لتسليم وقود المازوت للوحدات LM-6000 بواسطة الشاحنات توفير الدعم المتواصل وعلى المدى الطويل للتشغيل.

كانت كتيبات الصيانة لوحدات Frame 9E و LM-6000 متواجدة. كانت كتيبات LM-6000 في مرافق غرفتي الرقابة المحاذيتين لكل وحدة، ويبدو أن تقنيو المعمل يستخدمونها. وبالتعاقب، كانت كتيبات Frame 9E متواجدة في مكتب، في قاعة المحاضرات في مبنى الإدارة في قداس ولم تكن

جاهزة لتكون في متناول المشغلين. لم يتم أداء الصيانة الوقائية كما أن الوثائق لم تكن متوفرة للدلالة على وجود برنامج للصيانة الوقائية. بدلا من ذلك، كان أسلوب الصيانة لوحات LM-6000 و Frame 9E تفاعليا، وليس وقائيا.

لم تكن القطع الوظيفية وقطع الغيار للحالات الطارئة جزءا من نطاق مشروع قداس. غير أنه تم إنفاق ما يزيد عن مليوني دولار، في مشروع منفصل لقداس، لقطع الغيار للحالات الطارئة وتم إنفاق ٢,٥ مليون دولار لقطع الغيار الوظيفية.

خلال فترة العقد، أقيمت حصتي تدريب منفصلين ركزا على تشغيل وصيانة وحدات LM-6000.

يوجه مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق الجهود الحالية والمستقبلية نحو استدامة كامل القدرات العراقية لتوليد الطاقة. فقد أصدر مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج طلب اقتراحات لتنمية وتنفيذ واستدامة خطة تشغيل وصيانة فاعلة بالتنسيق مع وزارة الكهرباء العراقية. المقصود من هذا العقد تعزيز الإنتاج، والوثوقية، والتوفر على المدى البعيد لمحطات كهرباء الوزارة عن طريق تأمين فرق متواجدة داخليا ومتحركة تساعد في عمليات المحطات من خلال عدد من النشاطات، بما فيها:

- تطوير وتطبيق إجراءات التشغيل والصيانة
- تطوير وتطبيق تقارير التشغيل والصيانة
- توفير خطة شاملة لقطع الغيار ولرقابة الجردات
- تطبيق نشاطات التدريب العملي خلال أداء الوظيفة

مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أصبحوا في مراحل تخطيط تطوير الشروط لوثائق المناقصات لتكون شاملة لتلبية الحاجات الكاملة الروتينية للصيانة بالنسبة لعشر محطات كهرباء عراقية، بما فيها معمل توربينات الغاز في قداس. تشمل هذه الحاجات غير الممولة بالكامل، عمليات تفتيش لمسار الغاز الساخن، وتفتيش الاشتعال، والتبديلات للتوربينات المغذاة جويًا، كما وتعيين الأجزاء الوظيفية، والمشتريات لدعم عمليات الإصلاح الشامل للتوربينات، وصيانة

احتياطي قطع الغيار الاستراتيجية المتوفرة. تشدد هذه المبادرة أيضا على أن على أن الوزارة يجب أن تكون معنية أكثر في تمويل بعض الاحتياجات.

ومع أن مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج يتخذ إجراءات تعالج عيوب الاستدامة التي تم تعيينها في تقييمات مكتب المفتش العام في المواقع، فإن هذه المبادرات لم تطبق بعد. سوف يواصل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، نظرا لأهمية قطاع الكهرباء بالنسبة لرفاهية الشعب العراقي واقتصاده، تفتيش المشاريع الكهربائية بما يعود لتأمين الاستدامة.

رفع المستوى الأمني في ميناء أم قصر في جنوب العراق

تقييم المشروع رقم: SIGIR-PA-05-025-026-027

أجرى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقييمات لثلاثة مشاريع متعلقة ببعضها البعض (قيود الإنشاء أو تم إنجازها مؤخرا) لتعزيز أمن واستدامة ميناء أم قصر في جنوب العراق:

- مستودع أسلحة/نقطة إمداد الذخائر (ASP)
- تجديد مركز العمليات
- رفع المستوى الأمني لميناء أم قصر



وحدات مولدات توربينات الغاز في محطة الطاقة الكهربائية في قداس



الرافعات وزوارق خفر السواحل في ميناء أم قصر

جميع المشاريع الثلاثة تدعم زيادة الأمن في ميناء أم قصر. الأمن المتزايد مطلب ضروري للحصول على شهادة قانون الأمن الدولي للسفن ومرافق الموانئ (ISPS) وللتحول إلى نقطة دولية لنقل البضائع، وسوف يدعم الأمن المتزايد الشهادة المذكورة التي ستعزز شحن السلع العراقية والبضائع الأجنبية بحراً من وإلى العراق.

تقع أم قصر عند الطرف الجنوبي من الخط الساحلي للبلاد البالغ طوله ٥٣ كيلومتراً على الخليج المحاذي لحدود الكويت. أم قصر ميناء تشغيلي تاريخي تم تنظيفه وأزيلت منه الألغام منذ نيسان/إبريل ٢٠٠٣. وهو ميناء من النوع العميق على الخليج ونقطة اتصال هامة للتجارة مع البلدان الأخرى.

وجد مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أنه يبدو أن عمليات الإنشاء المتواصلة أو التي تمت في جميع المشاريع الثلاثة تلبي المواصفات التعاقدية. وكان برنامج المقاول للرقابة على النوعية قائماً فقط في واحد من المشاريع الثلاثة. غير أن برامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية كانت كافية لتأمين نوعية الإنشاء في جميع المشاريع الثلاثة. ويبدو أن استدامة المشاريع وفعاليتها التشغيلية قد عولجت بطريقة كافية من خلال بيانات الأشغال أو في التعديلات في العقود.

نقطة إمداد الذخائر، أم قصر، العراق

مشروع التقييم رقم: SIGIR-PA-2005-025

كلفت عقد المشروع ٢٥٢،٦٥٠ دولارا تقريبا كما أن الأعمال كانت قد أنجزت في وقت التقييم. أعلن بيان العمل (SOW) الذي عرض للعقد أن الغرض منه تزويد المواد والمعدات لإنشاء نقطة إمداد الذخائر في قاعدة التدريب العسكرية البحرية في أم قصر. فرض العقد وبيان العمل إجراء تعديلات كبيرة لتأمين مبنى مقبول لنقطة إمداد الذخائر (ASP) لتلبية مقصد المشروع. وجد فريق المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن العمل الذي أنجزه المقاول كان متوافقا مع المواصفات التعاقدية وأنه عالج فعالية الاستدامة والتشغيل. كانت نقطة إمداد الذخائر قد أصبحت قيد الاستخدام لإيفاء غرضها المقصود من جانب البحرية العراقية في وقت التقييم. لقد أعرب ممثل البحرية العراقية الذي أجريت معه مقابلة في الموقع عبر مترجم عن رضاه على نتائج المشروع.

بعد عملية التفتيش الأخيرة لسلح الهندسة في الجيش الأميركي، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تم تسليم مبنى نقطة إمداد الذخائر إلى البحرية العراقية. وسلمت كذلك الرسوم والمعلومات حول تشغيل وصيانة نظام إنذار الحرائق، ونظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC) إلى البحرية العراقية لتعزيز الاستدامة. شمل العقد التأمينات على جميع التجهيزات لمدة ١٢ شهرا بعد إصدار شهادة أمر الاستلام. وعلاوة على ذلك، صادق العقد على جميع العمليات لمدة ١٢ شهرا. خلال زيارة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للموقع، تم تعيين تصدع كبير في جدار من الجص خارج نقطة إمداد الذخائر. لاحظ مهندس مقيم تابع لسلح الهندسة لازمة أن مراجعات الستة أشهر والاثني عشر شهرا للمشاريع المنجزة قد تمت لتحديد أية إجراءات تصحيحية لازمة يطالب بها المقاول. خلال فترة التأمين، كان المطلوب من الزبون تقديم قائمة بالعيوب في الصنع والتجهيزات إلى ممثل سلاح الهندسة في البحرية الأميركية لحلها. أعلن المهندس المقيم التابع لسلح الهندسة أن هذا التصدع كان من الممكن ملاحظته ومعالجته خلال مراجعة الستة أشهر.



مبنى نقطة إمداد الذخائر

إنشاء مركز العمليات والمرافق الأمنية

تقييم المشروع رقم: SIGIR-PA-2005-026

كانت كلفة عقد هذا المشروع حوالي ١,١٧٥,٠٤٠ دولارا كما أن الأعمال كانت قد أنجزت تقريبا أثناء تقييمها. وأعلن بيان العمل (SOW) أن هذه الأعمال شملت جميع خدمات الإنشاء لتجديد مبنى العمليات مع رفع المستوى الأمني وتجديد الأكشاك. وشملت المهمات الرئيسية المطلوب إنجازها الأعمال الترابية الهندسية؛ وإنشاء سياج خارجي حول المنشآت مع بوابة للعربات؛ واستبدال مواد الأسطح؛ واستبدال مرافق الخدمات العامة؛ والأعمال الداخلية مثل ترميم الأبواب والنوافذ والجدران والأرضيات والسقوف واللمسات الأخيرة فيها.



الأكشاك المجددة المحاذية لمركز العمليات



سطح جديد من القرميد في مركز العمليات

وجد فريق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن الأعمال التي أنجزها المقاول كانت متوافقة مع المواصفات التعاقدية وأنها عالجت كل من فعالية الاستدامة والتشغيل.



السياج الأمني وخندق الخدمة حول المرفق في أم قصر

تحسين المستوى الأمني لميناء أم قصر

تقييم المشروع رقم: SIGIR-PA-2005-027

كان لهذا المشروع عقد ممنوح بكلفة ٣,٧٤٧,٠٠٠ دولار تقريبا. دعا العقد إلى إنشاء محيط آمن لميناء أم قصر عبر إنشاء سياجات شبكية، ونقاط دخول، ومراكز مراقبة، وطرق، وإنارة، وطاقات كهربائية، وتجهيزات للطاقة الكهربائية الاحتياطية وللاتصالات السلكية واللاسلكية.

كان إنشاء هذا المشروع في أولى مراحله في وقت التقييم. كانت قد تمت أشغال كثيرة في الأعمال الترابية الهندسية وإنشاء خط السياجات. فاستنادا إلى الأداء الحالي لهذا المشروع وإلى برنامج الحكومة الأميركية لضمان النوعية في المشروعين الآخرين في أم القصر، فمن المرجح أن تلبى نوعية الأشغال المواصفات التعاقدية.

المطلب الأصلي للعقد، وللعقد الممنوح لاحقا، كانا يتضمنان مد خط من السياجات بطول ٩٦٠٠ متر تقريبا. غير أن المشروع كان قد صمم دون أخذ متطلبات المجتمع المحلي في عين الاعتبار. كان هاجس المجتمع في أم قصر أن هذا السياج سوف يسد طريقا قائمة وحيوية بالنسبة للمدينة. بعد منح العقد وبعد اجتماعات مع سلطة الميناء العراقية، ومجلس مدينة أم قصر، ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ووزارة النقل، تقرر أن الخط المقترح المرسوم للسياج في وثائق العقد غير مقبول.

لقد سبب تعديل خط السياج تغييرات عدة في نطاق العقد بما في ذلك إضافة طريق تصل شمال الميناء بجنوبه لزيادة الفاعلية والأمن، مع إضافة تقاطع من الخرسانة لخط السكة الحديدية، وخفض مسارات خط إنارة المحيط الخارجي، وخفض عدد نقاط الدخول، وتقصير مسارات خط طريق الوصول إلى المحيط الخارجي، وخفض عدد مراكز المراقبة، وزيادة التجديدات (تحسين المستوى) لقسم من بناء الجدار القائم.

وعلاوة على الإضافات المطلوبة على العقد، كانت أجزاء من العقد، إما غير واضحة في نطاقها الأصلي، أو غير صحيحة في نطاقها الأصلي، أو تنقصها متطلبات كانت موجودة في النطاق الأصلي. هذه هي التغييرات:

- زيادة منطقة مواقف الشاحنات في الميناء

- إضافة بوابات دوارة تشغل يدويا لعبور خط سكة الحديد
- خفض القدرة الكهربائية لإنارة المحيط من ١٠٠٠ إلى ٤٠٠ واط.
- إضافة أذرع دعم من الأسلاك الشائكة المجلفنة.
- مراجعة وتعديل الشكل العام لنقاط الدخول
- تأمين مولد للكهرباء بقوة ١ ميغاواط عالي الفولتية بدلا من مولدين بقوة ٦٢٥ كيلوواط.

كانت النتيجة الصافية لهذه التغيرات تخفيضا لثمن العقد بحوالي ٤٨،٤٨٥ دولار، وانخفضت قيمة العقد من ٣،٧٤٧،٠٠٠ دولار إلى ٣،٦٧٨،٥١٥ دولار.

مخفر البلدة للشرطة في الحلة، العراق

تقييم المشروع رقم: SIGIR-PA-05-015

قيم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق مشروع تجديدات وإنشاءات في مخفر البلدة للشرطة بقيمة ١٣٤،٦٥٥ دولار. كان الهدف الإجمالي لهذا المشروع تجديد وإعادة إنشاء مخفر البلدة للشرطة؛ وهو مخفر كثير النشاط في الحلة. كان مخفر الشرطة القائم بحاجة إلى الترميم رغم أن بنيته الأساسية كانت سليمة بوجه عام. شملت المهمات الرئيسية في المشروع تحسين المستوى الأمني للمحيط الخارجي، وتركيب نظام جديد لإمدادات المياه، وتركيب وإعادة تأهيل نظام خزان سفلي للمجاري الصحية، وتركيب مولد جديد للكهرباء. وشملت المهمات الأخرى إنشاء مبنى لخزن الأسلحة، ومبنى للمعلومات، وقاعة نوم جماعية ومبنى كافيتيريا.



المنظر الخارجي لمبنى المعلومات في مخفر البلدة للشرطة

لم يفرض العقد على وجه التخصيص تقديم رسوم تصميمية، كما أن المقاول لم يقدمها. وعلى الرغم من ذلك، لم يؤثر ذلك كثيرا على نتائج المشروع. كان المطلوب تصميم بسيط قام بتحقيقه في نهاية المطاف ممثل مدير المشروع وضمان النوعية التابع لسلح الهندسة في الجيش الأميركي. ويبدو أن جميع الأشغال التي راقبها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كانت متوافقة مع مواصفات العقد.

أن تجديد وإعادة إعمار مخفر البلدة للشرطة وفر لقوات الأمن العراقية الآن مخفر آخر شغال للشرطة العراقية. حصل ذلك بالدرجة الأولى لأن مهندس المشروع وممثل ضمان النوعية في سلاح الهندسة أدارا المشروع بصورة فعالة.

مخفر الشرطة للأسلحة الخاصة والتكتيك (SWAT) في الحلة، العراق

تقييم المشروع رقم: SIGIR-PA-05-018

كانت موازنة مشروع إعادة تأهيل مخفر الشرطة للأسلحة الخاصة والتكتيك (SWAT) ٢٠٩٢،٢١٩ دولار. تضمن المشروع هدم وإزالة المرافق القائمة والمتضررة، وتجديد المرافق القائمة، وتصميم وإنشاء مبنى للعمليات، ومستودع للأسلحة، ومرفق سجن، وقاعة منامة جماعية ومرفق للطعام. وشمل الإنشاء أيضا إجراءات أمنية إضافية تضم أنظمة الرقابة للمحيط الخارجي، وحواجز الإيقاف، والحماية من التفجيرات، وتجهيزات السيطرة على المداخل والممرات من الداخل.

كان المطلوب من المقاول عرض ٣٠% من مجموعة تصاميم إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لمراجعتها. وكان للمقاول من المقاول بالتزامن مع المراجعة، مواصلة تطوير الخطط والمواصفات وتصحيح التصاميم طبقا لملاحظات المراجعة، وتقديم ٩٥% من مجموعة التصاميم إلى سلاح الهندسة للمراجعة النهائية والموافقة. ومع أن سلاح الهندسة وافق على التصميم النهائي الذي عرضه المقاول وعلى البدء بالإنشاء، فإن فريق تقييم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وجد أن المقاول قصر في تقديم مجموعة تصاميم كاملة. وجد فريق مكتب المفتش العام أن عرض المقاول لم يشتمل على رسوم التصاميم التي تصور الأعمال القائمة والمقترحة لشبكة الطرقات، وأنظمة المياه والتوزيع، وأنظمة جمع مياه التصريف، وأنظمة توزيع الطاقة الكهربائية، ومولد الطاقة الكهربائية والأنظمة الميكانيكية. علاوة على ذلك، لم يشتمل عرض المقاول للتصاميم على خطة إجمالية للأرصعة، وعلى تصميم لنظام المياه الآسنة لكامل المرفق، وعلى خطة إدارة شاملة في الموقع لمياه الأمطار. ولم يقدم العقد أيضا مواصفات الإنشاء المطلوبة للمشروع.



النتيبت غير الملائم لدرابزون الأدرج



الأدرج الخارجية

وجد تفتيش مكتب المفتش العام للموقع أن أعمال هدم المرافق كان منجزا بدون نواقص. ووجد التفتيش أيضا أن مبنى قاعات المنامة الجماعية كان منجزا ويحتله أفراد الأسلحة الخاصة والتكتيك (SWAT) العراقيون. كان مرفق قاعات الطعام منجزا لكن فريق التقييم لاحظ اختلافات في نوعية ونوع الأدوات في منطقة إعداد الغذاء. بالنسبة للإنشاء الخارجي وأعمال التجديد، كشف تفتيش

الموقع أن منصة للطوافات كانت منشأة بطريقة غير صحيحة، وأعمدة إنارة مثبتة بطريقة غير ملائمة، ودرايزونات يدوية مركزة بطريقة غير ثابتة في السلام الخارجية للمبنى، وتصعد في جص الجهة الخارجية من المبنى، وتصعد وعدم استواء في الأشغال النهائية للأرصعة الإسمنتية.

طالب العقد بخطة لرقابة النوعية لم يقدمها المقاول. غير أن المقاول قدم تقارير عن رقابة حول النوعية لكل يوم حصلت فيه نشاطات أعمال في الموقع. وقدم المقاول أيضا نتائج الاختبارات إلى ضابط العقود كما هو مطلوب في العقد. وكذلك، حدد فريق التقييم أن تقارير ضمان النوعية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي وسجلات العيوب في ضمان النوعية كانت كافية ودقيقة وجاءت في الوقت المناسب.

برنامج مسح المشاريع على الأرض

برنامج التقييم على الأرض لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق مكون هام لبرنامج مكتب المفتش العام لضمان أوسع تغطية ممكنة لمواقع الإنشاء في العراق. يستلزم هذا المكون إجراء مراجعات عامة على أرض الموقع للمشاريع الإنشائية، وملاحظة القصور، وتقييم التقدم الإجمالي، وأخذ الصور الفوتوغرافية. بعدها يجري تحليل المعلومات لمعرفة تقيدها بالعقد، وتقاسمها مع برنامج الإدارة، واستخدامها لتعيين المواقع لمزيد من التقييمات الهندسية المفصلة أكثر. بوشر بهذا البرنامج في أواخر ربع السنة الماضي من خلال ٦٠ مسح أجريت حتى هذا التاريخ. أن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بصدد تحليل هذه المسوحات.



منصة للطوافات أنشئت مؤخرا من الأسمنت والإسفلت

تشمل المسوحات الستون (٦٠) ٧ عيادات طبية، ومستشفيات للتوليد والأطفال، و ٣ مدارس، و ٧ نقاط تفتيش لمخفر للشرطة، و ١٥ مخفر للشرطة، و ٢٢ مركزا حدوديا، ومشروعي طرق،

ومحطة للإطفاء، ومحطة للسكة الحديدية. كانت المشاريع في معظمها متواجدة في شمال شرق العراق وعبر العراق الجنوبي.

بالنسبة للمواقع التقريبية للمشاريع حيث أجريت المسوحات، أنظر الرسم ٣-٢. وبالنسبة لقائمة المشاريع الفردية، أنظر الجدول ٣-٦.

برنامج المسح الجوي للمشاريع

بدأت مجموعة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للتصوير بواسطة الأقمار الصناعية، المقيمة في واشنطن العاصمة، مبادرة تقييم جوي للمشاريع لزيادة وضوح صورة وشفافية مشاريع الإنشاء التي تمولها الولايات المتحدة في العراق. تحاليل المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال التصوير بواسطة الأقمار الصناعية سوف تقدم كمعلومات لفرق تقييم المشاريع التابعة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في العراق وإلى مكاتب العقود المعنية.

مشاريع المسح على الأرض

ربع السنة الرابع، المواقع تقريبية

الرسم ٣-٢



قائمة مسح المشاريع على الأرض

الجدول ٦-٣

رقم التعريف لمشروع مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج	اسم المشروع	المحافظة
11943	عيادة	ذي قار
19220	نقطة تفتيش لمخفر الشرطة	ذي قار
19218	نقطة تفتيش لمخفر الشرطة	ذي قار
19219	نقطة تفتيش لمخفر الشرطة	ذي قار
19990	نقطة تفتيش لمخفر الشرطة	ذي قار
10630	مدرسة	ذي قار
10613	مدرسة	ذي قار
10588	مدرسة	ذي قار
17867	طرقا قرية ذي قار	ذي قار
11941	عيادة	ذي قار
10072	محطة إطفاء	ذي قار
10318	عيادة توليد ومستشفى للأطفال	ذي قار
12781	المركز الحدودي رقم ٠٣	السليمانية
20560	المركز الحدودي رقم ٥٣	السليمانية
12787	المركز الحدودي رقم ٢٩	السليمانية
20567	المركز الحدودي رقم ٥٧	السليمانية
20568	المركز الحدودي رقم ٦٥	السليمانية
20565	المركز الحدودي رقم ٤٥	السليمانية
12840	المركز الحدودي رقم ٢٠	السليمانية
12141	المركز الحدودي رقم ١٤	البصرة
12144	المركز الحدودي رقم ١٢	البصرة
12801	المركز الحدودي رقم ١٠	السليمانية
12145	المركز الحدودي رقم ١١	البصرة
12842	المركز الحدودي رقم ٢١	السليمانية
12161	المركز الحدودي رقم ٠٤	البصرة
20569	المركز الحدودي رقم ٦٤	السليمانية

12802	المركز الحدودي رقم ١١	السليمانية
11863	عيادة	البصرة
1270	عيادة توليد ومستشفى للأطفال	القادسية
17783	القسم ٢ من طرق قروية (٥,٣ كيلومتر)	البصرة
12800	المركز الحدودي رقم ٩	السليمانية
12856	المركز الحدودي رقم ٢٤	السليمانية
12142	المركز الحدودي رقم ١٣	البصرة
12149	المركز الحدودي رقم ١٠	البصرة
11860	عيادة	البصرة
11897	عيادة	النجف
19217	نقطة تفتيش لمخفر للشرطة	ذي قار
20347	المرحلة ١ من ثكنات مخفر للشرطة	ذي قار
18243	مخفر للشرطة	البصرة
20333	مخفر للشرطة	ذي قار
19991	مخفر للشرطة	ذي قار
19222	نقطة تفتيش لمخفر للشرطة	ذي قار
18346	مخفر للشرطة	القادسية
19114	مخفر للشرطة	ذي قار
19160	مخفر للشرطة	ذي قار
19221	نقطة تفتيش لمخفر للشرطة	ذي قار
12137	المركز الحدودي رقم ١٧	البصرة
18241	مخفر للشرطة	البصرة
19480	مخفر للشرطة	البصرة
18263	مخفر للشرطة	البصرة
21251	إعادة تأهيل محطة للسكة الحديدية	البصرة
11866	عيادة	البصرة
19223	نقطة تفتيش لمخفر للشرطة	ذي قار
18248	مخفر للشرطة	البصرة
12138	المركز الحدودي رقم ١٦	البصرة
18268	مخفر للشرطة	البصرة
18223	مخفر للشرطة	البصرة
18273	مخفر للشرطة	البصرة

20562	المركز الحدودي رقم ٣٩	السليمانية
11862	عيادة	البصرة

أقام مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق شراكة مع وكالتين فدراليتين متخصصتين في تحليل الصور الجوية بواسطة الأقمار الصناعية، الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (NGA) والمركز القومي للاستخبارات الأرضية (NGIC). استلم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال ربع السنة هذا، من الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي و المركز القومي للاستخبارات الأرضية، ٥٣ تقييماً ومنتج تصوير غير سري لحصون متواجدة على الحدود العراقية. يظهر الرسم ٣-٣ المواقع التقريبية للتقييمات التصويرية الجوية التي أجراها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، والوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي والمركز القومي للاستخبارات الأرضية خلال ربع السنة هذا.

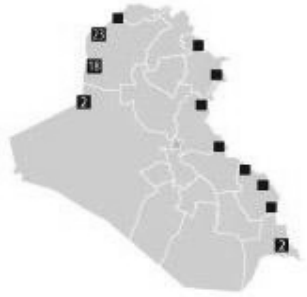
أظهرت التقييمات الجوية ما هي المشاريع التي تستجيب لمواصفات العقود إضافة إلى عدة مشاريع لم تستجب. من أصل ٥٨ مشروعاً تم تحديدها، لوحظ أن ٤٩ مشروعاً كانت متوافقة مع مواصفات العقود. وفيما يلي بعض النتائج ذات الشأن الخاصة بالمشاريع التي لم تكن على تناسق مع مواصفات العقود:

- لم يكن بالإمكان تحديد مواقع خمسة مشاريع عن طريق استخدام الإحداثيات التي أعطاهها مكتب العقود
- ثلاثة عقود لم تلب مواصفات العقد القائمة على أبعاد مقاسة للمباني التي شوهدت
- أحد المشاريع الذي قيل في التقارير أنه أنجز بنسبة ١٠٠% شوهد أنه أنجز بنسبة ٨٠%.

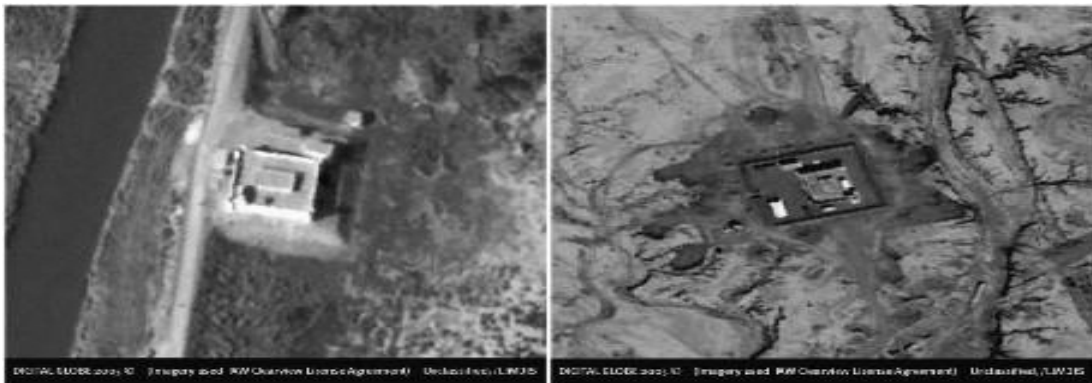
المواقع التقريبية لتقييمات التصوير الجوي

ربع السنة الرابع ٢٠٠٥، المواقع تقريبية

الرسم ٣-٣



صور قدمها قسم العراق وشبه الجزيرة العربية في الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي



الصور التي زودها المركز العسكري الثالث، المركز القومي لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي،
مديرية المخابرات للغطاء الجوي الأرضي

صور الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي، والمركز القومي للاستخبارات الأرضية، يجري تزويدها للتحليل والاستخدام من جانب محلي الصور لدى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ومن ثم تسلم إلى موظفي تقييم المشاريع ومكاتب العقود المختلفة في العراق التي تشرف على هذه المشاريع. الصور بواسطة الأقمار الصناعية تقدمها مكاتب تجارية حكومية متعددة للصور. الصور الموجودة في هذه المكاتب تأتي أما من قمرين صناعيين تجاريين رئيسيين، قمر كويك بيرد (Quickbird) وقمر إيكونوس (Ikonos). الصور المأخوذة بواسطة القمرين الصناعيين ممثلة أعلاه. الصور الواردة في الصفحات السابقة هي أمثلة عن مختلف المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق والتي أعطتها الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. الصور أعلاه أعطتها الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي.

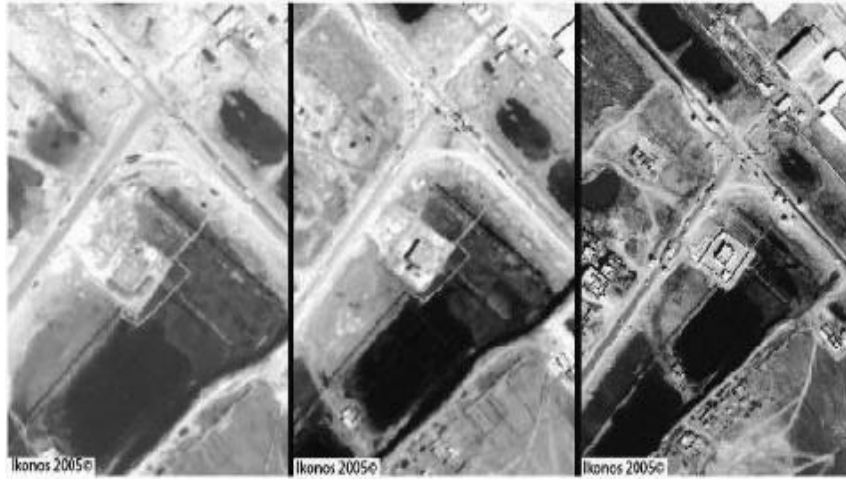
تظهر صور الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي التي تمت مراجعتها ابتداء من ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ حصنين حدوديين منجزين على مقربة من المنطقة الشمالية الغربية للحدود العراقية - السورية. وتظهر التحقيقات البصرية أنه يبدو أن كلا الحصنين قد بنيا وفقا لمواصفات المشروع.

إلى اليسار، صورة للمركز القومي للاستخبارات الأرضية مأخوذة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تظهر حصنا حدوديا منجزا بالقرب من المنطقة الجنوبية الشرقية للحدود العراقية - الإيرانية. بدأ الإنشاء في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأنجز في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥. ويظهر التقييم البصري أنه يبدو أن شروط العقد قد تمت تلبيتها بوجه عام.

إلى اليمين، صورة من المركز القومي للاستخبارات الأرضية أخذت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على مقربة من المنطقة الجنوبية الشرقية للحدود العراقية - الإيرانية، تؤكد موقع وإنشاء مركز حدودي عراقي. بدأ الإنشاء في الموقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وأنجز في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. يظهر التقييم البصري أنه يبدو أن المشروع قد تم على العموم وفقا لشروط العقد.

تحليلات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للصور

علاوة على الجهود المتعاونة مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي والمركز القومي للاستخبارات الأرضية، قام مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتحليله الخاصة للصور المأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية لمواقع المشاريع المتواجدة في العراق. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كلف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق محلل صور مأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية إجراء تحاليل على مواقع المشاريع ومقارنتها ببيانات عمل المشاريع والسجلات التي أعطتها لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وكالات العقود.



صور قدمها محللو الصور لدى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق

الصور المعروضة أعلاه التي أخذت بين آذار/مارس ٢٠٠٥ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تظهر التقدم الحاصل في مشروع إنشاء مخفر شرطة ونقطة تفتيش في المنطقة الجنوبية الشرقية من العراق. الصورة الأولى إلى اليسار، المأخوذة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، تظهر تنظيف الأرض الأولي والأعداد. الصورة الثانية المأخوذة في ١٩ نيسان/إبريل ٢٠٠٥، تظهر إطار عمل مخفر الشرطة الجاري بناؤه. الصورة الأخيرة، المأخوذة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تظهر مخفرا منجزا للشرطة وتسعة مراكز للحراسة. المؤشرات البصرية تظهر أن المشروع يتفق على العموم مع مواصفات العقد.

تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق



كومة من النقد المصادر. بعض المواد الأخرى المصادرة تتضمن العملة المعدنية وقضبان البلاتين والذهب.

خلال ربع السنة الحالية، حقق المفتش العام لإعادة إعمار العراق نتائج مهمة من خلال سلسلة من التحقيقات الموسعة حول عمليات الاحتيال والفساد المتعلقة باستعمال وإنفاق الأموال الخاضعة لمراقبة الولايات المتحدة المخصصة لإعادة إعمار العراق .

جاءت البداية الرئيسية لهذه النجاحات الحديثة لفريق مهمة التحقيق لإعادة إعمار العراق (SPITFIRE) الذي شكله المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ربيع عام ٢٠٠٥ لتنسيق التحقيقات ما بين الوكالات في اتهامات الجرائم المتعلقة بأموال إعادة الإعمار. شمل أعضاء فريق مهمة التحقيق لإعادة إعمار العراق هذا الذين شاركوا في إجراء هذه التحقيقات كل من:

- دائرة تطبيق قوانين الهجرة والجمارك في وزارة الأمن القومي.
- دائرة التحقيقات الجنائية، في مصلحة الضرائب الداخلية.
- مكتب المفتش العام، في وزارة الخارجية الأميركية.

ساهم أيضا مكتب التحقيقات الفدرالي ومكتب الكحول، والتبغ، والأسلحة النارية، والمتفجرات (ATF) في جهد التحقيق.

مع وجود ٧٥ قضية قيد التحقيق حاليا وحضور فريق تحقيق كثيف في بغداد، يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في متابعة قرائن هذا التحقيق في العراق وعبر الشرق الأوسط وأوروبا والأولويات المتحدة. يستمر التعاون والتنسيق مع عدد من الوكالات الحكومية الأميركية العاملة في العراق بضمنها القيادة المشتركة للعقود إنشاء قضايا نوعية تتعلق بعمليات احتيالية وجرائم مزعومة في منح العقود.

إنجازات المفتش العام لإعادة إعمار العراق توقيفات متعددة

شهد ربع السنة هذه البدء بأولى المحاكمات المهمة المتعلقة بعملية احتيال في المشتريات أجريت في العراق. وصلت هذه المحاكمات، التي نتجت عن الجهود المشتركة للفريق الخاص لمهمة التحقيق بإعادة إعمار العراق والمدعين العامين في وزارة العدل، إلى ثلاث قارات وامتدت لعدة أشهر. علم المفتش العام لإعادة إعمار العراق بالتصرف الجنائي المحتمل في ربيع عام ٢٠٠٤ عندما استلم الخط الساخن للمفتش العام معلومات حول مخالفات مالية في مركز القيادة الإقليمية الجنوبية التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة في الحلة، بالعراق. وكان قد جرى تخصيص ملايين الدولارات من أموال إعادة الإعمار إلى هذه المنطقة في ذلك الحين.

استجابة إلى الاتصال الذي تم عبر الخط الساخن، باشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق بإجراء عدد من عمليات التدقيق في مركز القيادة الإقليمي في الحلة واكتشف ان من المحتمل ان يكون مبلغ ٩٦,٦ مليون دولار من أموال إعادة الإعمار قد صرف بدون وثائق إثبات صحيحة. وكان من ضمن هذا المبلغ مبلغ ٧ ملايين دولار أنفقت بدون وثائق على الإطلاق. اكتشف المدققون التابعون للمفتش العام لإعادة إعمار العراق نمطا من سوء التصرف المالي جعلهم يستعينون بمحققين جنائيين تابعين للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. ونتيجة تحقيقات مطولة ومتواصلة جرت خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥ تم توقيف أربعة أميركيين ووجهت إليهم في محكمة فدرالية

التهم لأدوارهم في تنفيذ مخطط رشوة وفساد رئيسي شمل ملايين الدولارات في منح عقود إعادة الإعمار.

تدعي التهم أن مسؤولين في سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ومقاولا تأمروا للتلاعب في عروض العقود التي منحت من قبل قيادة المنطقة السلطة الجنوبية التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة بحيث تم منح عقود عديدة بدون وجه حق إلى شركات تابعة للمقاول. كان الموظفون الحكوميون من رتبة مقدمين بالاحتياط في الجيش الأميركي وموظف متعاقد مع وزارة الدفاع كان يعمل كمراقب حسابات والمسؤول عن التمويل في قيادة المنطقة الوسطى الجنوبية التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة قالت التهم ان الموظفين المتآمرين قبلوا أموالا نقدية وهدايا مقابل استغلال مناصبهم الرسمية لمنح عقود مهمة إلى المقاول وإلى شركائه. قبل الموظفون حسب التهم أكثر من ٢٠٠ ألف دولار شهري ولعدة اشهر لتوجيه العقود إلى المقاول المشترك معهم بالتآمر وشركائه. وزعم أيضا ان هؤلاء الموظفين في سلطة الائتلاف المؤقتة سرقوا بصورة مباشرة وبيضوا أموالا تعود لسلطة الائتلاف المؤقتة. وزعم ان المدعى عليهم هربوا بعض الأموال النقدية إلى الولايات المتحدة. ووجه الاتهام أيضا إلى عدد من المدعى عليهم بانتهاك القوانين الفدرالية للأسلحة النارية بضمنها التآمر لاختلاس وامتلاك عدة بنادق شبه أوتوماتيكية عيار ٤٥ ملم، ومدافع رشاشة أوتوماتيكية عيار ٥,٥٦ و ٧,٧٦ ملم، وعدة قاذفات قنابل يدوية اشتريت بأموال سلطة الائتلاف المؤقتة. اثنان من المتهمين هما الآن في سجن فدرالي بانتظار محاكمتهم وأطلق سراح اثنين مقابل كفالة أملاك شخصية.

حجوزات ومصادرات

نتيجة التحقيق في الحلة تم احتجاز عدد مهم من الأصول وصودرت بموجب قانون الجنايات بضمنها سيارات، وأموال نقدية، مجوهرات، ساعات، عقارات، طائرة، آلات تصوير، نقود تذكارية، أسلحة، علب تقديم، ومعدات عسكرية مترافقة.

يبين الجدول ٣-٧ المعلومات حول السيارات المحجوزة.

لم يتم إعطاء مجموع تراكمي نهائي نظرا لان بعض البنود لا زال تثمينها معلقا.

السيارات المحجوزة في تحقيقات الحلة

الجدول ٣-٧

السيارة	القيمة بالدولار
كاديلاك اسكالاد	٤١,٤٠٠
هارلي دافيدسون ام سي	٢٣,٠٠٠
جي ام سي دينالي	٣١,٠٠٠
تويوتا سينا	١٦,٣٢٠
شيفي كولورادو	١٣,٧٣٠
ليكسوس ال سي ٤٣٠	٥٥,٤٦٠
عربة ترفيهية	١٧٠,٠٠٠
بورش	١٦٠,٠٠٠



سيارة بورش عند احتجازها. وقد تضمنت العربات الأخرى سيارات آرني، ولكسوس، وسينا، وكولورادو، ودينالي واسكاليد، ودراجة نارية.



مجموعة متنوعة من المعدات العسكرية المصادرة في أحد المواقع. كما وجدت صناديق من الذخائر عائدة للأسلحة المصادرة.



دراجة نارية هارلي دافيدسون ٢٠٠٤ وقت المصادرة



ساعة يد رجالية ماركة برايتلنغ مع علبتها وقت حجزها تشمل بنوداً أخرى مجوهرات متنوعة.
ساعات يد متنوعة، خواتم الماس، اسوارات تنس وأقراط.

اتجاهات الجريمة

يستمر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ملاحقة اتجاهات مسار الجريمة في الانتهاكات المبلغ عنها. يبين الجدول ٣-٨ تفاصيل التحقيقات ال ٧٥ الجارية حسب فئة التحقيق. تشمل الفئة "أخرى" جرائم تتعلق بالكمبيوتر، والتحقيقات الإدارية، والمساعدات المقدمة إلى وكالات أخرى لتطبيق القانون.

شركاء آخرون للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في العمل بشكل دقيق مع وكالات تحقيق أخرى حول مسائل الفساد في العراق. وكما ذكر في التقرير الصادر بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، أنشأ المفتش العام لإعادة إعمار العراق علاقة تعاونية مع "وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأميركي" (MPFU). وكانت النتيجة أن أنشأت هذه الوحدة وجوداً لها في العراق وعينت ضابط ارتباط مع المفتش العام. سوف تقود هذه العلاقة المتبادلة إلى مشاطرة المعلومات والتعاون في شؤون التحقيقات.

يعمل المفتش العام حالياً بشكل وثيق مع قسم الأمن القومي، دائرة تطبيق قوانين الهجرة والجمارك، وزارة الأمن الوطني، ودائرة التحقيقات للأمن القومي حول مسألة ذات اهتمام متبادل تتعلق بسوء السلوك المالي المزعوم في العراق. قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتحقيقات في العراق ساعدته بدرجة كبيرة في هذا التحقيق الرئيسي.

اتهامات القضايا المفتوحة أو المحولة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

الجدول ٣-٨

فئة التحقيق	القيمة
سرقة	١٥
ادعاءات كاذبة	٧
رشوة/عمولات/إكراميات	١٩
زيادة خاطئة للكلفة/استبدال المنتج	٢
احتيال في المشتريات	٦
تضارب المصالح	٤
أخرى	٤
المجموع	٧٥

الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

يسهل الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الإبلاغ عن عمليات الاحتيال، الهدر، سوء الاستعمال، سوء الإدارة، والاقتصاص في كافة البرامج المترافقة مع جهود إعادة إعمار العراق الممولة من دافع الضريبة الأميركي. القضايا التي يستلمها الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق التي لا تتعلق بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو ببرامج أو عمليات سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة تحال إلى الهيئة المختصة. يستلم الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق اتصالات ترد بواسطة الهاتف، الفاكس، البريد وعبر خط الإنترنت المباشر من أشخاص في العراق، الولايات المتحدة وعبر العالم.

خلال الفترة التي شملها هذا التقرير استمر موظفو إدارة الخط الساخن للمفتش العام في تحليل وتوجيه الشكاوى المستلمة إلى أقسام التحقيق، والتدقيق، والتفتيش في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أو إلى الوكالة المسؤولة المختصة.

تقارير ربع السنة الأخير

في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، كانت إدارة الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق قد تناولت ٤٤٩ قضية وردت لها عبر الخط الساخن. يبين الجدول ٣-٩ موجزا لهذه القضايا.

قضايا جديدة

ابتداء من الأول من تشرين الأول/أكتوبر وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، أثار الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق ٢٤ قضية جديدة صنف في ثلاث فئات:

- ١٧ قضية تتعلق بالاحتيال
- قضية واحدة تتعلق بالهدر
- قضية واحدة تتعلق بإساءة الاستعمال
- قضية واحدة تتعلق بالتمييز
- أربعة قضايا أخرى صنف في فئة "أخرى" تشمل مسائل مثل المساعدة في دفع مبالغ العقود ومنح العقود.

القضايا التي وردت على الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

الجدول ٣-٩

الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق		المستلمة		المغلقة		المستمرة	
ربع السنة الأخير	تشرين الأول/أكتوبر -	المجموع	تشرين الأول/أكتوبر -	المجموع	تشرين الأول/أكتوبر -	المجموع	تشرين الأول/أكتوبر -
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
تحقيق إداري	٣	٣٥٠	٢	٧٧	٣	٦	٦
إسقاط القضية	٣	غير مطابقة	٤	٧٠	٠	٠	٠
التحويل	١٢	غير مطابقة	١٣	١١٣	٠	٠	٠
الإحالة	٠	غير مطابقة	٠	٤٥	٠	٠	٠
المساعدة	١	غير مطابقة	٢	٤٣	٠	٠	٠
قانون حرية المعلومات (FOIA)	٠	٤	٠	٤	٠	٠	٠
مجاميع قضايا التحقيق الإدارية	١٩	٥٤	٢١	٣٥٢	٣	٦	٦
عمليات التحقيق	٣	٨١	١	٤١	٣	٣٧	٣٧
عمليات التدقيق	١	١٢	٠	٤	١	٧	٧
عمليات التفتيش	١	٢	٠	٠	١	٢	٢
المجاميع	٢٤	٤٤٩	٢٢	٣٩٧	٨	٥٢	٥٢

* تغطي المجاميع التراكمية الفترة من بداية عمليات الخط الساخن للمفتش العام لإدارة إعمار العراق، أي من ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

يستلم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق عبر البريد الإلكتروني معظم التقارير حول ما يعتقد أنها حالات تتعلق بالاحتيال، الهدر، إساءة الاستعمال، إساءة الإدارة والاقتصاد. خلال هذه الفترة فتح مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، من بين القضايا التي أبلغت إليه، ٢٤ قضية جرى استلامها كما يلي:

- ١٩ قضية عبر البريد الإلكتروني
- ٥ قضايا بواسطة مخابرات هاتفية وردت عبر الخط الساخن للمفتش العام لإعادة إعمار العراق.

القضايا المغلقة

أغلقت ٢٢ قضية خلال الفترة التي شملها هذا التقرير:

- تم تحويل ١٣ قضية إلى مفتشين عامين آخرين
- تم إغلاق قضيتين بعد إجراء تحقيقات إدارية فيها
- تم إغلاق قضيتين بعد الحصول على مساعدات (طلبات الحصول على معلومات أو مساعدات إدارية)
- أغلقت قضية واحدة بعد إجراء تحقيقات جنائية
- أسقطت ٤ قضايا لعدم توفر معلومات كافية، أو عدم إمكانية الاتصال بمقدمي الشكاوي، أو لكونها خارجة عن نطاق اختصاص المفتش العام لإعادة اعمار العراق.

القضيتان اللتان أغلقتا بعد إجراء تحقيقات إدارية كانتا بدون أدلة إثبات.

القضايا المحولة/المحالة

أغلق ما يزيد عن نصف عدد القضايا خلال الفترة التي شملها هذا التقرير، وتم تحويل ١٣ قضية إلى مفتشين عامين آخرين:

- ٦ قضايا أرسلت إلى مكتب المفتش العام في وزارة الجيش
- ٣ قضايا أرسلت إلى القيادة المشتركة للعقود- مكتب العراق
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام في القوات الجوية
- قضية واحدة أرسلت إلى مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- قضية واحدة أرسلت إلى وزارة العدل.

مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق في نشر الدروس التي جرى تعلمها

ركزت مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق في نشر الدروس التي تم تعلمها، والتي بدأها في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٤ على ثلاثة مجالات أساسية أثرت على نجاح برامج وعمليات إعادة إعمار العراق:

- إدارة الرأسمال البشري
- إدارة العقود
- إدارة البرامج والمشاريع

الغرض الواضح لهذه المبادرة هو التحديد والترتيب الفهرسي للتحديات الأكثر أهمية التي واجهتها الحكومة الأميركية خلال تنفيذ مهمة إعادة إعمار العراق المستمرة واستخلاص الحلول الموجزة والمفيدة لها. يدرس مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كل مجال موضوع أساسي من خلال إجراء مقابلات مع أشخاص يملكون تجربة مباشرة ومنظورا سياسيا؛ ويقومون بجمع المعلومات وتزويدها إلى لجنة مكونة من كبار المسؤولين والخبراء في الوكالات الحكومية الأميركية، والأوساط الصناعية والجامعية، والكثير منهم عمل في العراق.

يجتمع الخبراء المشاركون

في ندوة تدوم يوما كاملا لتقييم الاستنتاجات وتزويد توصيات لزيادة فعالية عمليات تأمين الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق التي تقودها الولايات المتحدة، ولتنظيم جهود إعادة الإعمار في المستقبل. سوف ينشر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقريراً مفصلاً بالاستنتاجات والتوصيات المستندة إلى الأبحاث التي أجراها ومداخلات المشاركين في الندوة.

تقرير حول الرأسمال البشري

سوف يصدر تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الدروس التي تم تعلمها بخصوص إدارة الرأسمال البشري في فصل الشتاء من عام ٢٠٠٦. والتقرير هو نتاج عمليات التدقيق والأبحاث الأخرى التي أجراها المفتش العام لإعادة إعمار العراق وندوة إدارة الرأسمال البشري التي عقدت في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥، في جامعة جونز هوبكنز، في واشنطن. تحدد الوثيقة وتناقش أربعة "دعامات" رئيسية في تشكيل إدارة فعالة للموارد البشرية في عمليات إعادة إعمار العراق:

- تناسق السياسة
- تخطيط القوة العاملة
- عملية التوظيف
- الاستمرارية

سوف يتوفر هذا التقرير على موقع الإنترنت للمفتش العام لإعادة إعمار العراق www.sigir.mil.

مبادرة الدروس التي تم تعلمها من إدارة العقود

تشكل باستمرار العقود الخاصة بإعادة إعمار العراق على الدوام عملية معقدة بدرجة استثنائية. شملت إدارة هذه العقود وكالات متعددة ذات سلطات متشابكة، ومصادر متعددة للتمويل تتبع قواعد وخطوطاً زمنية مختلفة وتطبيق مجموعات مختلفة من الأنظمة والقوانين. كما تطلبت هذه الإدارة التعهد بتأمين وإنفاق عشرات المليارات من الدولارات، بضمنها الأموال التي خصصها الكونغرس الأميركي، وإيرادات النفط العراقي، الأصول المجمدة/المصادرة، ومساهمات المانحين الخارجيين. يشكل فحص هذه العمليات، من أجل تحديد مجالات التحديات، والنجاحات، وحالات القصور فيها، هدفاً أولياً لمبادرة الدروس التي تم تعلمها ولمسؤولية المفتش العام لإعادة إعمار العراق في التدقيق والإشراف.

في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، استضاف المفتش العام لإعادة إعمار العراق ندوتين لمناقشة الدروس التي تم تعلمها بغية تقييم عمليات إدارة العقود المترافقة مع إعادة إعمار العراق، شملت الندوة الأولى التي عقدت اجتماعها في كلية الحقوق، في جامعة جورج واشنطن في واشنطن، العاصمة، مشاركين ضموا كبار المسؤولين من الوكالات الحكومية وخبراء مميزين من الأوساط الأكاديمية ومعاهد الأبحاث المستقلة. وعقدت الندوة الثانية المكونة من طيف عريض من مزودي الخدمات للصناعة الذين يدعمون مهمة إعادة إعمار العراق في مقر مجلس الخدمات المهنية في أرلنغتون، بولاية فرجينيا.

شملت المعطيات المستعملة كأساس للمراجعة في كلا الندوتين مصادر أولية فريدة: مقابلات أجراها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وعمليات مسح قام بها مشاركون في إعادة إعمار العراق، تقارير عمليات تدقيق، وتحقيقات. كما درس المفتش العام لإعادة إعمار العراق مجموعة عريضة من المصادر الثانوية وتقارير حكومية، ودراسات أجراها منتدى من المفكرين (مؤسسات الفكر)، وتقارير أعدتها منظمات دولية، ومواد نشرت في كتب، ودوريات ودراسات أكاديمية. تركزت التحليلات والمناقشات على الفترات الزمنية التالية:

- فترة ما قبل الحرب (أب/أغسطس، ٢٠٠٢، إلى كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٣): الاستعداد لمواجهة أزمة إنسانية متوقعة.

- مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية (ORHA)/ سلطة الائتلاف المؤقتة المبكرة (كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣): تزويد خدمات أساسية.

- سلطة الائتلاف المؤقتة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى أيار/مايو، ٢٠٠٤): تحويل التشديد إلى طيف عريض من نشاطات إعادة الإعمار.

- مكتب إدارة إعمار العراق والبعثة الأميركية للعراق (أيار/مايو، ٢٠٠٤ حتى الوقت الحالي): نقل سيادة سلطة الحكم وتدهور الوضع الأمني.

قام مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال هذه الفترات الزمنية بتحليل تطور نظام إدارة العقود بهدف معالجة التحديات المترافقة مع:

- التخطيط
- التمويل
- إدارة ومسؤوليات الوكالات
- الهيكليات والعمليات القانونية/التنظيمية/التعاقدية
- توفر وملاتمة الموارد البشرية

سوف يصدر تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الدروس التي تم تعلمها حول إدارة العقود والمشتريات في ربيع عام ٢٠٠٦ بعد مراجعة رسمية بين الوكالات الحكومية.

مبادرة إدارة البرامج والمشاريع

سوف يركز الموضوع الثالث في سلسلة الدروس التي تم تعلمها الاهتمام على إدارة البرامج والمشاريع لبعثة إعادة الإعمار بقيادة الولايات المتحدة وسلطة الائتلاف. يكمل حاليا الباحثون في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق المرحلة الابتدائية من أبحاثهم. سوف تعقد الندوة الثالثة في ربيع عام ٢٠٠٦، في جامعة الدفاع القومي. يتوقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان ينشر تفاصيل المناقشات التي جرت في الندوة وتقريراً نهائياً مع الاستنتاجات والتوصيات في صيف عام ٢٠٠٦.

قصة إعادة إعمار العراق

سوف تشكل المواد التي تم تطويرها في مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق للدروس التي تم تعلمها مصدراً أولياً لـ "قصة إعادة إعمار العراق" وهي دراسة شاملة لكامل عملية إعادة إعمار العراق التي ينوي المفتش العام نشرها في نهاية عام ٢٠٠٦.

موقع الإنترنت للمفتش العام لإعادة إعمار العراق

تتوفر التقارير ربع السنوية المرفوعة إلى الكونغرس وتقارير عمليات التدقيق وغير ذلك من منتجات إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق على موقع الإنترنت العام www.sigir.mil . يزود موقع الإنترنت أيضا معلومات شاملة حول نشاطات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تشمل المرافق التي يستطيع عامة، الشعب تقديم معلومات عبرها إلى الخط الساخن للمفتش العام، طلب الحصول على استفسارات عامة أو طلب الحصول على معلومات بموجب قانون حرية المعلومات. تزود صفحات موقع الإنترنت المنشورة باللغة العربية النصوص المترجمة من تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

خلال فترة ربع السنة هذه:

- زار موقع الإنترنت للمفتش العام لإعادة إعمار العراق حوالي ١٢,٩٠٠ مستفسرا، أي بمعدل ١٤٠ مستفسرا في اليوم.

- زارت غالبية المتصلين قسم تقارير المفتش العام لإعادة إعمار العراق وكان التقرير ربع السنوي الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، المرفوع إلى الكونغرس الوثيقة التي راجعها بتكرار اكبر هؤلاء المتصلين.

- زار القسم العربي من الموقع حوالي ٥٩٠ مستفسرا.

- كانت نسبة ٩٠% من المستفسرين من الولايات المتحدة وجاء مستفسرون آخرون من أكثر من ٣٠ دولة مختلفة تشمل دولا في منطقة الشرق الأوسط (١,٨%) وأوروبا الغربية (٥,٤%).

- مثلت نسبة تقل عن ٢٠% من زائري موقع الإنترنت للمفتش العام لإعادة إعمار العراق وكالات حكومية أميركية، وجاءت معظم تلك الزيارات إما من وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية.

برامج الولايات المتحدة لمساعدة مؤسسات مكافحة الفساد في العراق

تشكل مساعدة مؤسسات الحكومة العراقية في كفاحها ضد الفساد هدفا سياسيا مهما للولايات المتحدة الأميركية. يدمر الفساد بصورة مباشرة فعالية الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق ويعيق تقدم العراق ليصبح مجتمعا ديمقراطيا موجهًا نحو اقتصاد السوق. ولهذا السبب، ونظرا لان أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق تدعم بصورة مباشرة برامج أميركية ذات شأن لمكافحة الفساد في العراق، يستمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في توجيه اهتمام وثيق إلى الدعم الأميركي لجهود مكافحة الفساد في العراق.

ولهذه الغاية حث المفتش العام لإعادة إعمار العراق السفير الأميركي خليل زاده في تقريره ربع السنوي الصادر بتاريخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، على توجيه دعوات لعقد اجتماع قمة لمكافحة الفساد. أعتقد المفتش العام أن عقد مثل هذه القمة أمر ضروري لإعادة تنشيط البرامج الأميركية التي تساعد العراق في مكافحة الفساد وتؤمن التنسيق الكامل بين هذه البرامج. وبالفعل عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥ اجتماع قمة ضم مسؤولين أميركيين وعراقيين تقع على عاتقهم مسؤوليات مباشرة في مجال مكافحة الفساد.

صدر عن هذه القمة اقتراح لتشكيل مجموعة عمل أميركية-عراقية مشتركة تماثل مجموعات العمل المشتركة التي أنشأها السفير للنظر في عدد من القضايا ذات الأولوية العالية. وتجري في الوقت الحاضر مشاورات بين مسؤولين في السفارة ومسؤولين عراقيين لوضع بيان عمل، وإعلان مبادئ، وبعض الأهداف التي تمكن تقديمها إلى أول اجتماع بكامل الأعضاء يعقد في وقت ما من شهر شباط/فبراير، ٢٠٠٦.

رغم توقع التوصل إلى تحسينات أكثر هناك اتفاق أولي على المسائل التالية:

- ضرورة تدريب عدد أكبر من المسؤولين العراقيين لمكافحة الفساد من المجلس الأعلى للتدقيق، وهيئة النزاهة العامة، ومجلس المفتشين العامين في الوزارات العراقية.

- ضرورة إزالة الصيغة السياسية عن وحماية المفتشين العامين العراقيين من التدخلات السياسية.

- إنشاء حملة تنقيف عامة حول مشكلة الفساد وعمل مؤسسات مكافحة الفساد، والضرورة الملحة للتخفيض الكبير في الحوافز المؤدية إلى "ارتكاب عمليات فساد كبرى"، وذلك من خلال إلغاء دعم الحكومة لأسعار الوقود والسلع، والسعي لتطبيق إصلاحات أخرى في اقتصاد السوق.

لدى الجانب الأميركي برامج متواصلة تعالج كل واحدة من هذه المسائل، ولكن يجب تعزيز القبول العراقي لها والتعاون الأشد كثافة لزيادة أثر المهمة الأميركية.

كانت مجموعة العمل ما بين الوكالات الداخلية في السفارة الأميركية المختصة بمكافحة الفساد، والتي يرأسها المستشار الاقتصادي، قد حددت في السابق أولوياتها والتي تضمنت نفس الأولويات التي تبنتها مجموعة العمل المشتركة وغيرها، وشملت:

- تعزيز الإصلاحات في اقتصاد السوق كعنصر مركزي في الكفاح ضد الفساد.
- المساعدة في تقوية الهيكلية الضعيفة وغير المنسقة للتطبيق الإلزامي للقانون .
- دعم المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني التي تحارب الفساد.
- دعم تطوير شبكة لمكافحة الفساد بين المفتشين العامين الأميركيين والعراقيين.
- تشجيع دعم دول الائتلاف والمانحين لمبادرات مكافحة الفساد.

بهدف تحقيق هذه الأهداف يجري حالياً تنفيذ الجهود والمبادرات التالية:

- برامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص التي تنفذها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والتي خصص لكل برنامج منها مبلغ ٨٠ مليون دولار، للقيام بنشاطات متعددة من أجل مساعدة الحكومة العراقية في تطبيق مجموعة متنوعة من الإصلاحات الاقتصادية تشمل تخفيض الإعانات المالية الحكومية وتشجيع القطاع الخاص.

- تساعد بنشاط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة المالية الأميركية العراقيين في تطوير نظام إلكتروني لموازنة كافة الوزارات مما يجعل إمكانية التلاعب في أرقام الموازنات أكثر صعوبة بكثير.
- البرامج الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لقطاع الأمن والعدل، والتي تشمل تدريب قوات الشرطة، إدارة السجون والتدريب القضائي، ساعدت في تطوير هيكلية فرض تطبيق القانون الحاسمة في عملية مكافحة الفساد على المدى الطويل.
- توفير المستشارين يدعمهم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى اللجنة العراقية للنزاهة العامة للمساعدة في تعزيز المجتمع المدني، ودعم جهود مكافحة الفساد ورفع مستوى التوعية لدى عامة الشعب للمشكلة.
- قام مسؤولون عراقيون يعملون في مؤسسات مكافحة الفساد بالمشاركة في الزيارات المتبادلة إلى الولايات المتحدة مما ساعد في توسيع شبكات الاتصالات مع نظرائهم الأميركيين.
- تقوم السفارة الأميركية في بغداد بتضمين رسائل مكافحة الفساد في كافة حملاتها للتواصل الشعبي العام وتذكر القيادة السياسية العراقية بصورة منتظمة بأهمية هذه المسألة.

تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمبادرة السفارة في مكافحة الفساد

مجموعة عمل مكافحة الفساد ما بين الوكالات (ACWG) تحدد أولويات الولايات المتحدة في نطاق جهود مكافحة الفساد. وقد تم تشكيل مجموعة عمل أميركية-عراقية مشتركة لمكافحة الفساد. رغم ذلك يجب دراسة فعالية هذه البرامج والتنسيق بين الجهود الأميركية والدولية. ينوي المفتش العام لإعادة إعمار العراق الإعلان عن إجراء عملية تدقيق وتقييم للتقدم في المبادرة الأميركية لمكافحة الفساد من أجل المساعدة على وضع المعالم الضرورية في استراتيجية مكافحة الفساد التي تتبعها السفارة الأميركية.

القسم الرابع

إشراف وكالات أخرى

عمليات تدقيق أجرتها وكالات أخرى

- مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مكتب المحاسبة الحكومية
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية
- وكالة التدقيق في جيش الولايات المتحدة
- وزارة المالية
- وزارة التجارة

تحقيقات أجرتها وكالات أخرى

- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
- مكتب التحقيقات الفدرالية

شكل المفتش العام لإعادة إعمار العراق مجموعة عمل المساءلة والمحاسبة حول العراق (IAWG)، لتزويد التنسيق في جهود التدقيق في العراق. يستخدم موظفو التدقيق الذين تم نشرهم في الأمام التابعون لمختلف الوكالات الفدرالية المتواجدة في العراق مجموعة العمل (IAWG) المذكورة لتنسيق عمليات التدقيق، ولمشاطرة المعطيات المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق، ولتخفيف توقفات عمليات التدقيق إلى الحد الأدنى وتجنب الجهود المزدوجة. اجتمعت مجموعة عمل المحاسبة خلال ربع السنة هذا، في ١٨ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦، في القصر الجمهوري السابق في بغداد، في العراق وحضر هذا الاجتماع كل من المنظمات التالية:

- المفتش العام لإعادة إعمار العراق
- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق
- المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية
- سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة- فرقة منطقة الخليج
- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق.

خلال الاجتماع، ناقش ممثلو التدقيق من كل وكالة عملهم الجاري والمخطط له وناقشوا أساليب تحسين التنسيق وصدقوا على صحة اتصالاتهم الأولى للتدقيق بالنسبة لكل نشاط. قدم للمجموعة بوب راجير من شركة آر ام آي انك (RMI, Inc.)، وهو ضيف دعاه المفتش العام، عرضاً موجزاً لبرنامج جمع وثائق نفقات صندوق تنمية العراق في كافة أنحاء العراق. استخدم برنامج شركة آر أم آي مواطنين عراقيين بصورة حصرية لجمع معطيات لتكوين قاعدة بيانات لتزويدها إلى الحكومة العراقية والمفتش العام لإعادة إعمار العراق.

في آذار/مارس، ٢٠٠٤، شكل المفتش العام لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العامين العراقيين لتأمين عقد ندوة للمناقشة بشأن الإشراف في العراق ولتعزيز التعاون والتعاقد بين المفتشين العامين في الوكالات التي تشرف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يجتمع ممثلو المنظمات العضوة بصورة ربع سنوية لتبادل التفاصيل حول عمليات التدقيق الجارية والمخططة، ولتحديد فرص التعاون وتخفيف إجراء العمليات الزائدة عن الحاجة إلى الحد الأدنى.

عقد آخر اجتماع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥، وحضره مشاركون من واشنطن وبغداد. قدم المفتش العام السيد بوين، الذي كان في بغداد آنذاك منظورا على أرض الواقع، بينما تقاسم أعضاء آخرون في مجلس المفتشين العامين العراقيين المعلومات بشأن نشاطات الإشراف التي يقومون بها.

يطلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كل ربع سنة تحديثات للمعلومات من المنظمات العضوة حول نشاطات الإشراف المكتملة، والمستمرة، والمخططة التي يقومون بها. يلخص هذا القسم عمليات التدقيق والتدقيق التي أبلغت إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق من قبل الوكالات التالية خلال ربع السنة هذا:

- مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مكتب المحاسبة الحكومية
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية
- وكالة التدقيق في الجيش الأميركي
- وزارة المالية
- وزارة التجارة
- دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
- مكتب التحقيقات الفدرالي.

عمليات التدقيق التي تقوم بها وكالات أخرى

شكل المفتش العام لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العامين العراقيين للمساعدة في تنسيق الإشراف على برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. يزود هذا القسم تحديثات على عمليات التدقيق التي أبلغتها الوكالات العضوة في مجلس المفتشين العامين العراقيين إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق. يلخص الجدول ٤-١ نشاط تقرير الإشراف لوكالات أميركية أخرى قامت من خلال الفترة التي شملها هذا التقرير. ارجع إلى الملحق "هـ" للحصول على لائحة كاملة بعمليات التدقيق والمراجعات حول إعادة إعمار العراق التي قامت بها كافة الهيئات.

مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع

خلال ربع السنة هذا نفذ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع نشاطات تدقيق محدودة تتعلق بإغاثة وإعادة إعمار العراق. خلال الفترة التي شملها هذا التقرير أنجزت عملية تدقيق واحدة ولا زالت ست عمليات تدقيق مستمرة.

في الوقت الحاضر لا يوجد لمكتب المفتش العام في وزارة الدفاع أي مدققين يعملون في العراق. أنشأ مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع مكتبا ميدانيا في قطر. وبحلول شباط/فبراير، ٢٠٠٦، سوف يقدم هذا المكتب الدعم لعمليات الإشراف، والتدقيق، والتفتيش، والتحقيق إلى عمليات وزارة الدفاع المستمرة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية القيادة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية (CENTCOM). سوف يدير هذا المكتب ثمانية موظفين من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع. في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، اكمل مفتشان اثنان من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع مهمة استمرت شهرين في بغداد وقدموا خلالها المشورة، والمساعدة، والتدريب لموظفي مكتب المفتش العام العاملين في أكبر وزارتين في العراق، وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. حاليا جرى تعيين موظف تقييم واحد بدوام كامل من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع لمساعدة المفتش العام في وزارة الدفاع.

عمليات التدقيق والمراجعة المكتملة

تدقيق مراقبة عقود الخدمات

(النقير رقم 010-2006-D)

صدر بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥

يتعلق هذا المشروع بالحرب العالمية على الإرهاب والهدف الإجمالي هو تحديد ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تؤمن إشرافا كافيا لتأمين قيام المقاولين بتنفيذ ما تنص عليه عقودهم. بصورة خاصة، يقدر المدققون ما إذا كان قد تم تعيين موظفين خاصين لأجل رصد أداء المقاولين، وما إذا كان عمل المقاولين يخضع للرصد بصورة ملائمة وما إذا كان المقاولون ينفذون التزاماتهم التعاقدية وما إذا كان أداء المقاولين مدعوماً بوثائق صحيحة لاستعمالها في المستقبل. بصورة إجمالية وجد المفتش العام في وزارة الدفاع أن وزارة الدفاع لا تستطيع أن تتأكد من أنها استلمت القيمة الأمثل من عقود الخدمة التي منحتها.

تقارير حديثة حول إشراف وكالات أميركية أخرى، كما هي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥

الجدول ٤-١

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ صدوق التقرير	عنوان التقرير
١ وزارة الدفاع	D-2006-010	٢٠٠٥/١٠/٢٨	تدقيق عقود الإشراف على عقود الخدمات
٢ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	A.R.9-267-06-001-P	٢٠٠٥/١٢/٢٠	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لنشاطات التعليم الأساسي في العراق
٣ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	A.R.9-267-06-001-P	٢٠٠٥/١٠/٦	تدقيق دقة صفحات المعطيات البيوغرافية المزودة من مجموعة الموارد الدولية إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول العقود في العراق
٤ وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2005-ALE-0376-000	٢٠٠٥/٩/٣٠	متابعة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الاستجابة السريعة

عمليات التدقيق والمراجعة المستمرة

تدقيق وضع معدات القوات المنشورة ضمن القيادة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية

(التقرير رقم D2006-D000LA-0092-00)

الهدف الإجمالي لهذا التدقيق هو تحديد ما إذا كانت الوحدات المنشورة في العراق قد جهزت استناداً إلى متطلبات مهمتها.

التحقيق في تنفيذ قانون مكافحة القصور في حسابات استثمارات التشغيل والصيانة ٢٠٢٠/٢١٤

و ٢٠٢٠/٢١٥

(التقرير رقم D2005FD-0300)

طلب المفتش العام في الجيش إجراء هذا التحقيق استناداً إلى انتهاك محتمل لقانون مكافحة القصور حصل عندما مول فراد من الجيش إنشاء سجن في معسكر بوكا في العراق. وكان الهدف تحديد ما إذا كان قد حدث انتهاك لقانون مكافحة القصور نتيجة هذا العمل.

مراجعة علاقات حكومة الولايات المتحدة مع المجلس الوطني العراقي

(التقرير رقم D2005-DINTEL-0122)

أعلن عن إجراء هذه المراجعة في ١٤ شباط/فبراير، ٢٠٠٥. والهدف منها تلبية طلب ورد من لجنة المخصصات في مجلس النواب. الأهداف المحددة للمراجعة سرية. يستمر العمل الميداني على المشروع.

مراجعة التحقيقات والتحريات حول إساءة معاملة الموقوفين/السجناء

(التقرير رقم IPO2004-C005)

هذه عملية مراجعة لكافة التحقيقات الجنائية وغير الجنائية المغلقة التي أجرتها وزارة الدفاع في قضايا وفاة موقوفين، والادعاءات بإساءة معاملة موقوفين. الهدف من هذه المراجعة تقييم كفاية جهود التحقيق والشغرات في الإبلاغ عن توفي موقوفون والادعاءات بإساءة معاملة موقوفين. أوشك المفتش العام في وزارة الدفاع على إكمال تقرير أولي لتوزيعه على الأطراف المتأثرة للتعليق عليه بحلول ٣٠ كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦.

مراجعة التحقيقات والتحريات حول إساءة معاملة الموقوفين/السجناء

(التقرير رقم 01-0174-D2004-DINT)

يواصل المفتش العام في وزارة الدفاع تأمين الإشراف على التحقيقات والمراجعات التي أجريت حول ادعاءات بإساءة معاملة موقوفين وعمليات توقيف في العراق. أكمل المفتش العام في وزارة الدفاع تقييماً حول ١٣ تقرير أولي بشأن إساءة معاملة موقوفين ويعد في الوقت الحاضر تقريراً أولياً سوف ينشر نصه النهائي في شباط/فبراير، ٢٠٠٦.

دعم المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية للمفتش العام في وزارة الدفاع العراقية

(التقرير رقم 000-D038-DPOE3-D2004)

أنشأ المفتش العام في وزارة الدفاع الأميركية فريق دعم للمفتش العام لمساعدة مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية في تعزيز التوفير والفعالية، ولتحديد ومنع حالات الاحتيايل، الهدر، سوء الاستعمال وسوء الإدارة في وزارة الدفاع، وأوفد مستشاراً رئيسياً إلى بغداد ليعمل كعضو في الفريق الاستشاري في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. وتلبية لطلب رسمي قدمه المفتشون العامون العراقيون للمشاركة مع المفتشين العامين الأميركيين في عام ٢٠٠٥، استقدم المفتش العام في وزارة الدفاع إلى الولايات المتحدة المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية لتشجيع المجلس الرئاسي للنزاهة والكفاءة، ومجلس وزارة الدفاع حول النزاهة والكفاءة في الانخراط في هذه الشراكة المرغوبة بين المفتشين العامين العراقيين والأميركيين. يقوم مفتشون عامون أميركيون آخرون بدراسة هذه الشراكة. شارك الفريق الاستشاري الأميركي إلى مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية في عدد من النشاطات الأخرى بضمنها وضع مقاييس مشتركة أميركية-عراقية لتفتيش مرافق احتجاز الموقوفين ولتسهيل عمل فريق مختلط أميركي-عراقي يقوم بالتحقيق في فضيحة استملاك حديثة جرت في وزارة الدفاع ولتسهيل عقد اجتماع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ضم مسؤولين أميركيين وعراقيين لمكافحة الفساد الذي أنشأ فريق مهمة مشترك أميركي-عراقي لمكافحة الفساد. من المؤمل ان يتبع المفتشون العامون العراقيون الآخرون المثال الذي وضعه المفتش العام في وزارة الدفاع العراقية وبالتالي يساهمون في تحقيق هدف سلطة الائتلاف المؤقتة في زيادة قدرة المؤسسات العراقية.

مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية

منذ صدور تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، لم يكمل المفتش العام في وزارة الخارجية أية عمليات تدقيق ويجري تنفيذ إحدى عمليات التدقيق المستمرة بصورة مشتركة مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

عمليات التدقيق المستمرة

عقد توريد عربات مدرعة (المرحلة ١) - نفذت العقد شركة ريجيس REGIS.

وظف مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية شركة محاسبة قانونية مجازة بموجب عقد لإجراء مراجعة عملية التنافس على عقود التوريد لتزويد عربات مدرعة لاستعمالها في العراق. بصورة خاصة، سوف يقيم المقاول مدى ملائمة المنافسة في عقود تدريع عربات وتزويد زجاج خاص لها. سوف يصدر التقرير النهائي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

النفقات المتفق بشأنها مع شركة ديكو (DECO)

يجري مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية إجراءات متفق عليها بشأن توظيف مقاول عراقي للأمن، شركة ديكو (DECO)، لتحديد ما إذا كانت أسعار عمله بالساعة الزائدة كانت ازدواجية مع ما دفعه "مكتب عمليات المباني الخارجية" (OBO) في وزارة الخارجية على شكل تسديد مباشر لنفقات السفر، وما إذا كانت سياسات الشركة المذكورة في إضافة نفقات السفر إلى سعر العمل بالساعة تتقيد بالقانون الفدرالي للاستملاك، القسم ٣١. لا زال هذا التدقيق في مرحلة إعداد التقرير الأولي.

فواتير شركة داين كورب (DYNCORP)

ينفذ مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية التزامه بشأن إجراءات متفق عليها من أجل:

- تقدير ما إذا كان لدى مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (INL) عملية مراجعة فعالة وللموافقة على فواتير مقدمة من شركة DYNCORP تتعلق بدعم مركز تدريب الشرطة العراقية في الأردن.
- تحديد أفضل الممارسات للموافقة على الفواتير.
- تقرير ما إذا كانت الفواتير المقدمة من شركة DYNCORP خلال السنة المالية ٢٠٠٥ لدعم مركز تدريب الشرطة العراقية في الأردن منصوبة بصورة ملائمة.

لا زال هذا التدقيق في مرحلة العمل الميداني.

تمويل مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (عملية مسح مشتركة مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق).

يجري مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية عملية مسح مشتركة مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق لتحديد ترتيبات تدفق التمويلات إلى العراق من خلال مكتب شؤون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون. من المتوقع ان تكتمل عملية المسح هذه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

منذ صدور تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦، اكمل مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عمليتي تدقيق وياشر بتنفيذ عملية تدقيق أخرى لتحديد ما إذا كانت نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بشأن الحكم المحلي في العراق تحقق إنتاجها المقصود. بدأ تنفيذ أول عملية تدقيق في ربع السنة الأخيرة ولا زال مستمرا. كان لمكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية سبعة مدققين منتدبين للعمل في العراق في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥.

عمليات التدقيق المكتملة

بالإضافة إلى عمليات التدقيق التي أجراها مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي جرى بحثها أدناه، أكملت وكالة تدقيق العقود الدفاعية عمليتي تدقيق مالي للنفقات التي تكبدها مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بموجب عقود مختلفة لتزويد خدمات. شملت عمليتا التدقيق إنفاق مبلغ ٢٥,٣ مليون دولار من أموال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. احتوت عمليتا التدقيق تساؤلات حول نفقات بلغ مجموعها ٢٩,٧٠٠ دولارا. في نهاية الفترة التي شملها التقرير كان يجري تنفيذ ١٢ عملية تدقيق من قبل وكالة تدقيق العقود الدفاعية طلب تنفيذها مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

تدقيق نشاطات التعليم الأساسي في العراق التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
(التقرير رقم A.R. 9-267-06-001-P)، صدر بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥

الغرض من هذا التدقيق تقرير ما إذا كانت نشاطات التعليم الأساسي في العراق التي تقوم بها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد أحرزت تقدماً باتجاه منتجاتها المقصودة. وجد التدقيق أن من بين ٨٢ منتج مقصود أدخلوا في خطة التطبيق لشهر حزيران/يونيو، ٢٠٠٥، التي وافقت عليها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بدأ العمل وأحرز تقدم في ٣٣ منتجاً. كان العمل مخططاً لتأمين ٢٢ منتجاً ولكن لم يبدأ تنفيذها؛ حذفت خطة التطبيق لمراجعة المنتجات الـ ٢٧ المتبقية. كما وجد التدقيق أيضاً في وزارة التعليم لم تكن تملك أجهزة كمبيوتر مناسبة لتشغيل نظام معلومات لإدارة التعليم الذي طوره شريك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في عملية التطبيق. أوصى مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بأن تطور البعثة خطة تؤمن تزويد أجهزة كمبيوتر مناسبة أو أن تتوقف عن تمويل البرنامج.

التدقيق في صحة صفحات المعطيات البيوغرافية المزودة من قبل مجموعة الموارد الدولية إلى
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للعقود في العراق
(التقرير رقم A.R. 9-267-06-001-P)، صدر بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥

كان هدف التدقيق تقرير ما إذا كانت دقيقة المعلومات المنتقاة من صفحات المعطيات البيوغرافية المزودة إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من قبل مجموعة الموارد الدولية. لم تلاحظ أية تناقضات مهمة في المعلومات الواردة في صفحات المعطيات البيوغرافية التي جرى اختبارها خلال التدقيق. كما لاحظ التدقيق أيضاً أن مجموعة الموارد الدولية أمنت الدقة من خلال التأكد من صحة المعلومات، مثل مستوى التعليم، والراتب، والجنسية، المبينة على الاستمارة. لم يحتوي تقرير التدقيق أية توصيات.

عمليات التدقيق المستمرة

تدقيق الأملاك غير القابلة للاستنفاد في العراق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
الهدف: هل أدارت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في العراق أملاكها غير القابلة للاستنفاد استناداً إلى إرشادات الوكالة؟ لا زال هذا التدقيق في مرحلة إعداد التقرير الأولي.

مكتب المحاسبة الحكومية

منذ صدور تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق لشهر تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، اصدر مكتب المحاسبة الحكومية تقريرين اثنين ولا زال مستمرا في تنفيذ ١٣ عملية تدقيق حول إعادة إعمار العراق، شملت عمليتين جديدتين.

التقارير المكتملة

النقل الدفاعي: قيادة التحرك الجوي تحتاج إلى جمع وتحليل معطيات أفضل لتقييم استخدام الطائرات
(التقرير رقم GAO-05-819)، صدر بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥

النقل الجوي طريقة مرنة للنقل ولكنها مكلفة. من أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، إلى نيسان/إبريل ٢٠٠٥، أنفقت وزارة الدفاع حوالي ٩,٥ مليار دولار على استخدام طريقة النقل الجوي لنقل المعدات، والإمدادات، والقوات لعملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق. بحلول كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٤، شكل النقل الجوي نسبة حوالي ١٣ بالمئة من كافة البضائع والمسافرين الذين نقلوا لهذه العمليات. ذكرت وزارة الدفاع ان الطلب العالي على التجهيزات/المعدات المتوفرة للنقل الجوي يفرض على وزارة الدفاع استخدام معدات النقل الجوي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. لكن شدد الهدف الأولي لوزارة الدفاع على تسليم "البنود الصحيحة إلى المكان الصحيح في الوقت الصحيح"، أكثر من تشديده على استخدام قدرة الطائرات بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

بموجب سلطة المراقب العام للحسابات سعى مكتب المحاسبة الحكومية إلى تقرير ما إذا كانت وزارة الدفاع استخدمت قدرة الطائرات الحربية الاستراتيجية، لنقل البضائع والمسافرين بين الولايات المتحدة وميادين العمليات الخارجية لعملية الحرية الدائمة ولعملية حرية العراق، بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

يقدم مكتب المحاسبة الحكومية توصيات لتحسين جمع وتحليل المعلومات من قبل وزارة الدفاع المتعلقة بالعوامل التشغيلية التي تؤثر على الحمولات المنقولة عبر مهمات النقل الجوي الاستراتيجي. وافقت وزارة الدفاع على هذه التوصيات لكن استنادا إلى ملاحظات وزارة الدفاع عدد مكتب المحاسبة الحكومية بتعديل توصية واحدة.

إعادة إعمار العراق: تعزيز الأمن، وقياس نتائج البرامج، وصيانة البنية التحتية هي أمور لازمة لتحقيق تقدم هام ومستدام.

(التقرير رقم GAO-06-179T)، صدر بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥.

تعهدت الولايات المتحدة، سوية مع شركاء الائتلاف ومنظمات دولية مختلفة، القيام بجهد حاسم ومكلف لتأمين الاستقرار في العراق وإعادة إعمار ه بعد حروب متعددة وعقود من الإهمال على يد نظام الحكم السابق. ينفذ هذا الجهد الضخم في بيئة أمنية غير مستقرة، تتلزم مع جهود عراقية لإكمال إطار عمل دستوري لتأسيس حكومة دائمة. هدف الولايات المتحدة هو مساعدة الحكومة العراقية على تطوير دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة، تعيش في سلام مع ذاتها ومع جيرانها، تكون شريكة في الحرب ضد الإرهاب وتتمتع بفوائد المجتمع الحر واقتصاد السوق.

في هذه الشهادة، ناقش مكتب المحاسبة الحكومية التمويل المستخدم لإعادة الإعمار وتأمين استقرار العراق والتحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في جهودها لإعادة إعمار العراق وتأمين استقراره.

يستند البيان إلى عدة تقارير سلمها مكتب المحاسبة الحكومية إلى الكونغرس خلال الأشهر الثلاثة الماضية. في تموز/يوليو اصدر مكتب المحاسبة الحكومية تقريرين اثنين حول حالة جهود التمويل وإعادة إعمار العراق واستخدم مقاولين من القطاع الخاص للأمن في العراق. اصدر مكتب المحاسبة الحكومية تقريرين إضافيين في أيلول/سبتمبر حول جهود الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق في قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي والمساعدة الأميركية المقدمة لإجراء الانتخابات العراقية في كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥، وأخيرا يتوقع مكتب المحاسبة الحكومية ان يصدر قريبا تقريراً حول جهود الولايات المتحدة لتأمين استقرار الوضع الأمني في العراق (تقرير سري). يشمل هذا البيان معلومات غير سرية فقط.

عمليات التدقيق المستمرة

برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء: الإشراف والمحاسبة

أنشأ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٨٦ في عام ١٩٩٦ برنامج النفط مقابل الغذاء للسماح للعراق باستعمال إيراداته النفطية لشراء سلع معينة بعد أن فرضت عقوبات اقتصادية عليه عام ١٩٩٠ إثر غزوه للكويت. كانت الأهداف الإجمالية لبرنامج المساعدة الإنسانية منع العراق من امتلاك أسلحة

الدمار الشامل ويسمح في نفس الوقت للعراق باستعمال إيراداته النفطية لاستيراد الغذاء، والدواء، والمؤن الضرورية الأخرى.

أبلغ مكتب المحاسبة الحكومية، ومحققون آخرون من الكونغرس، ومجموعة المسح للعراق التابعة لوكالة الاستخبارات في وزارة الدفاع، وغيرهم، ان العراق كسب مليارات الدولارات كإيرادات غير شرعية من خلال التهريب والفساد. برزت إلى السطح أيضا ادعاءات حول سوء سلوك موظفي الأمم المتحدة والمقاولين المشاركين في البرنامج. في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٤، أمر الكونغرس بأن يقوم مكتب المحاسبة الحكومية بمراجعة البرنامج (القانون العام ١٠٨-٣٧٥).

- ما هي البرامج والنشاطات التي سمح بها القرار ٩٨٦؟
- ما هي وسائل المراقبة الداخلية والتحديات الخارجية المترافقة مع بيع نفط العراق؟
- ما هي وسائل المراقبة الداخلية والتحديات الخارجية المترافقة مع برنامج المساعدات الإنسانية؟
- ما هو التفويض الذي منح للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة وكيف تم تشكيل هذه اللجنة لتنفيذ هذا التفويض؟

مقاولو الأمن من القطاع الخاص

جاء هذا العمل استجابة لاهتمامات الكونغرس المتعلقة باعتماد حكومة الولايات المتحدة ومقاوليها على شركات خاصة لنشر الأمن في العراق:

- إلى أي مدى حصلت الوكالات الأميركية والمقاولون العاملون في العراق على خدمات أمن من مقاولين من القطاع الخاص ؟
- إلى أي مدى طورت القيادة العسكرية الأميركية ومقاولو الأمن من القطاع الخاص في العراق علاقة عمل تعاونية؟

- إلى أي مدى قيمت الوكالات الأميركية النفقات المترافقة مع استخدام مقاولين للأمن من القطاع الخاص في عقود إعادة الإعمار؟

قيم التقرير أيضا تأثير الاستخدام المتزايد لمقاولي الأمن من القطاع الخاص على استنزاف المهارات العسكرية الرئيسية.

مبادرات التحول اللوجستي لوزارة الدفاع

قامت وزارة الدفاع بمبادرات لتحسين اللوجستيات ولكنها لم تحقق نظاما لوجستيا مسؤولا ١٢ تجاه التهديد غير الاعتيادي الذي تواجهه الآن وزارة الدفاع. كان ينقص الجهود المبتكرة للتحول اللوجستي خطة بعيدة المدى لربط المبادرات المتعددة للقيادات العسكرية مع أهداف اللوجستيات الاستراتيجية لوزارة الدفاع:

- إلى أي مدى قررت وزارة الدفاع الوضع النهائي المرغوب به لمبادراتها وحددت الأهداف والموارد والأطر الزمنية؟
- ما مدى نجاح المبادرات اللوجستية حتى هذا التاريخ وما هي التحديات/الحواجز أمام التطبيق الأوسع؟
- إلى أي مدى تكاملت مبادرات وزارة الدفاع وهل تكمل الخطط الإجمالية لتحول القوة التي وضعتها؟
- إلى أي مدى حسنت هذه المبادرات فعالية الدعم المقدم إلى المحارب؟

استخدام الأموال لدعم الحرب العالمية على الإرهاب

منذ ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، خصص الكونغرس الأميركي حوالي ٢٧٥ مليار دولار لتمويل الحرب العالمية على الإرهاب، استنادا إلى بيانات نشرت في نيسان/إبريل، ٢٠٠٥، بلغ معدل الانفاق حوالي ٦ مليارات دولار شهريا. أما أهداف مكتب المحاسبة الحكومية فهي تقرير:

- هل كانت نفقات الحرب التي أبلغت عنها وزارة الدفاع تستند إلى معطيات موثوقة؟
- مدى تطبيق التوجيهات الإدارية المالية لوزارة الدفاع على الانفاق الحربي؟
- عما إذا كان ممكنا تقوية وسائل المراقبة على الانفاق الحربي مع نضوج العمليات؟

تحسين أمن العراق

بحلول آذار/مارس، ٢٠٠٥، كانت الولايات المتحدة قد التزمت بإنفاق حوالي ٥,٨ مليار دولار لتدريب، وتجهيز، وتطوير قوات الأمن العراقية، ونقل مسؤوليات الأمن إليها. طلب الرئيس في وقت مبكر من عام ٢٠٠٥، مبلغ ٦ مليارات دولار إضافية لتسريع هذه العملية.

- ما هي الاستراتيجية الجارية للقوات المتعددة الجنسيات لنقل مهمات الأمن إلى قوات الأمن العراقية؟
- ما هي التحديات أمام هذا النقل؟
- ما هي الاتجاهات الجارية في الوضع الأمني في العراق؟

استخدام قدرة النقل الجوي للعمليات في أفغانستان والعراق

إن قدرة وزارة الدفاع في النقل الجوي للبضائع حاسمة في دعم العمليات الطارئة مثل عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق.

- كيف أدارت قيادة التحرك الجوي استخدام قدرة الطائرات، بضمنها الأسطول الجوي الاحتياطي المدني، في عملية الحرية الدائمة وعملية حرية العراق وفي عمليات الاحتواء الجارية؟

- ما هي الحواجز القائمة، إن وجدت، أمام رفع قدرة النقل الجوي إلى أقصى حد ممكن؟

إدارة ما بعد مرحلة الانتقال لعمليات إعادة إعمار العراق

عندما نقلت الولايات المتحدة سلطة الحكم إلى العراقيين في حزيران/يونيو، ٢٠٠٤، تولى وزير الخارجية المسؤولية من وزارة الدفاع وسلطة الائتلاف المؤقتة لوضع متطلبات وألويات لإدارة البرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق شمل مبلغ ١٨,٤ مليار دولار للتمويل الطارئ خلال السنة المالية ٢٠٠٤.

- كيف نظمت حكومة الولايات المتحدة جهود الإشراف على وتوجيه عمليات إعادة الإعمار خلال مرحلة ما بعد الانتقال؟
- كيف تستعمل عقود إدارة البرامج في إدارة ودعم جهود إعادة الإعمار في العراق؟

- ما هي العوامل التي تتحدى جهود الولايات المتحدة في إعادة إعمار العراق وكيف تتم معالجتها؟

الاستراتيجية القومية تجاه العراق

في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥، اصدر الرئيس استراتيجية قومية جديدة تجاه العراق. سوف تقيم هذه المهمة أهداف الاستراتيجية، ونطاقها، وإجراءات تنفيذها، ونفقاتها.

- ما هي استراتيجية الحكومة الأميركية لتأمين الاستقرار في العراق وإعادة إعمارها؟
- إلى أي مدى تشمل هذه الإستراتيجية الجديدة العناصر المرغوب بها لإستراتيجية فعالة؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي قد تستطیع التأثير على تطبيق الاستراتيجية الأميركية؟

المحاسبة حول المسؤولية، والصيانة، واستعمال المعدات التي سوف تبقى في العراق بعد عملية حرية العراق والاستراتيجية بشأنها

خلال تنفيذ عملية حرية العراق استخدمت كميات هائلة من المعدات في ميادين القتال ويتم حالياً الاحتفاظ بها لإمكانية استعمالها من قبل قوات المتابعة. ذكرت التقارير ان جيش الحرس القومي ترك وراءه معدات تزيد قيمتها عن ١,٥ مليار دولار تتألف من ٨٠ ألف قطعة. كما ان المعدات العائدة للجيش لا زالت تستعمل.

- هل لدى وزارة الدفاع، القيادة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية والخدمات العسكرية قدرة المراقبة على المعدات التي تترك في العراق؟
- ما هي حالة المعدات وهل تتم صيانتها لتلبية احتياجات القيادة الوسطى للقوات المسلحة الأميركية والخدمات العسكرية؟
- ما هي استراتيجية وزارة الدفاع لاستعمال المعدات أو التصرف بها؟

الدعم اللوجستي للعربات المدرعة سترايكر ولواء العربات المدرعة سترايكر

نشرت وزارة الدفاع ألوية العربات المدرعة سترايكر في عملية حرية العراق وقد تجري عمليات نشر إضافية. سوف يراجع مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) الدعم اللوجستي لها:

- ما مدى فعالية دعم الصيانة وكيف يمكن مقارنته مع الخطة اللوجستية؟
- ما هي ترتيبات حماية القوة للمقاولين الذين يؤمنون دعم الصيانة؟

- ما هي التعديلات، ان وجدت، التي يخطط لها الجيش للصيانة المدعومة من قبل مقاولين؟
- ما هي نشاطات الدعم اللوجستي الأخرى التي زودها المقاولون لألوية العربات المدرعة سترايكر في العراق؟

مراجعة موازنة السنة المالية ٢٠٠٦ حول كلفة وتمويل الحرب العالمية على الإرهاب كجزء من العمل المستمر لتحديد كلفة وتمويل الحرب الشاملة على الإرهاب سوف يقوم مكتب المحاسبة الحكومية بما يلي: (١) تزويد الكونغرس بمجموعة ربع سنوية للمعلومات المحدثّة حول النفقات المبلغ عنها لعملية الحرية المستمرة وعملية حرية العراق حسب متطلبات القسم (C) 1221 من قانون التعويض للدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٦، و(٢) تقييم ملائمة التحويل في موازنة العام ٢٠٠٦ للحرب الشاملة على الإرهاب. في ما يلي الأهداف المحددة لمكتب المحاسبة الحكومية:

- (١) التقيد بمتطلبات القسم (C) 1221 من قانون التعويض للدفاع القومي للسنة المالية ٢٠٠٦، بشأن تزويد الكونغرس بمعلومات محدثة ربع سنوية بشأن النفقات المبلغ عنها لعملية الحرية المستمرة وعملية حرية العراق.
- (٢) تحديد مدى التقدم المحقق في تحسين الوثوقية للنفقات الحربية المبلغ عنها منذ تقرير مكتب المحاسبة الحكومية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (GAO-05-882).
- (٣) تقييم كفاية التمويل للحرب الشاملة على الإرهاب في السنة المالية ٢٠٠٦، وفي حال تبين ان النفقات قد تتجاوز التمويل، ما هي الأعمال المخططة لتغطية أية ثغرات محتملة.
- (٤) تحديد مدى تأثير التغييرات في العمليات المستمرة، مثل تخفيض عدد القوات، على حاجات التمويل.

غربة المقاتلين المتعاقدين مع وزارة الدفاع

جرى هذا العمل استجابة لاهتمامات الكونغرس بشأن استخدام المقاتلين المتعاقدين مع وزارة الدفاع لمواطنين أميركيين، ومواطنين من دول ثالثة، ومواطنين من الدولة المضيفة في العراق وأفغانستان.

فيما يلي الأهداف المحددة لمكتب المحاسبة الحكومية:

- (١) إلى أي مدى تفرض وزارة الدفاع على موظفي المقاتل الذين يدعمون نشر القوات المسلحة الأميركية الخضوع إلى عملية فحص لخلفياتهم وما هي المقاييس والإجراءات التي وضعتها وزارة الدفاع الواجب على المقاتلين اتباعها في عملية فحص موظفيهم؟

مقاتلون في ميدان القتال

جرى هذا العمل استجابة لاهتمام الكونغرس في إعادة النظر بالمسائل المثارة في تقارير مكتب المحاسبة الحكومية حول استخدام مقاتلين في ميدان القتال.

فيما يلي الأهداف المحددة لمكتب المحاسبة الحكومية:

- (١) ما هو مدى التقدم الذي حققته وزارة الدفاع في معالجة المسائل المثارة في تقرير مكتب المحاسبة الحكومية لشهر حزيران/يونيو، ٢٠٠٣، والمتطلبات المتعلقة بقانون تفويض الدفاع القومي.
- (٢) إلى أي مدى تكون هناك خطوات إضافية ضرورية لوزارة الدفاع من أجل الاستخدام الأكثر فعالية للمقاتلين لدعم القوات المنشورة وللدمج الكامل للمقاتلين كجزء من القوات الإجمالية؟

وكالة تدقيق العقود الدفاعية

تشمل خدمات وكالة تدقيق العقود الدفاعية تقديم مشورة مهنية إلى المسؤولين عن الاستملاك حول الشؤون المتعلقة بالمحاسبة والمالية لمساعدتهم في التفاوض حول العقود، ومنحها أو إدارتها، وتسديد قيمتها.

بالإضافة إلى انخراط وكالة تدقيق العقود الدفاعية في التفاوض حول العقود ومنحها تخصص موارد مهمة أيضا للإشراف على مدى السماح بها، وإمكانية تخصيص التمويل لها، ومعقولية النفقات المترتبة الدفع والمفوترة. يتم أيضا اختبار الإجراءات التي تتحكم بالنفقات المترتبة داخل البلاد من خلال مراجعات لسجلات ساعات العمل، وإدارة العقود الباطنية، وإدارة/إنفاق الأموال النقدية لدى المقاول. وأخيرا تأمين وضع أساليب مراقبة داخلية ملائمة بشأن سياسات وإجراءات المقاول.

تنفذ وكالة تدقيق العقود الدفاعية عمليات تدقيق تتوافق مع أنظمة المراقبة الداخلية الحرجة مع التشديد على إجراءات التقديرات للعقود الباطنية وإدارتها وأنظمة إعداد الفواتير.

تخطط وكالة تدقيق العقود الدفاعية وتنفيذ العمل على أساس السنة المالية (١ تشرين الأول/أكتوبر - ٣٠ أيلول/سبتمبر). يبين الجدول ٤-٢ عمليات التدقيق المتعلقة بالعراق والمغلقة خلال السنة المالية ٢٠٠٥، وعمليات التدقيق المغلقة، والمقترحة، والمخطط لها في السنة المالية ٢٠٠٦ (كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥).

عمليات التدقيق التي أجرتها وكالة تدقيق العقود الدفاعية المتعلقة بالعراق (DCAA) للسنة المالية ٢٠٠٥، والسنة المالية ٢٠٠٦، كما هي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥

الجدول ٤-٢

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
٢٠٠٥ مغلقة	٢٠٠٦ مغلقة	٢٠٠٦ مفتوحة	٢٠٠٦ مخططة	
١٨٦	٣٧	٢	٢	عروض الأسعار ^(١)
٥٠	٨	٠	٠	إجراءات متفق عليها حول عروض الأسعار ^(٢)
١٩٠	٤٧	١٣٢	١٦	إجراءات تدقيق أخرى مطلوبة بصورة خاصة ^(٣)
٨	٢	٣٥	٣٥	الكلفة المترتبة ^(٤)
٨٢	٢٤	٢٧	٤٧	تسجيل ساعات عمل الأيدي العاملة ^(٥)
٥٩	٤	٤٥	٥٠	أنظمة الرقابة الداخلية ^(٦)
٢٠	٨	٣	١	مسح نظام المحاسبة قبل منح العقد ^(٧)
١٩	٣	١٢	٢١	وجود المشتريات واستهلاكها ^(٨)
٩٢	٢٣	١١٨	٦٥	غير ذلك ^(٩)
٧٠٦	١٥٦	٣٧٤	٢٣٧	المجموع

الملاحظات:

- (١) عروض الأسعار - عمليات تدقيق عروض الأسعار المقدمة من قبل المقاولين فيما يخص منح، أو تعديل أو إعادة تسعير العقود، أو العقود من الباطن، مع الحكومة.
- (٢) إجراءات متفق عليها بشأن عروض الأسعار - تقويم مجالات معينة بضمنها معدلات الأجور والنفقات العامة الفعلية، و/أو تحليل واقعية الكلفة، التي طلبها الزبائن فيما يخص منح عقود أو عقود من الباطن مع الحكومة.
- (٣) عمليات تدقيق أخرى خاصة بطلبية - تزويد مساعدة لعملية التدقيق استجابة لطلبات خاصة وردت من مجتمع المقاولين تستند على مخاطر محددة.
- (٤) النفقات المترتبة - عمليات تدقيق النفقات المضافة إلى عقود الحكومة بغية تحديد ما إذا كان مسموحاً بها ومخصص التمويل لها ومعقولة.
- (٥) تسجيل ساعات عمل الأيدي العاملة - عمليات تدقيق لتحديد ما إذا كان المقاول يتقيد بثبات بسياسات وأنظمة تسجيل ساعات عمل الأيدي العاملة المعتمدة وإجراءات تسجيل نفقاتها.
- (٦) وسائل المراقبة الداخلية - عمليات تدقيق لأنظمة المراقبة الداخلية لدى المقاول المتعلقة بالمحاسبة وإصدار فواتير بالنفقات بموجب عقود مع الحكومة.
- (٧) مسح نظام المحاسبة قبل منح العقد - عمليات تدقيق تسبق منح العقد لتحديد ما إذا كان نظام المحاسبة لدى المقاول مقبولا لفصل وتجميع النفقات بموجب عقود مع الحكومة.
- (٨) وجود المشتريات واستهلاكها - الملاحظة المادية للمواد والخدمات المشتراة والتحريرات المتعلقة بتوثيقها والتحقق من صحة الأعباء المضافة إلى العقد.
- (٩) غير ذلك - أنواع مهمة من نشاطات تدقيق أخرى تشمل عمليات تدقيق القدرة المالية وعمليات تدقيق للتأكد من التقيد بمقاييس المحاسبة للنفقات.

وكالة التدقيق في الجيش الأميركي

أكملت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي عملية تدقيق واحدة منذ صدور تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وتقوم حالياً بتنفيذ ثلاث عمليات تدقيق.

عمليات التدقيق المكتملة

متابعة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الاستجابة السريعة

(رمز المشروع A-2005-ALE-0376.000)، صدر بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥

استلمت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، واحتسبت، وأبلغت عن الأموال استناداً إلى القوانين، والأنظمة، والإرشادات المطبقة. لبت مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ومشاريع صندوق الاستجابة السريعة القصد من إرشادات البرامج. اظهر موظفو القيادة إشرافاً ملائماً على

العمليات الإدارية وعالجوا المدفوعات النقدية بصورة صحيحة لكلا البرنامجين. لكن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق احتاجت إلى التأكد من ان الموظفين التابعين لها راجعوا مشاريع صندوق الاستجابة السريعة لجهة التحقق من معقوليتها وتعقبوا وضع طلبات الشراء العسكرية ما بين الوزارات.

لم تمارس القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) مسؤوليات الإشراف على البرنامج.

- من بين المشاريع ال ٩٠ الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، تجاوز ٤١ مشروعا بقيمة حوالي ٢,٧ مليون دولار المهل الزمنية المحددة لإكمالها بـ ٦٨ يوما بالمتوسط.
- من بين المشاريع إلى ١٤ لبرنامج الاستجابة الطارئة للحكومة الانتقالية العراقية كانت هناك ٨ مشاريع بقيمة حوالي ٢,٦ مليون دولار متأخرة عن التاريخ المحدد لإكمالها بـ ١١٠ أيام بالمتوسط، وغير مترتب عليها أية التزامات.
- لم يكن لدى ١٨ موظفا في مكتب مراقب الحسابات معلومات حول الوضع الجاري لحوالي ٣٥٠ من المشاريع الممولة من صندوق الاستجابة السريعة وتجاوز العديد من هذه المشاريع الفترة المقررة للأداء.

حصل ذلك لان الإشراف على المشاريع لم يكن بالعادة ضمن مسؤوليات الموظفين الثمانية عشر الذين يعملون عادة في مكتب مراقب الحسابات (J8) ولم تعين القيادة لهذا المكتب قسم محدد له. بالنتيجة، مولت القيادة مشاريع ثم فقدت الإشراف عليها. بدون وظيفة الإشراف هذه لا تبقى المشاريع التي لم تعد صالحة مسجلة على أنها "عاملة"، وبذلك تكون قد احتجزت موارد كان بالإمكان إعادة تخصيصها لتنفيذ مشاريع أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي زيادة مبلغ ٥٥٣,٢٠٤ دولارا عند مراجعة الأموال النقدية المسلمة من صندوق التنمية إلى برنامج الاستجابة الطارئة للعراق. لم تتفد القيادة عملية مطابقة الحسابات أو وتحقيق بأمرها عند تسليم الأموال. وبسبب عدم إجراء مطابقة للسجلات الحسابية أصبح هناك خطرا عاليا من احتمال أن يكون قد تم سوء تصرف بالأموال.

تابعت أيضا وكالة التدقيق في الجيش الأميركي تقريرها السابق. (A2005-0173-ALE) الصادر بتاريخ ٢ أيار/مايو، ٢٠٠٥، حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الاستجابة السريعة، في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق.

نفذت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق التوصيات الواردة في التقرير، وأدت الأعمال التصحيحية إلى إصلاح الأوضاع التي كان قد تم تعيينها.

صدر التقرير النهائي في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥. وافقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على التوصيات وقالت أنها اتخذت أو سوف تتخذ الأعمال التصحيحية.

عمليات التدقيق المستمرة

تدقيق محاسبة المسؤولية حول أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-٢
(رمز المشروع: A-2005-ALA-0240.000)

نزولا عند طلب نائب وزير الدفاع السابق، راجعت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي نظام المراقبة والمحاسبة الذي اتبعه مكتب المشاريع والعقود خلال السنة المالية ٢٠٠٤، وذلك لمراقبة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. كما راجعت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي أيضا نظام المراقبة الذي اتبعه مكتب المشاريع والعقود لمراقبة أموال التشغيل والصيانة للجيش لجهة الأموال التي استعملت لتسديد نفقات إدارية. مكتب المشاريع والعقود مسؤول عن الإدارة والإشراف على القسم الأكبر من مبلغ ١٨,٤ مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الذي خصصه الكونغرس للسنة المالية ٢٠٠٤.

يركز هذا التقرير على الأهداف التالية:

- هل لدى نظام الإدارة الحالية وعمليات مكتب المشاريع والعقود أنظمة الرقابة اللازمة للتأكد من التسجيل الدقيق للالتزامات، والتعهدات، والمدفوعات النقدية؟
- هل لدى مكتب المشاريع والعقود أنظمة الرقابة الملائمة للتأكد من التسجيل الصحيح لنفقات التشغيل؟

كان نظام الإدارة المالية وعملياتها لدى مكتب المشاريع والعقود فعالاً بصورة عامة لناحية تأمين التسجيل الدقيق للالتزامات، والتعهدات، والمدفوعات. استعمل مكتب المشاريع والعقود نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة كنظام مالي وحسابي رئيسي له وذلك لتسجيل وتعقب المعاملات المالية لمكتب المشاريع والعقود. يملك النظام عدة وسائل مراقبة داخلية لتأمين معالجة المعاملات المرخص لها فقط. وضع مكتب المشاريع والعقود إرشادات عامة دمجت بعض العمليات ووسائل المراقبة في نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة والإرشاد النظامي للإدارة المالية لوزارة الدفاع. لكن كانت هناك نقاط ضعف في المراقبة تتعلق بمناولة طلبات شراء معدات عسكرية بين الوزارات، والمدفوعات لعقود غير عقود إعادة الإعمار، وتسديد مدفوعات إلى بائعين عراقيين، وأداء المراجعات لأوضاع التمويلات.

بالإضافة إلى ذلك، وفي حين وجدت وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي أن مكتب المشاريع والعقود لديه بشكل عام أنظمة مراقبة ملائمة للتأكد من التسجيل الصحيح لنفقات التشغيل، فقد حدد في الواقع بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين. رغم عدم وجود بعض وثائق التثبيت طور بصورة صحيحة مكتب المشاريع والعقود تقدير موازنة التشغيل للسنة المالية ٢٠٠٥، بقيمة ٣٢٩,٥ مليون دولار. تبين أن نفقات العقود التي سجلها مكتب المشاريع والعقود كانت مدعومة بشكل دقيق وصحيح بالنفقات الإجمالية ولكنها بحاجة إلى تحسين تقديمها في الوقت المناسب وإلى ترميز معاملات العقود. سجل مكتب المشاريع والعقود نفقات طريقة تسليم بطاقات ساعات العمل بدقة والموافقة عليها ومطابقتها. بصورة إضافية، وفي حين أن مكتب المشاريع والعقود كان فعالاً بوجه عام في مراجعة الوضع المالي بالنسبة لموازنة التشغيل، فقد احتاج إلى رصد وضعية التمويل عند مستوى البنود المحددة في خط الموازنة. حددت وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي أيضاً وجود مبلغ ١٢,٤ مليون دولار من أموال قوائم أجور غير مدفوعة التي يتوجب استعمالها لمعادلتها في مقابلة احتياجات أخرى في الموازنة.

ان تقوية وسائل المراقبة هذه يجب ان تعطي قيادة الجيش تأكيدات مضافة بان مكتب المشاريع والعقود يستغل موارده على افضل شكل ويسجل ويبلغ بدقة عن الالتزامات، والتعهدات، والمدفوعات النقدية.

خلال التدقيق تصرف مكتب المشاريع والعقود بطريقة متفاعلة وبإدار إلى تنفيذ عدة أعمال لتحسين أسلوب المراقبة على محاسبة الأموال. لا تزال وكالة التدقيق في الجيش الأميركي تعمل مع القيادة حول وضع "الموقف الرسمي للجيش" وتخطط لإصدار التقرير النهائي خلال ربع السنة الثاني للسنة المالية ٢٠٠٦.

المتابعة الثانية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق الاستجابة السريعة (رمز المشروع A-2006-ALE-010B-00)

طلب قائد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق إجراء هذا التدقيق. شملت أهداف التدقيق ما يلي:

- هل كانت المدفوعات متطابقة مع مقصد الاتفاقية أو الإرشادات التنفيذية؟
- هل قامت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بما يلي:
 - O التنفيذ الصحيح للتوصيات المتفق عليها الواردة في تقرير التدقيق A-2005-ALOE-0332-000. وهل ان الأعمال التصحيحية أصلحت المشاكل؟
 - O هل تم التنفيذ الكامل لنظام المتابعة الفعال لتعقب تطبيق الأعمال التصحيحية حتى تحقيقه تماما؟

في ٢ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥، أصدرت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي تقريراً أولياً إلى القيادة وهي تنتظر معرفة وضع "الموقف الرسمي للجيش".

تدقيق برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني

(رمز المشروع A-2005-AL5-0340.000)

طلب قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق إجراء هذا التدقيق. بدأ التخطيط التمهيدي لإجراء التدقيق في ٣ كانون ثاني/يناير، ٢٠٠٥ وبدأ عمل التدقيق في كل من الكويت والعراق في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد تأخر العمل داخل البلاد نزولا عند طلب القائد. يركز التدقيق على تقييم مناسبة برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني عبر منطقة العمليات في العراق. تشمل الأهداف المحددة تقرير ما إذا:

- كانت الخدمات المشتراة بموجب عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني حلاً معقولة وتشكل حلاً متناسبة مع كلفتها لتلبية احتياجات القوات.

- كانت الهيكليات الإدارية ملائمة وقائمة فعلاً لأجل التخطيط، والتأمين، والإدارة للخدمات التي تم الحصول عليها بموجب عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني.

- كانت إدارة عقد عمل برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق ملائمة.

- كانت أنظمة الإدارة/الرقابة الداخلية قائمة في موضعها لعمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق، وبالأخص بالنسبة لتلك المجالات المعرضة بدرجة كبيرة لعمليات الاحتيال، والهدر، وسوء الاستعمال.

- هل كانت هناك معلومات ملائمة تمكن المستويات الإدارية العليا من تزويد الإشراف الكافي على عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق.

يسافر مدققو وكالة التدقيق في الجيش الأميركي إلى القواعد التشغيلية في العراق، وإلى المواقع الرئيسية لعمليات المقاولين في الكويت وإلى المكاتب الرئيسية للمقاول الأول في مدينة هيوستن، تكساس. ولقد استلموا السلطة من مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (قسم التدقيق) لتدقيق وكالة إدارة العقود الدفاعية فيما يتعلق بعمليات إدارة عقد برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق والكويت، ووكالة اللوجستيات الدفاعية فيما يتعلق بعمليات خدمات الغذاء لدعم منطقة العمليات في العراق. أصدرت وكالة التدقيق في الجيش الأميركي أو هي في طور إكمال تقارير تركز على تحويل

بيانات عمل برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني في العراق إلى عقود مستدامة، والتزامات غير مسددة لأمر المهمة رقم ٥٩، وإدارة البرامج في منطقة العمليات، وعملية إغلاق القواعد، والعربات غير التكتيكية، وعمليات التوزيع، وعمليات تزويد الغذاء، وعمليات مرافق تناول الطعام. تقوم الوكالة بتنفيذ عمليات تدقيق مستمرة لاستدامة ممارسات التعاقد في الكويت، وإدارة العقود، وعمال ومعدات المقاول المخصصين للعمل في القواعد الأمامية للعمليات في العراق. لدى وكالة التدقيق في الجيش الأميركي ١٨ مدققاً يعملون في العراق والكويت لتنفيذ التدقيق.

وزارة المالية

لم تكمل وزارة المالية أية عمليات تدقيق منذ صدور تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥ ولكن لديها عملية تدقيق واحدة مستمرة.

عمليات التدقيق المستمرة

مراجعة نشاطات وزارة المالية لإعادة إعمار العراق

الهدف من هذا التدقيق هو تحديد نشاطات وتمويلات وزارة المالية المتعلقة بإعادة إعمار العراق، وتحديد مدى دقة واكتمال المعلومات المالية المزودة دورياً إلى المفتش العام لإعادة إعمار العراق من قبل وزارة المالية. من المقرر صدور تقرير نهائي في كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٦.

وزارة التجارة

خلال هذه الفترة، قامت وزارة التجارة بالبدء في العمل على قضايا جديدة متعلقة بإعادة الإعمار والإغاثة ولم تغلق أية قضايا أخرى.

تحقيقات أجرتها وكالات أخرى

ينسق المفتش العام لإعادة إعمار العراق بصورة منتظمة العمل مع وكالات حكومية أخرى تجري تحقيقات في العراق. في ربيع السنة هذه استلم المفتش العام لإعادة إعمار العراق معلومات من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب التحقيقات الفدرالي.

مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية التحقيقات المتعلقة

أغلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قضية واحدة خلال الفترة التي شملها هذا التقرير.

- نزاهة البرنامج: استلم مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ادعاء بأن مقاولا من الباطن مرتبط بعقد أولي ممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ارتكب مخالفات مالية متنوعة. كشفت التحقيقات عن عدم وجود دليل يدعم سوء السلوك المزعوم.

التحقيقات المستمرة

لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عمليتا تحقيق مستمرتين ويتواجد حاليا في العراق أحد هؤلاء المحققين.

- اتهم مقاول متعاقد مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بأنه قدم نفقات خاطئة و/أو احتيالية تخص عمله في العراق. بالإضافة إلى ذلك تم جمع معلومات تشير إلى احتمال ان يكون هذا المقاول قد استخدم أموال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتسديد دفعات غير سليمة إلى مسؤولين حكوميين عراقيين.

- اتهم موظفين لدى مقاول متعاقد مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على أنهم طلبوا رشى مقابل منح عقود من الباطن للعمل في العراق.

دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

تنسق دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق لمواصلة التحقيقات بشأن تمويلات ونشاطات إعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى ذلك، تواصل دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع تحقيقاتها بشأن إنفاق أموال وزارة الدفاع في المنطقة. تبين القائمة ٣-٤ وضع عمليات التحقيق التي تجريها دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع.

القضايا المفتوحة

لدى دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع في الوقت الحاضر قضية واحدة مفتوحة.

تحقيقات دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

الجدول ٣-٤

وضع التحقيق	تضارب المصالح	تزوير	استرجاع الأسلحة/الأمن	ادعاءات/بيانات خائنة	سرقة/مخدرات	رشوة/فساد
مفتوحة	—	—	—	١	—	—
مغلقة	٢	٣	٦	٢	٢٠	٩
المجموع	٢	٣	٦	٣	٢٠	٩

القضايا المغلقة

أحد التحقيقات شمل عقيد في القوة الجوية الأميركية كان في السابق الضابط التنفيذي المعين للعمل في مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية (الذي تحول إلى سلطة الائتلاف المؤقتة). ظهرت الادعاءات إلى العلن وتم التأكد من أن العقيد استغلت منصبها لتوجيه عقود إلى شركة أفريقية جنوبية زودت خدمات أمن شخصية لعسكريين أميركيين ولأفراد مدنيين تابعين لوزارة الدفاع. بالإضافة إلى توجيه العقود دفعت أموال للعقيد لتأسيس قسم للشركة الأفريقية الجنوبية في الولايات المتحدة للحصول على عقود محتملة في العراق في المستقبل. تم تقديم التحقيق إلى قيادة القوة الجوية الأميركية للمقاضاة. اعترف العقيد بارتكاب انتهاكات في مجال تضارب المصالح وأقر بأنه مذنب بانتهاكات عدة للمادة ١٥. حرم العقيد والشركة الأفريقية الجنوبية من التعامل مع القوة الجوية لفترة ثلاث سنوات. أغلق الآن هذا التحقيق.

كان التحقيق الثاني عملية إيجار غير قانوني إضافة إلى نقل ممتلكات حكومية من مقاولين لدى سلطة الائتلاف المؤقتة إلى مواطنين عراقيين محليين. كشفت التحقيقات عدم وجود أنظمة رقابة صحيحة

تعود لتأجير أملاك المنطقة الخضراء مما نتج عن ذلك قيام فراد غير مرخص لهم باستئجار أملاك تقع داخل حدود المنطقة الخضراء.

لكن التحقيقات بقيت محدودة النطاق، إلا أنه تم طرد عدد من الشاغلين للأملاك غير المرخص لهم نتيجة التحقيق. هذا التحقيق مغلق في الوقت الحاضر.

مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية

خلال هذه الفترة، لم يباشر مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية بفتح أية قضايا جديدة تتعلق بإعادة إعمار وإغاثة العراق كما لم يغلق أية قضية. يدعم محققان جنائيان من وزارة الخارجية عمليات المفتش العام لإعمار العراق حسب قاعدة "عند الحاجة لها".

مكتب التحقيقات الفدرالي

لم يفتح ولم يغلق بصورة رسمية مكتب التحقيقات الفدرالي في واشنطن أية قضية تتعلق بالفساد العام في العراق أو بقضايا احتيال حكومية، منذ صدور التقرير ربع السنوي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ولكنه مؤخراً أصبح عضواً في فريق مهمة التحقيق لإعادة إعمار العراق (SPITFIRE). يضم أعضاء الفريق الآخرين المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)، وزارة العدل، دائرة الواردات الضريبية الداخلية (IRS)، دائرة تطبيق قوانين الهجرة والجمارك، مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات، ووزارة الخارجية.

يخطط مكتب التحقيقات الفدرالي لإعداد تقارير حول تحقيقين اثنين على الأقل في الفساد العام يتعلقان بادعاءات تم تطويرها عبر تحقيق مستمر كان قد بدأ قبلاً من خلال فريق مهمة التحقيق لإعادة إعمار العراق (SPITFIRE). من المتوقع ظهور قضايا إضافية في المستقبل نتيجة اشتراك مكتب التحقيقات الفدرالي في فريق المهمة.